التقرير السنوي 2012

Bank of Jordan بنك الاردن

bankofjordan.com

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

قائمة المحتويات

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2012

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2012

شبكة فروع بنك الأردن

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960، سجل تجاري رقم 13، رأس المال المكتتب به

155,100,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140، عمان 11181 الأردن، هاتف: 5696277 فاكس: 5696291

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: www.bankofjordan.com

حضرة صاحب الجلالة

الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ
الأمير حسين بن عبدالله ولي العهد

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان

الأعضاء
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
السيد يحيى زكريا محمد القضماني
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج
السيد جان جوزيف عيسى شمعون
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

مدققو الحسابات
السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

كلمة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي
بنك الأردن الكرام،،،

شهدت سنة 2012 امتداداً للظروف الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار التي سادت في سنة 2011، متأثرةً بتداعيات الربيع العربي، التي حدّت من قدرة الحكومات على التعامل مع التّحديات البنيوية المالية والاقتصادية. فتقدم مشروع الإصلاح السياسي على الأجندة الوطنية دون غيره، حيث تم تشريع حزمة من القوانين تمثلت بتعديل ثلث مواد الدستور بهدف تعزيز الفصل ما بين السلطات، والارتقاء بالحريات العامة، كذلك إقامة محكمة دستورية وهيئة مستقلة للانتخابات، وتم تعديل قانوني الأحزاب والانتخاب والدعوة لإجراء انتخابات نيابية مبكرة.

وبتأخر الإصلاحات السياسية تفاقمت التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني، فتباطأ النشاط الاقتصادي وارتفع عجز الموازنة ورصيد المديونية. كما تراجعت مجمل المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها احتياطيات البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية، الأمر الذي استوجب من الحكومات تبنّي برنامج إصلاح اقتصادي يحفّز الإنتاج ويعيد التوازن للمالية العامة، كذلك التعامل مع تحديات الطاقة والحسابات الخارجية. وجاء توقيع اتفاقية استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي لتضمن توفير التمويل اللازم للمالية العامة في السنوات الثلاث القادمة ولتدعم تنفيذ برنامج الإصلاح.

وعلى صعيد القطاع المصرفي فقد استمر البنك المركزي الأردني في تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار الأسعار، وعمل على تطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. حيث قام البنك المركزي بزيادة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ثلاث مرات خلال سنة 2012 بهدف زيادة جاذبية الأدوات المالية المحرّرة بالدينار الأردني. كما تم تطوير عدد من الإجراءات / الأدوات لتعزيز مستوى السيولة في السوق النقدي وسوق إقراض ما بين البنوك، وتمكين البنوك من إدارة سيولتها بشكل أفضل وتزويد السوق بالسيولة اللازمة لتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة والمالية العامة.

أما على الصعيد العالمي فإن التوقعاتِ الصادرةَ عن البنك الدولي أشارت إلى أن النمو الاقتصادي العالمي من المتوقع أن يسجل 3.5% في سنة 2013 مقابل 3.2% لسنة 2012، حيث من المتوقع أن يستمر تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة مع بقائه قوياً نسبياً في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية. حيث أضعفت أزمةُ الديون السيادية الأوروبية احتمالَ حدوث انتعاش على المستوى العالمي بالإضافة إلى الإجراءات التقشفية للحكومات الأوروبية، وعدمِ استقرار السياسة المالية الأمريكية، والشعورِ العام بعدم اليقين من قبل المستثمرين.

السادة المساهمين الكرام،،،

تنفيذاً لاستراتيجية البنك للسنوات 2011 - 2013 فقد استهدفت خطة عمل سنة 2012 تنفيذَ مجموعة من المشاريع والبرامج لتطوير إجراءات العمل والبيئة التنظيمية، إضافة إلى الارتقاء بالسياسات التي تُعنى بالمواردِ البشرية وتطبيقِ المبادرات الخاصة بها في فروع البنك وشركاته التابعة. كما تم إجراء مراجعة شاملة للحلول المالية والمصرفية التي يقدمها البنك وإعادة صياغتها بما يلبّي احتياجات العملاء لتحقيق النمو المستهدف، بالإضافة إلى تطبيق المشاريع الخاصة بالأنظمة الآلية بما يسهم في مواكبة أحدث المستجدات في أنظمة وأساليب العمل والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء.

وباستعراض نتائج البنك المالية لسنة 2012 فقد ارتفع إجمالي الدخل إلى 117.3 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 4.2%. كما بلغ صافي الربح العائد لمساهمي البنك 36.3 مليون دينار لسنة 2012 محافظاً على نفس مستوياته التي حققها في سنة 2011، وذلك على الرغم من تجنيبِ مخصصاتٍ بمبلغ 27 مليون دينار لمواجهة محفظة تسهيلات بنك الأردن – سورية، نظراً للأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة. إضافةً إلى أثر تبويب فروقات تقييم رأسمال بنك الأردن – سورية الدائنة والبالغة 5.7 مليون دينار ضمن حقوق الملكية بدلاً من قائمة الدخل بخلاف العام السابق. فارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك لتصل إلى 276.5 مليون دينار وبنسبة نمو 6.7%.

وعلى صعيد مصادر واستخدامات الأموال فقد ارتفعت ودائع العملاء بمبلغ 54.6 مليون دينار وبنسبة 3.6% مقارنة بنهاية سنة 2011 لتصل إلى 1,552.6 مليون دينار. فيما بلغت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي 930.6 مليون دينار منخفضة بنسبة 11.1% إذا ما قورنت بسنة 2011، والتي جاءت متوافقةً وسياسة البنك المحافظة في منح الائتمان في ظل المعطيات الاقتصادية المحلية والظروف غير المواتية التي شهدتها المنطقة وخاصةً تواجدنا الخارجي في السوق السوري.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة ارتفعت إلى 84.4% مقابل 68% للسنة السابقة. وارتفعت الموجوداتُ المالية ذاتُ المخاطر المنخفضة، فبلغت محفظةُ استثمارات البنك في الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة 416 مليون دينار بزيادة بلغت نسبتها 9.8%. هذا وقد بلغت موجودات البنك ما قيمته 2,016.6 مليون دينار في نهاية سنة 2012 مقابل 2,052.9 مليون دينار لسنة 2011، متأثرةً بفروقات ترجمة الليرة السورية لعام 2012.

وتُظهر البيانات على مستوى مجموعة بنك الأردن ارتفاعَ نسبة كفاية رأس المال إلى 16.46% لسنة 2012 مقارنةً بنسبة 14.27% لسنة 2011، كما بلغت نسبة السيولة القانونية للمجموعة 162% مقارنةً بالحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني البالغ 100%.

السادة المساهمين الكرام،،،

إننا نتابع باهتمام وحرص الظروفَ المؤلمةَ التي تعصف بالجمهورية العربية السورية والآثارَ السلبيةَ الاجتماعيةَ والاقتصاديةَ المترتبةَ عليها وانعكاساتِها على الجهاز المصرفي السوري عامةً وشركتِنا التابعة بنك الأردن – سورية خاصةً. ومع تفاقم الأزمة فقد عمل البنك على تفعيل خطة طوارئ تكفل استمراريةَ تقديم الخدمات الأساسية لعملائنا واستمراريةَ عمل معظم فروعنا. وعلى صعيد أداء البنك المالي، فقد واصلت الإدارةُ جهدَها من أجل تقنينِ المصاريف وتحصيلِ حقوق البنك، وتم تجنيبُ مخصصاتٍ في مواجهة الديون غيرِ العاملة وبما يفوق متطلبات كافة الجهات الرقابية الناظمة لأعمال البنك. ومن المؤمّل ردُّ هذه المخصصات مع عودة الاستقرار الذي ندعو الله أن يكون في القريب العاجل. وعلى الرغم من الظروف السائدة فإن البنك يحتفظ بنسب سيولة مريحة بلغت 47% لكافة العملات مقارنةً بالحد الأدنى البالغ 30%، كما حافظ البنك على نسب ملاءة مالية تفوق متطلبات السلطات الرقابية وبازل حيث بلغت 29.35%.

وواصل البنكُ العملَ على تطويرِ منظومة إدارة المخاطر وتلبيةِ متطلبات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية الأخرى التي تحكم أعمالنا في الأردن والدول التي نتواجد فيها. ففي هذا السياق تم الانتهاء من تقييم متطلبات مقررات بازل III استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني، حيث أظهرت النتائجُ قدرةَ البنك على إدارةِ المخاطر المختلفة وتلبيةِ مقررات بازل III وِفقَ سيناريوهات مختلفة، كذلك تم تلبيةُ متطلبات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وفقاً لخطة تطبيق الدعامة الثانية لمعيار بازل II. وفي إطار تطوير منظومة قياس وإدارة المخاطر فقد تم إنجازُ متطلبات الانتقال إلى الطريقة المعيارية في احتساب كفاية رأس المال للمخاطر التشغيلية وإقرارها من البنك المركزي الأردني. والعمل جارٍ على مراجعة السياسة الائتمانية، حيث باشر البنك بتطبيق مشروع نظام التقييم الائتماني Credit Scoring بهدف تمكين إدارة المخاطر من الارتقاء بآليات تقييمِ ومَنْحِ الائتمان لعملاء الأفراد. ومن الجدير بالذكر فإن بنك الأردن ينتهج سياساتٍ استثماريةً حصيفةً ومحافظةً ويحتفظُ بنسبِ سيولةٍ مرتفعةٍ.

السادة المساهمين الكرام،،،

نأمل أن تشهد سنة 2013 بداية الانفراج في المشهد السياسي الإقليمي. ونتطلع إلى أن يتكلل برنامجُ التصحيحِ الاقتصاديّ الذي تنفذه الحكومةُ بدعمٍ من صندوق النقد الدولي بالنجاح وأن يحقّقَ الأهداف المرجوّة منه.

وتأسيساً على برامج العمل القائمة، وعلى ما تحقق من إنجاز في السنوات الأخيرة، سنواصل سعينا لنكون بنكاً رائداً يتفوّقُ في تقديم الخدمات ويوفرُ حلولاً مالية شاملة تلبي تطلعاتِ ومتطلباتِ عملائنا من خلال قنواتِ خدمةٍ عاليةِ الجودةِ والكفاءةِ، وبيئةِ عملٍ حضاريةٍ تضم فريقاً متفوقاً من العاملين، معتمدين الممارسات الفُضلى من أجل تمكينِ إدارات تنمية الأعمال من مواجهةِ تحديات السوق وتعظيمِ الاستفادة من الفرص المتاحة.

واستناداً إلى النتائج المتحققة لسنة 2012 واستمراراً لسياسة البنك في توزيع الأرباح النقدية على المساهمين، فإن مجلس الإدارة قرر أن يرفع توصيتَه إلى الهيئة العامة لتوزيعِ أرباحٍ نقديةٍ على المساهمين بنسبة 15% من القيمة الاسمية للسهم وبمبلغ 23.3 مليون دينار، وتدويرِ باقي الأرباح.

وفي الختام أتوجه بالشكر باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة إلى عملائنا ومساهمينا على ثقتهم ودعمهم المتواصل لنا. ومع نهاية فترة ولاية مجلس الإدارة أتقدم باسمكم بجزيل الشكر إلى أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم ومساندتهم للإدارة وعلى ما بذلوه من جهود من أجل رفعةِ وتقدّمِ البنك. وأسجّلُ الشكرَ والتقديرَ إلى مدراءِ وموظفي بنك الأردن على تفانيهم في أداء الواجب، وسنواصل وإيّاهم الجهودَ ليبقى بنكُ الأردن في مقدمة المؤسسات المالية والمصرفية. كما أتقدم بالشكر إلى كافة المؤسسات الرسمية وعلى رأسها البنكُ المركزي الأردني على دعمهم المتواصل للجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

تقرير مجلس الإدارة 2012

الأداء الاقتصادي 2012

الأنشطة والإنجازات 2012

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2012

أهداف خطتنا المستقبلية 2013

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2012

الأداء الاقتصادي 2012

فرضت التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الأردني خلال سنة 2012 عدداً من التحديات الإضافية والتي شكلت ضغوطات على مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها النمو الاقتصادي والتنافسية وحجم التجارة الخارجية والموازنة العامة للدولة والمديونية والاحتياطات الأجنبية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والحوالات والمساعدات الخارجية وأسعار الطاقة المستوردة، وذلك بفعل استمرار الأوضاع الإقليمية والدولية غير المواتية وتأثر علاقات الأردن ومصالحه الاقتصادية مع دول المنطقة وخاصة تلك التي تشهد اضطرابات سياسية وترتبط مع الأردن بعلاقات تجارية واستثمارية هامة مثل مصر وسورية على وجه التحديد، إضافة إلى انتقال وامتداد موجة الحراك الشعبي إلى الشارع الأردني في شكل اعتصامات وإضرابات ومسيرات ومطالبات شعبية تتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات السياسية.

وترتيباً على ذلك فقد جاء أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي متفاوتاً بين التقدم والتراجع ووفقاً للتالي:

- حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.8% خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2012 مقارنةً مع نمو نسبته 2.4% خلال نفس الفترة من سنة 2011.
- سجل معدل التضخم خلال عام 2012 ما نسبته 4.8% مقارنةً مع معدل بلغ 4.4% في سنة 2011 وبارتفاع بلغ 0.4%.
- تراجع حجم التداول في قطاع العقار بنسبة 12.5% خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 ليصل إلى حوالي 5.6 مليار دينار.
- ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال سنة 2012 بنسبة 12.4% مقارنة مع نهاية سنة 2011 لتصل إلى 17.8 مليار دينار، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 2.4% لتصل إلى 25 مليار دينار تقريباً في نهاية سنة 2012.
- حققت الصادرات الوطنية انخفاضاً بنسبة 0.7% خلال فترة التسعة شهور الأولى من سنة 2012 لتصل إلى حوالي 3.6 مليار دينار.
- شهد الدخل السياحي مقاساً بمقبوضات السفر ارتفاعاً بنسبة 15.3% خلال سنة 2012 ليسجل حوالي 2.5 مليار دينار.

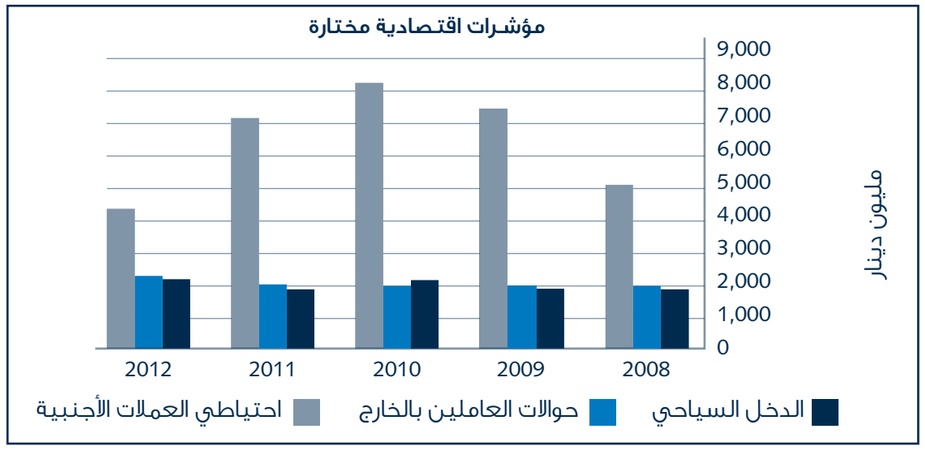

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من سنة 2012 ليسجل 12.5% بالمقارنة بمعدل بلغ 12.1% في الفترة ذاتها من سنة 2011.
- ارتفعت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 3.5% خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 لتصل إلى حوالي 2.5 مليار دينار.
- تراجع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني إلى 6.6 مليار دولار في نهاية سنة 2012 وبنسبة 37% عن مستواه المسجل في نهاية سنة 2011.
- سجل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 781.2 مليون دينار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2012 مقارنة بمبلغ 784.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2011.
- انخفض حجم التداول بنسبة 31% خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، كما انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية بنسبة 1.4%.
- ارتفع صافي رصيد الدين العام (الداخلي والخارجي) إلى حوالي 16.3 مليار دينار خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2012 مشكّلاً 73.3% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2012 مقارنةً بما نسبته 65.4% في نهاية عام 2011.
- انخفض العجز المالي قبل المساعدات إلى حوالي 1.26 مليار دينار خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2012 مقابل 1.51 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2011 وبنسبة 16.8%.

وفي ظل موجة الاضطرابات والظروف الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الأردني، ومن أهمها، عدم انتظام تدفق إمدادات الغاز المصري للأردن مما دفع بالمملكة إلى شراء الوقود الثقيل بالأسعار المرتفعة في السوق المفتوح لتوليد الطاقة الكهربائية، إضافة إلى دخول ما يقرب من 350 ألف لاجئ سوري إلى الأردن مما فرض تكاليف باهظة وعبئاً على موارد الدولة، وهو ما أدى إلى زيادة تفاقم الضغوطات والأعباء على الاقتصاد الأردني. ولمواجهة هذه التحديات فقد أعلنت الحكومة الأردنية عن برنامج وطني شامل للإصلاح الاقتصادي لمدة خمس سنوات، وقد تم التشاور مع الصندوق والبنك الدوليين بهدف إنجاح أهداف وسياسات هذا البرنامج وتحسين مستوى الجدارة الائتمانية للأردن لدى المؤسسات المالية الدولية حيث تم توقيع اتفاقية استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات. ويستهدف البرنامج على المدى القصير والمتوسط تحسين الإدارة الضريبية وإجراء تعديلات على السياسات التعليمية وسياسات العمل، فيما يستهدف على المدى الطويل بشكل رئيسي المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، من خلال تبني سياسات كلية وقطاعية من أجل تخفيف آثار الصدمات الخارجية، إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي والقطاع الخارجي من خلال تحسين بيئة الاستثمار، حيث تضمن برنامج الإصلاح عدة محاور وأهداف تمثلت في:

1- تعزيز الثقة بأساسيات الاقتصاد الوطني مما سيدفع معدلات النمو إلى الارتفاع تدريجياً من المستوى السائد حالياً والمقدر بحوالي 3% إلى ما نسبته 4.5% في نهاية البرنامج.
2- خفض العجز في الموازنة العامة بعد المنح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة تدريجياً وخلال المدى المتوسط من 6.5% في العام الحالي إلى 3% في نهاية البرنامج.
3- الإبقاء على نظام ربط سعر صرف الدينار بالدولار المرتكز الرئيس للسياسة النقدية.
4- العودة بالتضخم تدريجياً نحو المستويات السابقة المنخفضة أي إلى ما نسبته 3%.
5- الخفض التدريجي لخسائر شركة الكهرباء الوطنية لتصل إلى تغطية كلفة الإنتاج مع منتصف سنة 2016.
6- خفض العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً ليصل إلى 4.3% مع نهاية البرنامج مقارنة مع 14.1% مقدر لسنة 2012.
7- تحقيق مزيد من الانضباط المالي وتخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً وتحسين كفاءة الإنفاق العام.
8- إجراء إصلاحات في النظام الضريبي من حيث نسب الضرائب على الأفراد والشركات وإلغاء إعفاءات ضريبة المبيعات على مواد معينة.
9- دمج المؤسسات المستقلة وإلغاء بعضها وفقاً لقانون سيتم إعداده لهذه الغاية.

هذا وقامت الحكومة الأردنية خلال شهر تشرين الثاني برفع الدعم النقدي عن أسعار المشتقات النفطية كخطوة لتخفيض عجز الموازنة ودفع بدل قيمة الدعم النقدي مباشرة للمواطنين المستحقين، وتحرير أسعارها اعتباراً من مطلع سنة 2013. ومساهمةً من البنوك في تحمل جزء من الأعباء المالية عن خزينة الدولة، فقد قامت البنوك العاملة في الأردن بتحمل قيمة الدعم النقدي المستحق لموظفي البنوك.

الناتج المحلي الإجمالي:

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2012 نمواً بنسبة 2.8% مقارنة بنمو نسبته 2.4% خلال نفس الفترة من سنة 2011 وبفارق مقداره 0.4 نقطة مئوية، وجاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلةً لنمو عدد من القطاعات الاقتصادية، حيث سجلت بعض القطاعات الاقتصادية نمواً بوتيرة متسارعة. أهمها قطاع "الكهرباء والمياه" الذي نما بنسبة 7.2%، و"التجارة والمطاعم والفنادق" نما بنسبة 7.1%، وقطاع "خدمات المال والتأمين والعقارات" بنسبة 5%، وقطاع "النقل والتخزين والاتصالات" بنسبة 4.9%، وذلك مقابل نموها بنسبة 1.4%، 3.9%، و3.7% و3.1% على التوالي في الفترة ذاتها من سنة 2011، كما شهدت بعض القطاعات تباطؤاً في نموها، أبرزها قطاع "الصناعات التحويلية" والذي نما بنسبة 2.4% مقابل نمو بنسبة 4.1% خلال الفترة ذاتها من العام السابق، و"منتجو الخدمات الحكومية" بنسبة 2.0% بالمقارنة مع نمو بلغت نسبته 3.2% خلال الفترة ذاتها من العام السابق، فيما سجلت القطاعات التالية تراجعاً في نسب نموها، قطاع الصناعات الاستخراجية تراجع بنسبة 14.1% مقابل نمو بنسبة 21.5% في الفترة المقابلة من سنة 2011، وقطاع الزراعة تراجع بنسبة 9.6% مقابل نموه بنسبة 4.7% خلال نفس الفترة من سنة 2011، وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد ارتفع خلال سنة 2012 ليسجل ما نسبته 4.8% مقارنةً مع معدل بلغ 4.4% في سنة 2011 وبارتفاع بلغ 0.4%.

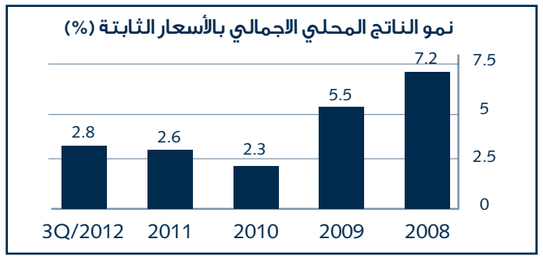

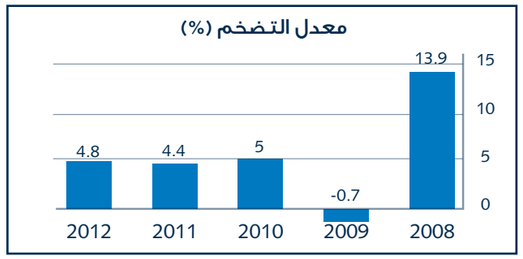

المالية العامة:

أظهرت مؤشرات قطاع المالية العامة للشهور العشرة الأولى من سنة 2012 انخفاضاً في الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بما مقداره 824 مليون دينار وبنسبة بلغت 17.6% لتصل إلى 3,864.8 مليون دينار، حيث سجلت المساعدات الخارجية تراجعاً بمبلغ 957.2 مليون دينار لتصل إلى ما قيمته 96.6 مليون دينار، فيما ارتفعت الإيرادات المحلية بمبلغ 115.2 مليون دينار وبنسبة 3.2% لتصل إلى 3,768.2 مليون دينار. وجاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الأخرى بحوالي 134.3 مليون دينار وحصيلة الاقتطاعات التقاعدية بحوالي 2.5 مليون دينار، وانخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 3.6 مليون دينار. فيما انخفض إجمالي الإنفاق خلال الفترة ذاتها بمقدار 120.4 مليون دينار وبنسبة 2.3% مسجلاً 5,025.9 مليون دينار، وجاء هذا الانخفاض محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمبلغ 14.2 مليون دينار أو ما نسبته 0.3%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 136.6 مليون دينار أو ما نسبته 22.4% من جهة أخرى. ونتيجة التطورات السابقة فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً بعد المساعدات بلغ 1,161.1 مليون دينار مقابل 457.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2011. وفيما يتعلق بحجم المديونية فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي والخارجي بمقدار 2,875 مليون دينار وبنسبة 21.5% عن مستواه في نهاية سنة 2011 ليصل إلى 16,276.8 مليون دينار، مشكّلاً ما نسبته 73.3% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2012.

هذا ويذكر أن إجمالي رصيد الدين الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) سجل في نهاية العشرة شهور الأولى من سنة 2012 ارتفاعاً بمبلغ 2,618.2 مليون دينار ليصل إلى 11,533 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الدين العام الداخلي ضمن الموازنة العامة بحوالي 1,642.6 مليون دينار، وارتفاع صافي الدين العام الداخلي ضمن المؤسسات المستقلة بحوالي 975.6 مليون دينار، ويعزى ارتفاع المديونية بشكل رئيسي إلى ارتفاع حجم مديونية شركة الكهرباء الوطنية (شركة مملوكة بالكامل للحكومة) نتيجة انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي من مصر مما اضطرها إلى توليد الكهرباء بالنفط الخام المرتفعة أسعاره.

القطاع النقدي والمصرفي:

جاء أداء القطاع المصرفي الأردني خلال سنة 2012 متوازناً بفعل استمرار البنك المركزي الأردني بانتهاج سياسات رقابية حصيفة على البنوك المرخصة اسهمت في المحافظة على جهاز مصرفي سليم ومتين يتمتع بمستوى جيد من الملاءة والربحية قادر على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية، حيث قام البنك المركزي الأردني خلال سنة 2012 بمراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية ووضع المعايير الملائمة لمجالس الإدارة وإدارات البنوك، ولتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وتخفيض مخاطر السمعة وحماية عملاء التجزئة فقد عمل البنك المركزي على وضع ضوابط شاملة لمعاملة العملاء بعدالة وتعكس الممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال، من خلال قيامه بإصدار تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية. ولتنشيط سوق الائتمان وتشجيع الاستثمار فقد قام البنك المركزي الأردني باتخاذ عدد من الإجراءات وتطوير عدد من الأدوات بهذا المجال، تمثلت بقيامه بتطوير مجموعة من الأدوات الجديدة بهدف تمكينه من التأثير على مستوى السيولة في السوق النقدي وعلى سوق إقراض ما بين البنوك وتمكين البنوك من استغلال سيولتها بصورة أفضل، حيث تم استحداث أداة جديدة تمثلت باتفاقيات إعادة الشراء وقد تمتد لآجال مختلفة، تطرح من خلال مزادات يجريها البنك المركزي، تستهدف توفير السيولة اللازمة والمطلوبة للبنوك، ولتقليل التذبذب في أسعار الفائدة في سوق الاقراض ما بين البنوك، بما يمكن البنوك التي تعاني من نقص في سيولتها من الحصول على السيولة اللازمة عند أسعار فائدة معتدلة تضمن تلبية حاجاتها التمويلية ودعم توسعها في أنشطتها الاستثمارية والائتمانية، كما استكمل البنك المركزي تطوير الإطار التشغيلي الجديد للسياسة النقدية، وذلك باستحداث أدوات جديدة أخرى تتمثل في إمكانية تدخل البنك المركزي في السوق النقدي من خلال شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية حسب متطلبات النشاط الاقتصادي وبما يتلاءم مع أهداف سياسته النقدية، مما يوفر سيولة للبنوك ويعمل على تفعيل سوق السندات الثانوية، وكذلك قيام البنك المركزي بتفعيل عمليات المقايضة بين الدينار والدولار الامريكي والتي يتم من خلالها حصول البنوك على السيولة اللازمة من الدينار الاردني مقابل مبالغ بالدولار الامريكي وذلك حسب اسعار الصرف التي يضعها البنك المركزي الاردني لهذه الغاية. كما قام البنك المركزي بتوفير التمويل للقطاعات الأكثر تأثراً بالظروف الاقتصادية السائدة والتي لها دور مهم في النمو الاقتصادي، من خلال قيامه بتجديد المبادرات المتعلقة بتسهيلات القطاع الصناعي وتخفيض الفائدة عليها لتوفير السيولة الملائمة له بأسعار مناسبة، إضافة إلى تقديمه حوافز لتوفير التمويل اللازم لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك إعادة توجيه نشاط الشركة الأردنية لضمان القروض نحو ضمان القروض المقدمة لهذا القطاع ودعم إنشاء شركة للمعلومات الائتمانية. واستمراراً لنهج البنك المركزي الأردني في تعزيز اركان الاستقرار النقدي وزيادة جاذبية الأدوات المالية المحررة بالدينار الأردني باعتباره وعاء ادخاري ملاءم، فقد قام البنك المركزي بتعديل أسعار الفائدة على ادوات السياسة النقدية ثلاث مرات خلال سنة 2012.

وعلى صعيد أداء مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي الأردني فقد سجل رصيد احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية حوالي 6.6 مليار دولار (4.69 مليار دينار أردني) حتى نهاية سنة 2012، كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية سنة 2012 ارتفاعاً بنسبة 3.4% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية سنة 2011 لتصل إلى حوالي 25 مليار دينار.

وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بمبلغ 591.8 مليون دينار وبنسبة 2.4% مقارنةً مع نهاية سنة 2011 لتصل إلى 24,969.7 مليون دينار، حيث تراجعت ودائع الدينار بنسبة 7.4% ولتبلغ قيمتها 17,711.1 مليون دينار، في حين ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 38% لنفس الفترة ولتبلغ قيمتها 7,258.6 مليون دينار، أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بلغت نسبته 12.4% لتصل إلى 17,817.0 مليون دينار، ومن حيث توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بحوالي 76.6%، ولقطاع الزراعة بنسبة 15.4%، كما ارتفعت التسهيلات ضمن بند (أخرى) وهي معظمها موجهة لقطاع الأفراد بحوالي 15.7%، والتسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات المالية بحوالي 14%. هذا وواصلت موجودات القطاع المصرفي ارتفاعها لتصل إلى 39,257.3 مليون دينار وبنسبة زيادة بلغت 4.2% مقارنة برصيدها في نهاية سنة 2011.

تطور حجم الودائع والتسهيلات في القطاع المصرفي (بالمليار دينار)

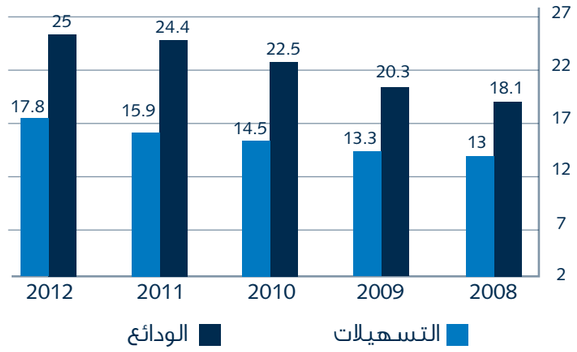

وفيما يتعلق بأسعار الفوائد على الودائع في السوق المصرفي، فقد شهدت أسعار الفوائد ارتفاعاً خلال سنة 2012، باستثناء ودائع الطلب، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب 0.42% والتوفير 0.76% ولأجل 4.19% بارتفاع بلغ 6 نقاط أساس لودائع التوفير و73 نقطة أساس لودائع الأجل، فيما انخفضت على ودائع الطلب بمقدار نقطة أساس واحدة مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2011. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات خلال سنة 2012 فقد بلغ 9.28% للجاري مدين بارتفاع 48 نقطة أساس، وللقروض والسلف بارتفاع مقداره 28 نقطة أساس ليصل إلى 8.95%، وعلى الكمبيالات المخصومة فقد ارتفع بمقدار 25 نقطة أساس ليسجل 9.59%، مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2011.

نشاط السوق المالي:

سجلت بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال سنة 2012، حيث تراجعت القيمة السوقية الرأسمالية حتى نهاية سنة 2012 بما نسبته 1% مقارنة مع نهاية سنة 2011 لتنخفض إلى ما قيمته 19.1 مليار دينار، وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية إلى 4,593.9 نقطة مقارنة بـ 4,648.4 نقطة في نهاية سنة 2011 وبنسبة بلغت 1.2%، وتراجعت نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتسجل 93.5% في نهاية سنة 2012 مقارنة بنسبة بلغت 102.7% في نهاية سنة 2011، كما بلغ حجم التداول خلال سنة 2012 ما مقداره 1.98 مليار دينار وبانخفاض مقداره حوالي 871.4 مليون دينار وبنسبة 30.5%، وسجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة حتى نهاية سنة 2012 تدفقاً موجباً بمقدار 37.6 مليون دينار خلال سنة 2012 مقارنة مع تدفق موجب بلغ 78.6 مليون دينار خلال سنة 2011. وعليه فإن مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة شكلت حتى نهاية سنة 2012 ما نسبته 51.7% من إجمالي القيمة السوقية مقابل 51.3% في نهاية سنة 2011.

التجارة الخارجية:

سجلت معظم مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة تراجعاً في الأداء خلال سنة 2012، فارتفع إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة التسعة شهور الأولى من سنة 2012 بمقدار 1,013.2 مليون دينار وبما نسبته 7.5% مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة السابقة ليصل حجمها إلى 14,477.8 مليون دينار، في حين تراجعت الصادرات الوطنية بحوالي 25.6 مليون دينار وبنسبة 0.7% لتصل إلى ما قيمته 3,581.9 مليون دينار، وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدّر لها وبنسبة 16.6% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاها السوق العراقية في المرتبة الثانية وبنسبة 14%. فيما ارتفعت مستوردات المملكة خلال فترة التسعة شهور الأولى من سنة 2012 بمبلغ 1,038.8 مليون دينار وبما نسبته 10.5% لتصل إلى 10,896 مليون دينار، وقد استحوذ السوق السعودي على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 23.8% من إجمالي المستوردات، يليه سوق الصين الشعبية بنسبة 9.4%. وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذ النفط الخام والمشتقات النفطية على ما نسبته 32% من إجمالي المستوردات وبمبلغ 3.5 مليار دينار تقريباً، ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 6,671.5 مليون دينار وبنسبة 19.5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011.

تطور حجم الصادرات الكلية والمستوردات والميزان التجاري (بالمليون دينار)

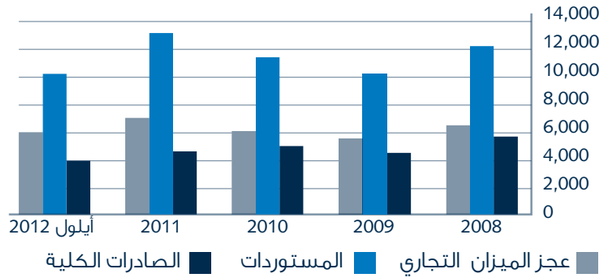

الأداء الاقتصادي 2013:

تشير التوقعات العالمية الصادرة عن البنك الدولي إلى أن النمو الاقتصادي العالمي سيكون عند مستوى 3.5% في سنة 2013 مقابل 3.2% في سنة 2012، وذلك في ظل استمرار ضعف التعافي الاقتصادي العالمي، حيث تصاعدت ضغوط الأسواق المالية العالمية والضغوط السيادية في بلدان منطقة اليورو. أما بالنسبة للاقتصاد الأردني فإنه من المتوقع أن يحقق خلال سنة 2012 معدل نمو نسبته 3% و3.5% خلال سنة 2013، وبما يزيد عن النمو المتحقق خلال سنة 2011 والذي بلغ 2.6%، كما يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 3.9% خلال سنة 2013. وأن يصل عجز الحساب الجاري إلى نحو 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2013.

ووفقاً لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2013 فمن المتوقع أن يبلغ حجم موازنة الدولة (الحكومة المركزية) لسنة 2013 مبلغ 7.5 مليار دينار، تتوزع بمبلغ 1.2 مليار دينار للنفقات الرأسمالية، والنفقات الجارية ستصل إلى 6.2 مليار دينار، وبعجز في الموازنة متوقع أن يبلغ 1.3 مليار دينار بعد المنح والمقدرة بنحو 850 مليون دينار. أما موازنة المؤسسات الحكومية المستقلة من المتوقع أن تبلغ 1.9 مليار دينار تتوزع بمبلغ 1.1 مليار دينار للنفقات الجارية و742 مليون دينار للنفقات الرأسمالية، وبعجز مالي يبلغ 1.1 مليار دينار.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي فمن المتوقع أن يستمر أداؤه متوازناً وبأفضل من وتيرة سنة 2012، بتوقع نمو الاقتصاد الوطني واستمرار الطلب على السلع والخدمات محلياً وفي الأسواق الإقليمية والعالمية، كما يستند القطاع المصرفي الأردني على عدد من المؤشرات القوية والتي تتمثل في كفاية رأس المال التي بلغت 18.6% للنصف الأول من سنة 2012 مقابل ما نسبته 19.3% لسنة 2011، ونسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات التي بلغت 8.4% مقابل ما نسبته 8.5% في سنة 2011، ونسبة السيولة القانونية التي بلغت 148.4% مقابل 152.9% في سنة 2011، مما يؤكد متانة وسلامة مؤشرات القطاع المصرفي الأردني.

وعلى صعيد المالية العامة والاقتصاد الكلي، سيشهد العام 2013 بدء تطبيق البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي الذي وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي عليه في 3 آب 2012، وعلى عقد اتفاقية للاستعداد الائتماني Stand-By Arrangement (SBA) مع الأردن مدتها 36 شهراً (3 سنوات) بقيمة 2 مليار دولار لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي للأردن خلال الفترة 2012 – 2015، بهدف معالجة التحديات أمام المالية العامة والحسابات الخارجية وتشجيع النمو.

الأنشطة والإنجازات 2012

لقد كان العام 2012 عاماً آخر يضاف إلى أعوام من النجاح والأداء الإيجابي لبنك الأردن، فقد أثمرت جهود البنك في الحفاظ على إنجازاته والسير قدماً في تعزيز دوره على الساحة المصرفية مواصلاً العمل على تحقيق أهدافه النوعية والكمية المنبثقة عن خطته الاستراتيجية للسنوات 2011 – 2013 من خلال تركيز جهود إداراته ودوائره على تنفيذ مجموعة من المشاريع وبرامج العمل والتي أثمرت عن تحقيق نتائج ومعدلات نمو إيجابية في مختلف الأنشطة ومجالات العمل وفقاً للأهداف المرسومة، وذلك على الرغم من التغيرات المتسارعة في المشهد السياسي إقليمياً، والتي أثرت بشكل مباشر على المناخ الاستثماري والنمو الاقتصادي وساهمت في تركيز البحث في الشأن الاقتصاديّ والتمويّ وتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في المملكة الأردنية الهاشمية، وبما يعزز المخرجات المرجوة للتحولات السياسية الحاصلة في المنطقة بشكل عام. إن نتائج البنك لسنة 2012 هي ثمرةُ جهود بذلها عدد كبير من المتفانين والعاملين بجدّ، وقد جاء الدعم الكامل والتوجيهات الحكيمة والتحليل السليم للإدارة العليا معززاً لقدرة البنك على تلبية متطلبات مختلف فئات العملاء، واغتنام الفرص لتحقيق النمو المستهدف والتكيف مع الظروف المحيطة والتعامل مع مختلف المستجدات في الأسواق التي يعمل بها البنك، بفعل التخطيط المتوازن والتوظيف الأمثل للموارد الداخلية والذاتية للبنك وتبنّي أحدث السياسات والأساليب والأنظمة المصرفية الحديثة بهدف تعزيز وتحسين مستوى عملياته وخدماته لتلبية الاحتياجات المتجددة لمختلف قطاعات وفئات العملاء.

النتائج المالية:

تأتي النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2012 كمحصلة للتقدم المتواصل في الأداء إلى جانب تطبيق أفضل الممارسات المحاسبية العالمية وأحدث النماذج والأنظمة المالية في إدارة الأصول والمطلوبات والاستفادة من التحديات والعمل على تحويلها إلى فرص لتطوير الأعمال، وتحقيق أعلى معدلات الإنجاز النوعية والكمية في بيئة تتميز بالتحدي والمثابرة على التنفيذ، وقد انعكست النتائج المالية في المحافظة على النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 16.46% ووصلت نسبة السيولة القانونية إلى 162%، كما لم تتجاوز نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى إجمالي تسهيلات البنك 9.88% مقارنة بالنسبة المعيارية العالمية البالغة 10% كما ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة الى 84.4% لسنة 2012 مقابل 68% لسنة 2011. لقد استطاع بنك الأردن في ظل حالة عدم التأكد التي تعيشها المنطقة والتي تأثر بها السوق الأردني والأسواق الخارجية التي يعمل بها البنك من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى مساهمي البنك، حيث بلغ صافي الربح العائد لمساهمي البنك 36.3 مليون دينار محافظاً على نفس مستوياته التي حققها في سنة 2011، وذلك على الرغم من استدراك المزيد من المخصصات تمثل حصة البنك في مواجهة محفظة تسهيلات بنك الأردن – سورية، نظراً للأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة. وسجل صافي الأرباح للبنك قبل الضريبة ما قيمته 46.2 مليون دينار مقارنة بمبلغ 49.7 مليون دينار في السنة السابقة وبنسبة انخفاض 6.9%. كما بلغت موجودات البنك 2,016.6 مليون دينار مقابل 2,052.9 مليون دينار في نهاية السنة السابقة 2011، وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 276.5 مليون دينار وبنسبة 6.7%.

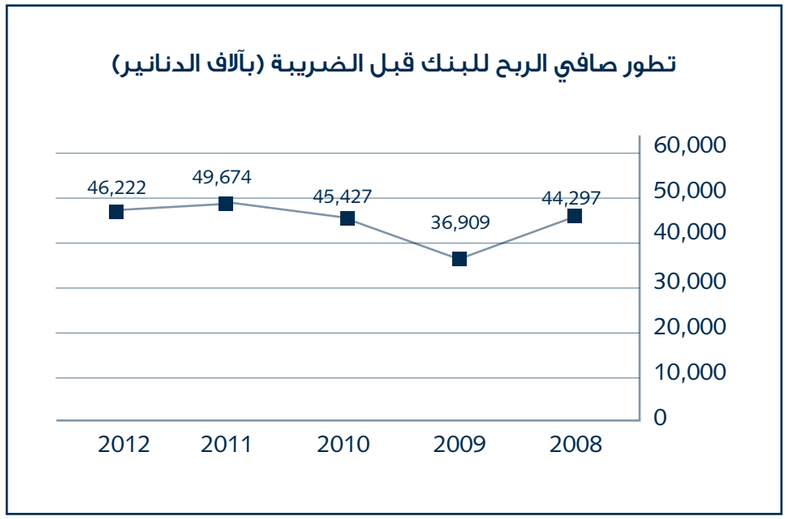

وعلى صعيد مصادر الأموال فقد ارتفعت ودائع العملاء بمبلغ 54.6 مليون دينار وبنسبة 3.6% مقارنةً بسنة 2011 لتصل إلى 1,552.6 مليون دينار، وجاء هذا الارتفاع مدعوماً بنمو ودائع التوفير بمبلغ 47.7 مليون دينار وبنسبة 9.9% لتصل إلى 531.3 مليون دينار، ونمو شهادات الإيداع بمبلغ 47.2 مليون دينار وبنسبة 77.4% لتصل إلى 108.2 مليون دينار، ونمو ودائع الطلب بمبلغ 14.2 مليون دينار وبنسبة 3.9%، فيما انخفضت ودائع الأجل بحوالي 54.5 مليون دينار وبنسبة 9.3%.

لقد استمر البنك في الاستجابة لمتطلبات التمويل اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية في ظل ازدياد مخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك، فانخفضت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي بمبلغ 115.9 مليون دينار وبنسبة بلغت 11.1% مقارنةً بسنة 2011 لتصل إلى 930.6 مليون دينار، وعلى صعيد تطور محفظة التسهيلات الائتمانية فقد ارتفعت تسهيلات قطاع الأفراد بمبلغ يقارب 17 مليون دينار وبنسبة 8% لتصل إلى 230.3 مليون دينار، وارتفعت القروض العقارية بنسبة 1.2% وبمبلغ 2 مليون دينار لتصل إلى 174.8 مليون دينار، وتسهيلات الحكومة والقطاع العام بمبلغ 1.2 مليون دينار وبنسبة 1.4% لتصل إلى 84.1 مليون دينار، فيما تراجعت كل من تسهيلات قطاع الشركات الكبرى بحوالي 17.9% لتصل إلى 401.3 مليون دينار، وانخفضت التسهيلات المقدمة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة بنسبة 18% لتسجل 137.6 مليون دينار، كما قام البنك بتوظيف مصادر أمواله في الموجودات المالية حيث ارتفعت محفظة الموجودات المالية بمبلغ 46.7 مليون دينار وبنسبة 11.2% لتصل إلى 464.9 مليون دينار.

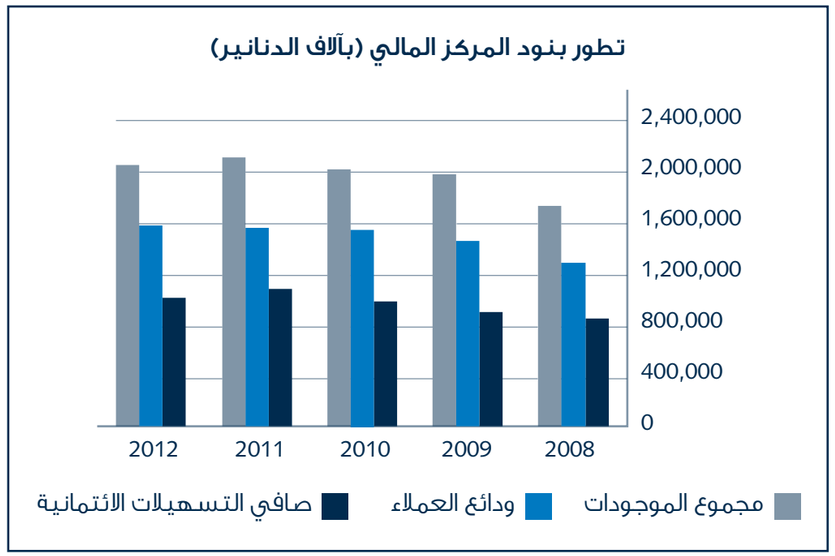

وعن أبرز بنود قائمة الدخل الموحد، فقد ارتفع إجمالي الدخل ليصل إلى 117.3 مليون دينار وبنسبة 4.2% مقارنةً بسنة 2011، كما ارتفع صافي إيرادات الفوائد والعمولات بنسبة 7.7% مقارنةً بسنة 2011 ليسجل 104.6 مليون دينار. وارتفعت التوزيعات النقدية من الاستثمار في الموجودات المالية بمبلغ 1.4 مليون دينار وبنسبة 78.2% لتصل إلى 3.1 مليون دينار، فيما تراجعت أرباح العملات الأجنبية بنسبة 48.8% لتصل إلى 3.2 مليون دينار. أما إجمالي المصروفات فقد ارتفعت بمبلغ 8.2 مليون دينار وبنسبة زيادة 13% مقارنةً بسنة 2011 لتصل 71 مليون دينار، وذلك لمقابلة متطلبات التوسع والنمو في حجم أعمال البنك وتنفيذ مجموعة المشاريع وبرامج العمل.

المركز التنافسي:

حافظ بنك الأردن على مركزه المتقدم في السوق المصرفي الأردني على مستوى الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية ونسب الملاءة والعوائد، فبلغت الحصة السوقية لودائع العملاء وإجمالي التسهيلات الائتمانية لفروع الأردن 4.5% و4.7% على التوالي. وعلى مستوى المركز التنافسي في السوق الفلسطيني فقد سجل بنك الأردن حصة سوقية لودائع العملاء بلغت 10.8% وللتسهيلات بنسبة 7.3%، من إجمالي ودائع وتسهيلات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين.

أما فيما يتعلق ببنك الأردن – سورية، وعلى الرغم من الظروف السائدة في السوق السوري فقد بلغت الحصة السوقية لودائع العملاء حوالي 4.1% وللتسهيلات 5% من إجمالي ودائع وتسهيلات المصارف الخاصة في السوق السوري، وفقاً لأحدث بيانات متاحة.

الحاكمية المؤسسية:

يولي مجلس الإدارة وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية ودليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافةً لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي. وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من الدليل على (CD) مرفق بالتقرير السنوي، بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية على ما يلي:

1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

2- أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.

3- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرّة في المجلس على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.

4- اذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس بهدف ضمان توفر مصدر مستقل ناطق باسم المساهمين، ويكون رئيس المجلس تنفيذياً (إذا كان متفرغاً ويشغل وظيفة بالبنك).

5- يتم الإفصاح عن وضع رئيس المجلس سواءٌ أكان تنفيذياً أم غير تنفيذي.

6- يضطلع الرئيس بما يلي:

- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين.
- خلق ثقافة- خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

استمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن الذي تم إعداده استنادا لتعليمات البنك المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك، وبهذا الخصوص فإن رئيس مجلس الإدارة يشغل وظيفة تنفيذية (المدير العام) بما لا ينسجم مع البند (1) أعلاه إلا أن نائب رئيس مجلس الإدارة مستقل وفقاً للبند (4) أعلاه من متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

- مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال سنة 2012 (8) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة تظهر على الصفحة (8) من هذا التقرير.

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية خمس لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية.

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف لجنة التدقيق من السادة:

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	رئيساً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال سنة 2012 (10) مرات.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.

2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.

5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.

6- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

7- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

8- مراجعة التقارير والبيانات المالية التي ترفع لمجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها هالكة).

9- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

10- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.

11- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال وبدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.

12- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.

13- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.

14- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.

15- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.

16- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي.

17- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

18- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة :

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام – رئيس اللجنة
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضواً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال سنة 2012 (3) مرات.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك.

2- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من التقيد بالبنود الواردة بالدليل.

3- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.

4- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية.

5- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.

6- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.

7- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفاعلية.

8- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.

- لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام – رئيس اللجنة
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا واجتمعت اللجنة خلال سنة 2012 (6) مرات.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

3- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

4- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

5- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

6- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:

الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	رئيساً
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضواً
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضواً
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضواً
السيد محمد أحمد موسى عودة	مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة

هذا واجتمعت اللجنة خلال سنة 2012 (45) مرة.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- الاطلاع على قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات الموافق عليها من قبل رأس الهرم التنفيذي.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة وأغلبيتهم بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

تتألف اللجنة من السادة:

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	رئيساً لتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٣/ عضواً
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضواً
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً/ رئيساً اعتباراً من ٢٠١٢/١٢/١٣
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال سنة 2012 (7) مرات.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

1- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

2- التقييم الموضوعي والدوري (سنوي) لفاعلية مجلس الإدارة ضمن أسس محددة ومعتمدة وتتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

3- التأكد من استقلالية العضو المستقل حسب التعليمات الواردة ضمن هذا الدليل.

4- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك ومراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية.

5- التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت/ الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت/ الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.

6- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.

7- تسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس.

8- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة العليا.

9- اعتماد أسس اختيار الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

أمانة سر المجلس

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد صالح رجب عليان حماد المدير التنفيذي/ لدائرة الامتثال والمخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص. والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1- التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

أ- إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

ب- إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.

ج- تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

د- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

هـ- تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

و- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
ز- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
ح- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن، وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
ط- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
ي- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
ك- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي:

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر:

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل II وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها، ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.
وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات/ دائرة ائتمان SME ودائرة ائتمان الأفراد، ودائرة ائتمان فروع فلسطين) بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها، هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Reveleus System).

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ سنة 2003 تطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.
أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس وحدة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:
أ- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بشكل دوري أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
ب- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

ج- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
د- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
هـ- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات بازل II، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.
وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك، وتثقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتتوافق مع قانون مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة 2007.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:
1- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
4- رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية التي ستتولى بدورها رفعها إلى لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.
5- تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:
1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعات المجلس الدورية.
3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم. ويعمل المجلس كذلك على تزويد المساهمين بما يلي:
- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك مَعني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

منتجات وخدمات البنك:

استمر بنك الأردن في تطبيق استراتيجيته الهادفة إلى توسيع قاعدة عملائه واستهداف فئات وشرائح جديدة، وخلال سنة 2012 واصل البنك تطوير مجموعة منتجاته وخدماته بما يلبي احتياجات العملاء ويواكب التطورات والتغيرات الحاصلة في السوق المصرفية والوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي. بالإضافة إلى تطوير وتحديث قنوات إيصال الخدمة للعملاء بهدف زيادة مستوى الخدمة المقدمة، وتعزيز رضى العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

خدمات الأفراد:

استمر البنك في تعزيز توجهه لقطاع التجزئة وتوسيع قاعدة العملاء، حيث باشر البنك بإدخال الخطة الاستراتيجية لقطاع خدمات الأفراد حيز التنفيذ ليتم البدء في تطوير تصنيف شرائح العملاء والعمل على تطوير منتجات وخدمات مصرفية تلبي احتياجاتهم. وواصل البنك طرح وتطوير البرامج الخاصة بقطاع الأفراد حيث تم العمل على إعداد عدة عروض خاصة للسلف الشخصية لبعض الشركات المعتمدة، كما قام البنك باعتماد عدد جديد من الشركات في الأردن وفلسطين لغايات تمكينها من الحصول على منتجات وخدمات البنك بسهولة ويسر، إضافة إلى ذلك فقد تم طرح حملة لتأجيل أقساط السلف الشخصية وذلك بمناسبة شهر رمضان المبارك والأعياد الدينية، واعتماد سياسة جديدة لآلية تصنيف الجهات على قائمة الشركات المعتمدة TML في الأردن وفلسطين. وفي جانب تطوير منتجات البطاقات قام البنك بطرح برنامج البطاقات مقابل الودائع لشريحة معدل الحسابات من 20 ألف دينار فما فوق، وعقد اتفاقيات جديدة لبرنامج النقاط والخصومات على البطاقات مع متاجر عديدة ومميزة، كما تم طرح منتج بطاقة فيزا البلاتنية في فروع الأردن والتي تمنح حاملها مجموعة من المزايا تتيح له إمكانية الدخول إلى صالات الأعمال في المطارات الدولية، وسقفاً ائتمانياً أعلى، بالإضافة إلى برنامج مكافآت وخصومات منافس. هذا وتم إعداد وطرح حملة خاصة (استرجاع نقدي بنسبة 5%) لتشجيع العملاء حاملي البطاقات البلاتينية على استخدام بطاقاتهم الائتمانية في المشتريات. كما استمر البنك بتطبيق برنامج يقيّم مستوى الخدمة المقدمة في الفروع، مما كان له أثر إيجابي في تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء. هذا بالإضافة إلى التواصل مع العملاء للتأكد من مستوى رضاهم عن منتجات وخدمات البنك وتعامل الموظفين معهم.

خدمات الشركات:

واصلت مجموعة الخدمات البنكية للشركات الكبرى تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية مع المحافظة على نوعية المحفظة الائتمانية ضمن مخاطر مقبولة وذلك في ظل استمرار تباطؤ الأنشطة الاقتصادية في الأسواق المحلية والإقليمية التي يعمل فيها البنك، وساهم البنك خلال سنة 2012 في تمويل عدد من القطاعات الحيوية من أبرزها قطاعات الطاقة، الأغذية، الأدوية، المستشفيات والإسكان، كما واصل تنفيذ مجموعة من قروض التجمع البنكي والتي بلغ رصيدها 20.1 مليون دينار خلال سنة 2012، تم تنفيذها لتمويل مجموعة من المشاريع الاقتصادية المنتجة شملت قطاعات المياه والطاقة والعقارات.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

واصل البنك تقديم خدماته لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة خلال سنة 2012 من خلال مراكزه الأحد عشر المتخصصة والمنتشرة في محافظات المملكة، حيث استمر البنك في توفير التمويل الطويل والقصير الأجل للأنشطة التجارية والصناعية والخدمية. وفي سياق التوجه للقطاعات الاقتصادية المنتجة فقد تم الانتهاء من الدراسة التسويقية والتي شملت دراسة شركات استيراد المواد الغذائية والسلع الاستراتيجية. وتم إعداد دراسات لقطاعي التعدين والعقارات. واستمر العمل على تطوير وبناء العلاقات مع المؤسسات الداعمة لقطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة في الأردن، للاستفادة من الخدمات المقدمة من قبلهم لعملاء بنك الأردن، حيث تم زيادة مبلغ القروض المضمونة من قبل شركة ضمان القروض وبرنامج USAID، مما ساهم في تخفيض المخاطر وزيادة التمويل المقدم لهذا القطاع. وفي سياق حرص البنك على الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة لعملاء قطاع SME فقد تم إصدار نتائج دراسة رضا العملاء عن خدمات دائرة تنمية الأعمال التجارية حيث تم إعداد استبيان لعملاء قطاع SMEs في البنك وتوجيهه لعينة ممثلة، وقد أظهرت الدراسة نسبة رضا عالية عن مستوى الخدمات والمنتجات في البنك، كما تم البدء بإعداد قاعدة بيانات للشركات في الأردن حيث تحتوي هذه القاعدة على معلومات تفصيلية عن الشركات من خلال الاستفادة من بيانات غرف التجارة في المملكة. إضافة إلى ذلك فقد تم إعادة تصنيف القطاعات الاقتصادية للعملاء في المحفظة الائتمانية حسب التصنيف الدولي ISIC4 مما يساعد في معرفة القطاعات الاقتصادية التفصيلية ومقارنتها مع بيانات دائرة الإحصاءات العامة.

خدمات التأجير التمويلي:

استكمل بنك الأردن إطلاق أعمال شركة "الأردن للتأجير التمويلي" في سنة 2012، بما يسهم في تنويع الخيارات التمويلية للعملاء الأفراد والشركات والمؤسسات ولكافة القطاعات الاقتصادية، حيث تم اعتماد النظام الآلي لشركة الأردن للتأجير التمويلي، وإعداد سياسات وإجراءات العمل والهيكل التنظيمي للشركة، إضافة إلى ذلك فقد تم إعداد برامج تمويل شركات الإسكان، حيث تم تقديم منتج تمويل العقار لشركات الإسكان واستقطاب عدد منهم، إضافة إلى إعداد برنامج خدمة التأجير الشامل (Gas &Go)، وتم استكمال الكادر الوظيفي للشركة. كما استمر البنك في تقديم خدمات التأجير التمويلي لعملائه لتشمل شراء أنواع مختلفة من الأصول مما ساهم في زيادة قاعدة عملاء التأجير التمويلي.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

في مجال تعزيز شبكة الفروع ومنافذ التوزيع وتطوير بيئة الخدمة في الفروع بما يتوافق مع الهوية المؤسسية الموحدة للبنك وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، وضمن تنفيذ البنك لخطة العمل الخمسية التي تشمل تحديث الفروع والتوسع بالفروع الجديدة اعتماداً على تحديد فئات وشرائح العملاء المستهدفين، فقد تم خلال سنة 2012 افتتاح فرع الهاشمي الشمالي وكذلك افتتاح فرع شارع الثلاثين – إربد، وتم تحديث كل من فرع المحطة وفرع الحصن وفرع الزرقاء وفرع المفرق وفرع خلدا وفرع وادي السير. وعلى مستوى فروعنا في فلسطين فقد تم افتتاح فرع رفيديا في محافظة نابلس. وعلى صعيد بنك الأردن – سورية فقد تم افتتاح فرع واحد في ريف دمشق في منطقة جرمانا.

منافذ التوزيع الإلكترونية:

واصل البنك خلال سنة 2012 تطوير وتنويع الخدمات المقدمة من خلال منافذ التوزيع الإلكترونية، حيث تم تمديد حملة تسديد الفواتير من خلال بنك الإنترنت والبنك الناطق لنهاية العام، واستمر البنك في تنفيذ ومتابعة طلبات العملاء من خلال القنوات الإلكترونية. وفي مجال تطوير بيئة الخدمة في الفروع فقد تم زيادة عدد الفروع التي تطبق نظام إدارة الدور (Queuing Management System) إلى سبعة فروع. وعلى صعيد توسيع شبكة الصراف الآلي، فقد استمر البنك في توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي في كل من الأردن وفلسطين وسورية، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (110) في الأردن، (21) منها مزود بخدمة الإيداع النقدي الفوري، و(28) جهازاً في فلسطين، بالإضافة إلى (12) جهازاً في سورية. وسيتم خلال سنة 2013 تطوير نظام بنك الإنترنت وتحديثه بأنظمة متطورة تلبي تطلعات العملاء، إضافة إلى إطلاق خدمة بنك الموبايل للعملاء حيث تم اعتماد شركة رائدة في هذا المجال.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

انطلاقاً من استراتيجية البنك الهادفة إلى الارتقاء بالبنية التحتية وتوفير بيئة عمليات ومنظومة إجراءات وقواعد بيانات وسياسات وأنظمة صلاحيات قادرة على مواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية، وتختصر الفترة الزمنية لتنفيذ الخدمات لإتمام المعاملات وبما يسهم في تقليل التكاليف والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء باعتبارها الميزة التنافسية الرئيسية للبنك، فقد واصل البنك في سنة 2012 استكمال مشاريع وبرامج العمل على مستوى التنظيم والعمليات والتشغيل، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، وفي هذا المجال تم إعادة دراسة العمليات لبعض دوائر ووحدات البنك. كما تم مراجعة مجموعة من إجراءات العمل ويذكر منها إجراءات بطاقات (Revolving)، إجراءات فتح الحسابات، إجراءات عمل مركز الاتصال، كما تم إعادة تقييم مسار بعض العمليات واستحداث هياكل تنظيمية لبعض الوحدات الإدارية، إضافة إلى مراجعة الأوصاف الوظيفية لدوائر الأنظمة، المالية، الخدمات التجارية المركزية وإعادة تنظيم دائرة العمليات المركزية بفصل مهام فحص البرامج عن استحداث وتطوير البرامج. كما تم استكمال إعادة تنظيم دوائر الدعم في الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين وإعادة تصميم بعض العمليات لرفع مستوى الإنجاز وتقليل التكاليف. وتم البدء في تحديث بيانات العملاء في فروع فلسطين امتثالاً لمتطلبات سلطة النقد الفلسطينية. وفي جانب استكمال متطلبات تأسيس شركة الأردن للتأجير التمويلي فقد تم إنجاز نظام الصلاحيات الخاص بالشركة إضافة إلى الهيكل التنظيمي والأوصاف الوظيفية. وفي جانب تطوير نماذج الشيكات فقد تم تصميم نماذج شيكات مقبولة الدفع جديدة بحيث يتم طباعتها من خلال النظام الآلي مما يرفع من مستوى الدقة والرقابة. وقام البنك بتطبيق نظام احتساب المخصصات والتصنيف الآلي للحسابات في الأردن وفلسطين وسورية. وفيما يتعلق بالنظام الآلي للموارد البشرية فقد تم تطبيق المرحلة الأولى من نظام (HR-Core) ونظام الرواتب.

وفي إطار تطوير وتعزيز القاعدة التكنولوجية والتقنية في البنك، فقد تمت المباشرة بمشروع استبدال أو تطوير نظام بنك الإنترنت واختيار شركة رائدة للتطبيق من قبل اللجنة المكلفة. وكذلك مشروع النظام الآلي للتحصيلات: حيث تم التعاقد مع شركة رائدة لتنفيذ المشروع. وفي مجال تطوير نظام تقييم الائتمان (Credit Scoring) تم اختيار شركة FICO لتطبيق المشروع الذي يعمل على تحسين وزيادة قدرة البنك للتعامل مع مخاطر عملاء الأفراد بالإضافة إلى أتمته عملية اتخاذ القرار الائتماني استناداً إلى مجموعة من المعايير تعتمد على درجات المخاطر. كما تم التعاقد على شراء 12 جهاز صراف آلي جديد نوع Diebold، ويجري العمل على تركيبها. وفي فلسطين تم استبدال 21 جهاز صراف بأخرى جديدة متطورة تتيح خيارات السحب بعملات مختلفة، إضافة إلى تعديل كافة خطوط الاتصال بين الفروع والصرافات والإدارة الإقليمية إلى MPLS وذلك لزيادة سرعة الاتصال وتخفيض التكاليف. وبهدف تعزيز الأمان وتسريع الأعمال وتنفيذها بدقة تم تنفيذ مشروع فحوصات الاختراق penetration test، وتطوير نظام SWIFT إلى Alliance V7، ويجري العمل على تطبيق نظام (E-Application) الخاص بالحصول على الموافقات الإدارية لعملاء الأفراد. كما تم تطوير نظام إجراءات العمل Igrafx بإعادة تنظيم عرض إجراءات العمل بما يسهم في سرعة وصول الموظف إلى الجزئية المطلوبة من الإجراء. وعلى صعيد بنك الأردن – سورية فقد تم استكمال وإنشاء مركز الحاسوب الرديف في مبنى الإدارة العامة في شارع بغداد لإدارة الأزمات، إضافةً إلى تطبيق نظام إجراءات العمل Igrafx.

وفي مجال إدارة المخاطر والامتثال للتشريعات والقوانين المصرفية وتعزيز أسس الحاكمية المؤسسية في البنك فقد قام البنك بإعداد واعتماد آلية لإدارة تعارض المصالح بهدف تعزيز وترسيخ مفاهيم الحاكمية المؤسسية والحد قدر الإمكان من هذا النوع من المخاطر، كما تم الانتهاء من عملية دراسة وتقييم متطلبات مقررات بازل III استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني، واحتساب نتائج عملية التقييم ومدى تأثيرها على البنك وتزويد البنك المركزي الأردني بهذه النتائج التي أظهرت قدرة البنك على تلبية مقررات بازل III وقدرته على إدارة المخاطر المختلفة التي يواجهها في ظل كافة الظروف والمعطيات التي من الممكن أن تحدث.

كما تم الانتهاء من تجهيز متطلبات الانتقال إلى الطريقة المعيارية في احتساب كفاية رأس المال للمخاطر التشغيلية ومناقشتها وإقرارها من البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى تلبية متطلبات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وفقاً لخطة تطبيق الدعامة الثانية لمعيار بازل II. واستمر البنك في إعادة تقييم ملفات مخاطر العمليات لكافة وحدات البنك ومراجعة وتصنيف قاعدة الأخطاء التشغيلية وربطها مع المخاطر ذات العلاقة وكذلك تطبيق مؤشرات المخاطر (KRI) آلياً.

واستمر البنك في إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة المقرّة من البنك المركزي الأردني بالإضافة إلى مراجعة وتعديل سيناريوهات هذه الاختبارات بما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك، وتطبيق سيناريوهات متقدمة لمراقبة كافة العمليات التي تتم بالبنك من خلال النظام الآلي الذي يطبقه البنك لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتم تجهيز متطلبات تطبيق مشروع MSS (Management Security Services) بهدف مراقبة كافة النواحي الفنية على مدار الساعة، وتتولى وحدة أمن المعلومات عملية تطبيق وإدارة هذا المشروع والذي من شأنه أن يعزز ويحافظ على النواحي الأمنية بالبنك.

وعلى صعيد أعمال بنك الأردن في فلسطين فقد تم العمل على إعادة تنظيم دوائر المخاطر والامتثال ورفدها بالكوادر المؤهلة، ومواصلة العمل على إعادة تقييم ملفات مخاطر العمليات لوحدات البنك وفقاً للتنظيم الجديد الذي تم تطبيقه في فلسطين.

وعلى مستوى أعمال بنك الأردن – سورية، فقد تم استكمال وتطبيق مقررات لجنة بازل II وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي، وتم العمل على تطبيق نظام آلي لإدارة المخاطر التشغيلية (CARE) وإعداد ملفات مخاطر لوحدات البنك المختلفة Risk Profile وبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية، والاستمرار بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing، وإعداد وتطوير كشوفات دورية لمراقبة مخاطر السوق والسيولة، وإعداد واعتماد سياسة مخاطر التشغيل ووضعها موضع التنفيذ.

الموارد البشـرية:

في مجال الارتقاء بمستوى الموارد البشرية وزيادة كفاءتها واصل بنك الأردن في سنة 2012 تنفيذ مجموعة من المشاريع المتعلقة بتطوير الموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية حيث تم تطبيق نتائج مشروع تقييم الوظائف ونظام الدرجات الجديد مطلع سنة 2012، مما ساهم في زيادة رضا الموظفين والمحافظة على الموظفين الأكفاء، كما استمر البنك في المشاركة بدراسات مختلفة لمستوى الرواتب في السوق المصرفي الأردني. وفي مجال النشاط التدريبي فقد تم إدخال برامج لتنمية قدرات الموظفين الحاليين والجدد، حيث أطلق البنك برامج تدريبية متخصصة تغطي وظيفتي (التلر وخدمة العملاء) لتعزيز خبراتهم ومهاراتهم المصرفية، حيث بلغ عدد المشاركين في هذه الدورات 560 موظفاً، وتم إطلاق برنامج تدريبي خاص بموظفي قطاعي تنمية أعمال الشركات وتنمية الأعمال التجارية وبلغ عدد المشاركين فيها 13 موظفاً، بالإضافة إلى تأهيل 14 مدرباً داخلياً معتمداً من خلال عقد برنامج تدريبي متخصص بإعداد المدربين الداخليين في البنك، كما تم عقد 5 برامج تعريفية للموظفين حديثي التعيين حيث بلغ عددهم 143 موظف، كما انضم 59 متدرباً إلى برنامج (MS Office 2010 E-Learning).

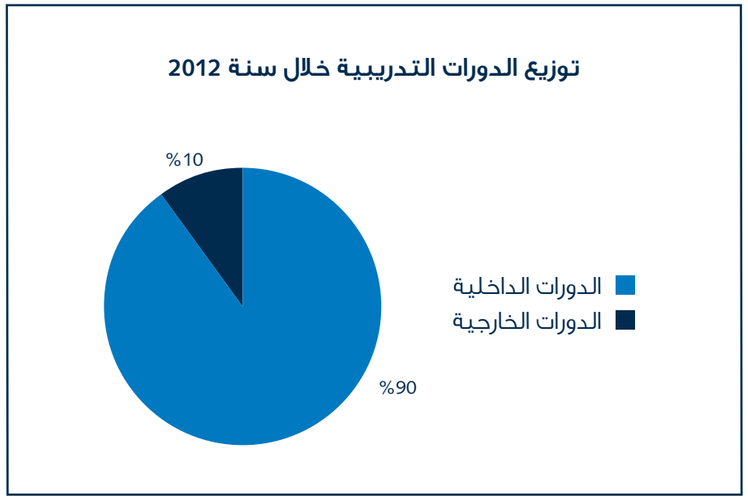

وفي جانب استكمال مشاريع وتطوير أنظمة وسياسات الموارد البشرية، فقد تم الانتهاء من تطبيق المرحلة الأولى من النظام الآلي الخاص بدائرة الموارد البشرية HRMS، حيث تم تطبيق مرحلة الـ HR-Core، وسيتيح هذا النظام أتمتة العلابات التي يقوم بها الموظف مثل طلب إجازات، طلب تسهيلات، طلب كشف حساب ... الخ، بما يضمن سهولة وسرعة ودقة التعامل مع هذه العلابات، ونظام الرواتب كمرحلة أولى، وتطبيق نظام تقييم الأداء MBO في مرحلة لاحقة. كما سيتم تطبيق النظام في الفروع الخارجية والشركات التابعة وذلك خلال سنة 2013. وفي جانب أعمال البنك في فلسطين فقد تم البدء بتعميم وتطبيق جميع السياسات والمبادرات في الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين لتحقيق التناغم في جميع سياسات ومبادرات الموارد البشرية على مستوى البنك بما في ذلك الشركات التابعة، حيث تم وضع خطة عمل خاصة بتطبيق مشروع تقييم الوظائف في الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين بهدف وضع هيكل درجات وظيفية وسلم رواتب وما يرافق ذلك من أثر إيجابي على رفع الرضا الوظيفي وتخفيض معدل الدوران والمحافظة على الموظفين الأكفاء.

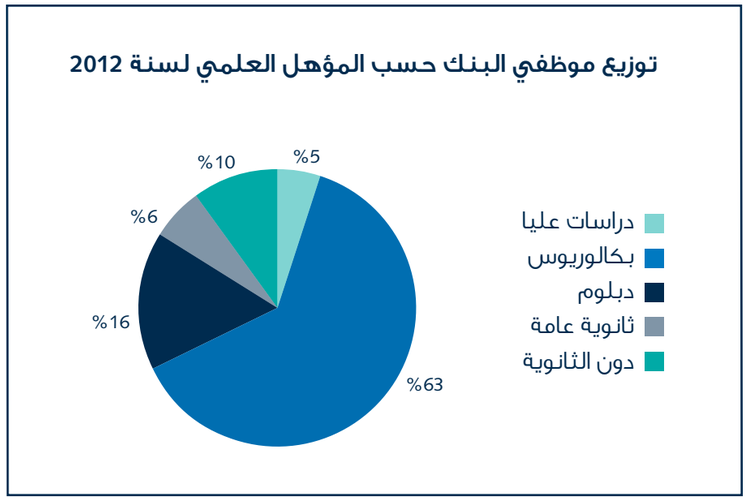

وعلى صعيد النشاط التدريبي لفروع فلسطين تم العمل على تنظيم ورشات تدريبية داخلية وإيفاد موظفين لدورات خارجية مما يساعد على بناء قاعدة عريضة من الموظفين ذوي المهارات العالية. وفيما يتعلق ببنك الأردن – سورية فقد تم تنفيذ مجموعة من الدورات حسب الحاجة وفقاً للظروف السائدة.

المسؤولية الاجتماعية:

إننا في بنك الأردن ندرك جيداً أن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في العمل على إدماج النواحي الاجتماعية والبيئية في إدارة أعمالنا وتعاملاتنا مع شركائنا ومجتمعنا، ولهذا استمر البنك في تقديم الدعم والرعاية لمختلف الأنشطة والفعاليات العلمية والثقافية والرياضية والاجتماعية.

تمثلت أهم الإنجازات في استمرار مبادرة بنك الأردن التعليمية للسنة الرابعة على التوالي من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمسم" الذي يقوم على نشر رسائل تربوية للأطفال، كما استمر البنك بتقديم الدعم للسنة الرابعة على التوالي لمتحف الأطفال الأردني والذي أتاح الدخول المجاني للأطفال وذويهم في الجمعة الأولى من كل شهر. كما قام بدعم حملة التوعية المرورية والتي نفذت بالتعاون مع إدارة السير المركزية، حيث شملت الحملة طباعة كتيب يحتوي على مجموعة من القيم المرورية باللغتين العربية والإنجليزية. وفي سياق دعمه للأنشطة الرياضية قام البنك برعاية بطولة عمان الدولية للفروسية التي اقيمت في نادي الجواد العربي، ورعاية بطولة الشركات التي نظمتها شركة النشامى للألعاب، بالإضافة إلى رعاية بطولة دوري صغار مدرسة أكاديمية عمان، ورعاية بطولة مدرسة كامبردج الثالثة للسباحة.

وحرصاً من بنك الأردن على أن يكون في مقدمة الداعمين لفعاليات المجتمع الأردني وخدمة أهداف التكامل والتعاضد والتآزر من خلال المساهمة في أنشطة الجمعيات الخيرية، ودعم الأعمال التي تقوم بها، فقد واصل البنك تقديم الدعم لعدد من المؤسسات والجمعيات يذكر منها: مؤسسة الحسين للسرطان، مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية، جمعية العناية بالشلل الدماغي، رعاية مؤسسة التعاون الدولية/ فلسطين، وإقامة حفل إفطار لأطفال مركز أيتام الجويدة وجمعية رعاية الفتى اليتيم بالتعاون مع جمعية خطوات خلال شهر رمضان المبارك. كما قام البنك بالمشاركة بحملة طرود الخير بالتعاون مع جمعية بيت عمان حيث تم توزيع اكثر من 100 طرد للفئات الأقل حظاً. وفي إطار استمرار دعم البنك للأنشطة الخيرية قام البنك بدعم الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية خلال شهر رمضان المبارك والذي يسهم في تقديم الدعم لعدد من المشروعات التنموية للأسر المستفيدة في عدد من المحافظات. هذا وقد بلغ إجمالي مساهمات البنك في خدمة المجتمع المحلي خلال سنة 2012 حوالي 239.7 ألف دينار.

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2012

بلغت موجودات البنك 2,016.6 مليون دينار في نهاية سنة 2012 مقابل 2,052.9 مليون دينار في نهاية سنة 2011 بنسبة انخفاض بلغت 1.8%، واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي، ونمو القوة الإيرادية للبنك.

الأهمية النسبية لعناصر المركز المالي للبنك 2012

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2012	2011	2012	2011
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	504.2	482.1	%25.0	%23.5
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	930.6	1,046.5	%46.1	%51.0
موجودات مالية متنوعة واستثمارات في شركات حليفة	465.0	418.2	%23.1	%20.4
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	40.0	45.7	%2.0	%2.2
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	76.8	60.4	%3.8	%2.9
مجموع الموجودات	**2,016.6**	**2,052.9**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2012

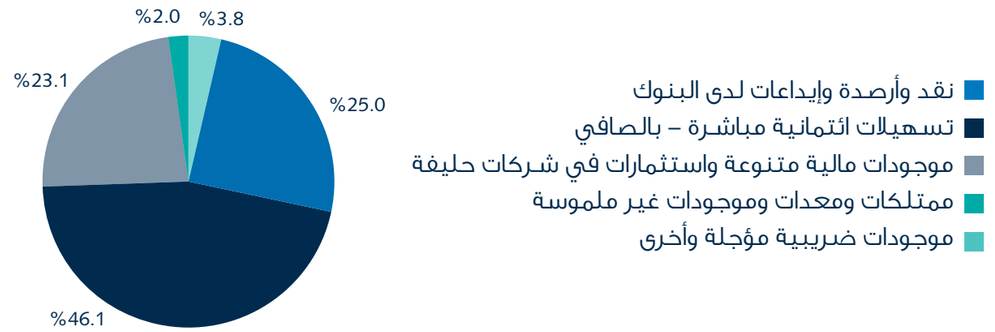

المطلوبات وحقوق الملكية

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2012	2011	2012	2011
ودائع عملاء	1,552.6	1,498.0	%77.0	%73.0
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	35.0	133.4	%1.7	%6.5
تأمينات نقدية	84.7	102.0	%4.2	%5.0
مخصصات ضريبة الدخل وأخرى	25.2	17.8	%1.3	%0.8
مطلوبات أخرى وضريبية مؤجلة	28.3	24.4	%1.4	%1.2
حقوق الملكية – مساهمي البنك	276.5	259.2	%13.7	%12.6
حقوق غير المسيطرين	14.3	18.1	%0.7	%0.9
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**2,016.6**	**2,052.9**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2012

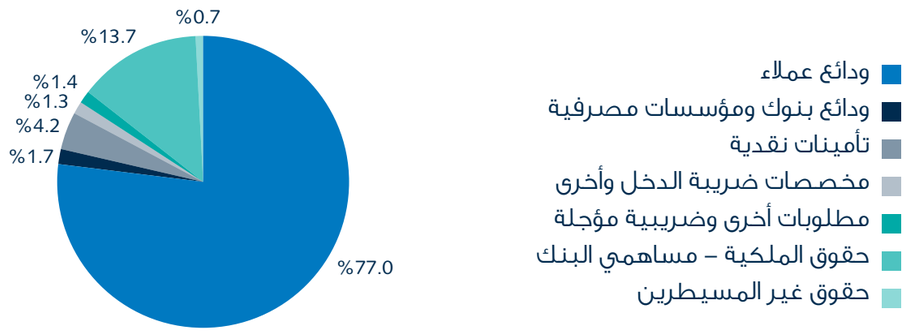

التسهيلات الائتمانية المباشرة:

بلغت التسهيلات الائتمانية الإجمالية 1,028.1 مليون دينار في سنة 2012 وبانخفاض بلغ 97.6 مليون دينار وبنسبة 8.7% عن سنة 2011، حيث اتبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية، في ضوء التغير في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات، وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك، والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية، إلى جانب العمل على تحصيل القروض المستحقة. وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 9.88% مقابل 8.87% لسنة 2011 وهي ضمن النسبة المعيارية، في حين تنخفض هذه النسبة للسنة الحالية لتصبح 1.6% بعد استبعاد مخصص التدني المرصود والتأمينات النقدية المحتجزة للديون الهالكة. واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية، وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

إجمالي محفظة التسهيلات حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2012	2011	2012	2011
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	230.3	213.3	%22.4	%18.9
القروض العقارية	174.8	172.8	%17.0	%15.4
تسهيلات الشركات الكبرى	401.3	488.9	%39.0	%43.4
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	137.6	167.8	%13.4	%14.9
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	84.1	82.9	%8.2	%7.4
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**1,028.1**	**1,125.7**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2012

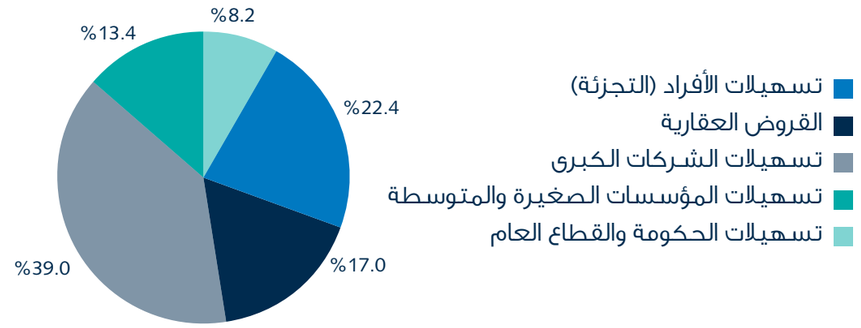

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

يستمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوّط لأية خسارة متوقعة، وأخذ مخصص تدن للديون غير العاملة في تحصيلها بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة، وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك، وتعزيزاً للمركز المالي، فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 84.4% لسنة 2012 مقابل 68% لسنة 2011، في حين بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها وحولت إزاء ديون أخرى خلال السنة نحو 24 مليون دينار إلى جانب المخصص المرصود البالغ 18.2 مليون دينار. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 422.9 مليون دينار مقابل 504.2 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية:

ارتفعت محفظة الموجودات المالية بمبلغ 46.7 مليون دينار سنة 2012 وبحوالي 11.2% عن سنة 2011. وذلك بأثر ارتفاع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمبلغ 37.1 مليون دينار وبنسبة نمو 9.8%، وهي تمثل استثمارات البنك في سندات وأذونات الخزينة الحكومية وبكفالتها وسندات واسناد قرض شركات، ولتصل أهميتها النسبية إلى 89.4% من إجمالي محفظة الموجودات المالية. كما ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بمبلغ 7.7 مليون دينار وبنسبة 21.6%، وهي تمثل استثمارات الأسهم في الأسواق النشطة.

عناصر الموجودات المالية والاستثمارات في الشركات الحليفة				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2012	2011	2012	2011
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	0.8	0.8	%0.2	%0.2
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	43.7	36.0	%9.4	%8.6
مشتقات أدوات مالية	1.8	-	%0.4	-
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	416.0	378.7	%89.4	%90.6
استثمارات في شركات حليفة	2.7	2.7	%0.6	%0.6
المجموع	**465.0**	**418.2**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2012

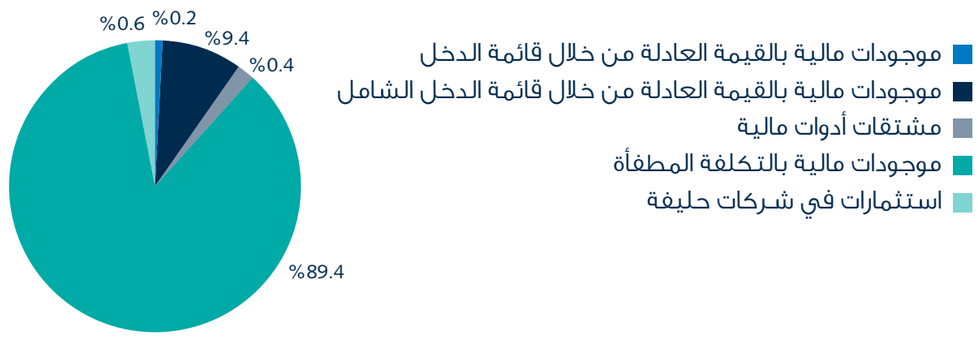

ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 1,552.6 مليون دينار في نهاية سنة 2012 مقارنة بمبلغ 1,498 مليون دينار في نهاية سنة 2011 بارتفاع مقداره 54.6 مليون دينار وبنسبة 3.6%، واستمر العمل على استقطاب الودائع الثابتة والأقل كلفة، وتطوير حملة التوفير وحملة شهادات الإيداع، وتوسيع قاعدة المودعين، حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2012 بنسبة 9.9% عن سنة 2011، والحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 3.9%، وشهادات الإيداع بنسبة 77.4%، فيما انخفضت ودائع لأجل بنسبة 9.3%. كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 594.4 مليون دينار مقابل 523.8 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2012	2011	2012	2011
حسابات جارية وتحت الطلب	378.6	364.4	%24.4	%24.3
ودائع التوفير	531.3	483.6	%34.2	%32.3
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	534.5	589.0	%34.4	%39.3
شهادات إيداع	108.2	61.0	%7.0	%4.1
المجموع	**1,552.6**	**1,498.0**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2012

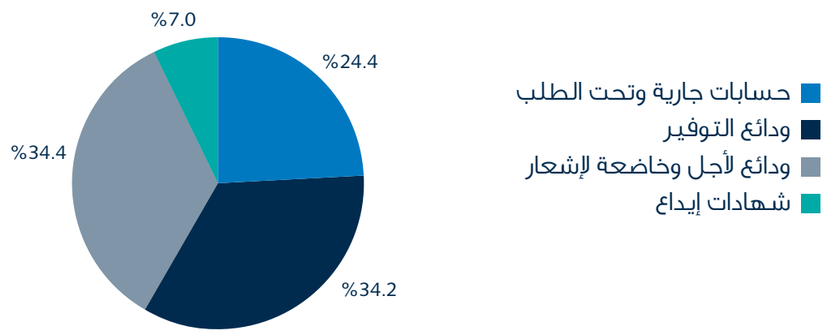

حقوق الملكية - مساهمي البنك:

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 276.5 مليون دينار سنة 2012 مقابل 259.2 مليون دينار سنة 2011 وبنسبة 6.7%، حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2012 إلى 48.6 مليون دينار بزيادة مقدارها 5.3 مليون دينار وبنسبة 12.2%، وبلغ الاحتياطي الاختياري 13.7 مليون دينار بزيادة مقدارها 4.8 مليون دينار وبنسبة 53.8%. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصياته للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15% من رأس المال وبمبلغ 23.3 مليون دينار.

كفاية رأس المال:

ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 16.46% سنة 2012 مقابل 14.27% سنة 2011 وهي ضعف الحد الأدنى المطلوب وفقاً للجنة بازل والبالغ 8% وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ 12%، كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة والخطرة 16.03% لسنة 2012 مقابل 13.9% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 150.4 مليون دينار سنة 2012 مقابل 142.9 مليون دينار للسنة الماضية بنمو بلغت نسبته 5.3%، حيث بلغ إجمالي الدخل 117.3 مليون دينار مقابل 112.6 مليون دينار في سنة 2011، في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 104.6 مليون دينار مقابل 97.2 مليون دينار في نهاية سنة 2011 مرتفعة بنسبة 7.7%.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 66.2 مليون دينار سنة 2012 مقابل 65.5 مليون دينار سنة 2011، وقد تم اقتطاع مخصص التدني للتسهيلات والمخصصات الأخرى وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 33.2 مليون دينار لسنة 2012 مقابل 36.6 مليون دينار سنة 2011.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها

	بالمليون دينار		مبلغ التغير
	2012	2011	2012
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	66.2	65.5	0.7
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(18.2)	(14.4)	(3.8)
مخصصات متنوعة	(1.8)	(1.4)	(0.4)
الأرباح الصافية (قبل الضريبة)	46.2	49.7	(3.5)
ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة	(13.0)	(13.1)	0.1
الأرباح الصافية المتاحة بعد الضريبة	**33.2**	**36.6**	**(3.4)**

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2012	2011	2012	2011
الفوائد المقبوضة	120.5	111.2	%80.1	%77.8
صافي إيرادات العمولات	17.3	16.3	%11.5	%11.4
أرباح الموجودات المالية (أسهم)	3.1	5.8	%2.1	%4.1
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	9.5	9.6	%6.3	%6.7
المجموع	**150.4**	**142.9**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2012

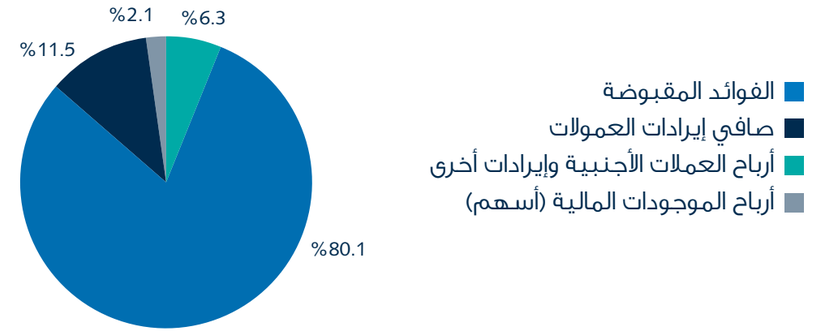

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2012	2011	2012	2011
مخصص تدنّي التسهيلات المباشرة	18.2	14.4	%25.6	%22.9
مخصصات متنوعة	1.8	1.4	%2.5	%2.2
نفقات الموظفين	27.3	24.6	%38.5	%39.1
مصاريف أخرى	17.5	16.6	%24.7	%26.4
الاستهلاكات والإطفاءات	6.2	5.9	%8.7	%9.4
المجموع	**71.0**	**62.9**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2012

المصروفات والمخصصات:

بلغ إجمالي المصروفات والمخصصات 71 مليون دينار سنة 2012 مقابل 62.9 مليون دينار سنة 2011 بارتفاع مقداره 8.2 مليون دينار وبنسبة 13%، نتيجة ارتفاع مخصص تدني التسهيلات بمبلغ 3.7 مليون دينار وبنسبة 25.9%، وارتفاع نفقات الموظفين بمبلغ 2.7 مليون دينار وبنسبة 10.8%، حيث تم تطبيق مشروع تقييم وتسعير الوظائف في سنة 2012. كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي مليون دينار، نتيجة لارتفاع مصاريف الإيجارات ورسوم التأمين والصيانة والإنارة والتدفئة، والأتعاب المهنية والقانونية وبعض المصاريف الأخرى. فيما انخفضت مصاريف الإعلانات والاشتراكات ومصاريف التبرعات بالإضافة إلى انخفاض بند الرسوم والرخص والضرائب والضيافة. كما ارتفع بند الاستهلاكات بمبلغ 358.5 ألف دينار وبنسبة 6.1% نظراً لاستمرار عمليات تحديث وتأسيس الفروع الجديدة وتطوير النظم الداخلية.

أما رواتب ومكافآت وتنقلات الإدارة التنفيذية العليا سنة 2012 فقد بلغت 1.9 مليون دينار مقابل 1.5 مليون دينار للسنة الماضية 2011، في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 126 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن – سورية بلغت 21.8 ألف دينار، ولشركة تفوّق للاستثمارات المالية بلغت 5.2 ألف دينار، ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 1.2 الف دينار.

أهم النسب المالية		
	2012	2011
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%13.55	%15.22
العائد على رأس المال	%21.40	%23.58
العائد على متوسط الموجودات	%1.63	%1.82
ربحية الموظف بعد الضريبة	18,987 دينار	20,431 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.92	%5.53
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.63	%1.51
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.29	%4.02
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة	%84.39	%67.99
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات	%9.88	%8.87

المؤشرات المالية للسنوات (2008 - 2012)	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع الموجودات	1,686,018	1,907,992	1,969,064	2,052,858	2,016,628
إجمالي التسهيلات الائتمانية	876,692	917,407	1,023,349	1,125,667	1,028,093
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,330,230	1,526,392	1,586,989	1,631,418	1,587,636
حقوق الملكية – مساهمي البنك	179,604	192,668	214,408	259,194	276,510
حقوق غير المسيطرين	11,561	21,455	21,351	18,114	14,267
صافي الربح قبل الضريبة	44,297	36,909	45,427	49,674	46,222

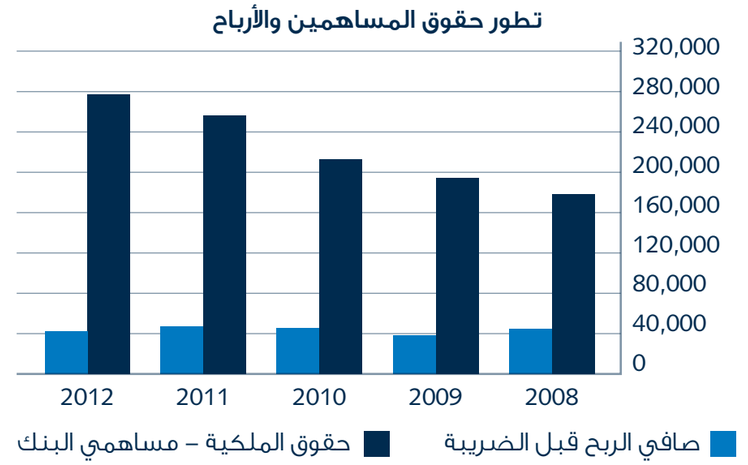

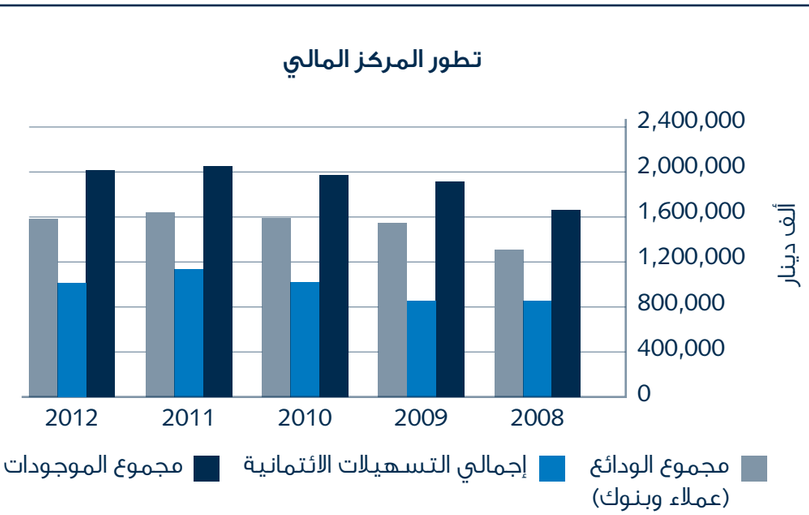

أهداف خطتنا المستقبلية 2013

– الاستمرار في تعزيز المركز المالي والتنافسي للبنك في الأسواق التي يعمل بها، في كل من (الأردن وفلسطين وسورية)، والمحافظة على النسب المالية الرئيسية للبنك ضمن متطلبات الجهات الرقابية في البلدان التي يعمل بها وضمن متطلبات المعايير العالمية.

– الاستمرار في تعزيز وتطوير مفهوم البنك الشامل والتركيز على قطاع التجزئة، وتطبيق الخطة الاستراتيجية الخاصة بقطاع الأفراد بما يسهم في تلبية احتياجات شرائح العملاء وفقاً لتقسيمات السوق.

– تلبية الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المنتجة من شركات ومؤسسات متوسطة وصغيرة حسب القطاعات المستهدفة في الأسواق التي يعمل بها مع المحافظة على درجة مقبولة من المخاطر، وتعزيز علاقات البنك مع المؤسسات الداعمة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة. والعمل على بناء قاعدة بيانات متكاملة للشركات مع إحدى الشركات المتخصصة بما يسهم في التوجه للقطاعات المستهدفة الرئيسية والفرعية.

– الاستمرار في تعزيز شبكة الفروع ومنافذ التوزيع للوصول إلى الشرائح المستهدفة من العملاء بما يتوافق مع الاستراتيجية الجديدة لخدمات الأفراد، والتأكد من جاهزيتها في تقديم مستوى الخدمة المطلوبة للعملاء سواء على مستوى منافذ التوزيع التقليدية أو الإلكترونية. وتطوير وإدامة بيئة الخدمة في منافذ التوزيع بما يتوافق مع متطلبات العمل والهوية المؤسسية الموحدة للبنك.

– الاستمرار في تنفيذ واستكمال مشاريع وبرامج العمل على مستوى التنظيم والعمليات والتشغيل، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، وتوفير بيئة عمليات ومنظومة إجراءات وقواعد بيانات قادرة على مواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى مراجعة إجراءات العمل ونماذج البنك وتعديلها بما يتوافق مع متطلبات تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

– الاستمرار في تطوير وتعزيز القاعدة التكنولوجية والتقنية وأنظمة الاتصالات في البنك، بما يسهم في زيادة فعالية وكفاءة العمليات وتقليل المخاطر المرتبطة بها، والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء. ومن أبرز المشاريع التي سوف يتم تنفيذها في هذا المجال استبدال نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية بنظام أكثر حداثة ومواكبة للتطورات في قطاع الخدمات الإلكترونية وإضافة خدمة بنك الموبايل للعملاء. والمباشرة بمشروع إدارة العلاقة مع العميل CRM بما يسهم في تطوير العلاقات مع عملاء البنك والتعرف على احتياجاتهم وزيادة معدلات رضاهم.

– الاستمرار في تعزيز وتأكيد التزام وتوافق البنك مع القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفية والمهنية الصادرة عن الجهات الرقابية في كل من الأردن وفلسطين وسورية والجهات الرقابية الدولية، حيث سيتم تجهيز متطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، وتطوير إجراءات عمل إدارة شكاوى العملاء وفقاً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية. بالإضافة إلى تطوير إدارة المخاطر والتعليمات الكفيلة بتعزيز الحاكمية المؤسسية وتلبية متطلبات بازل III، ومراقبة كافة النواحي الأمنية في البنك، حيث سيتم تطبيق مشروع أمن المعلومات MSS لتقييم ومراقبة كافة نواحي أمن المعلومات.

– الاستمرار في تطوير سياسات الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، حيث سيتم تطبيق مشروع نظام التقييم الائتماني Credit Scoring الذي سيسهم في تحسين وزيادة قدرة البنك للتعامل مع مخاطر العملاء الأفراد وتأسيس منهجية لتطوير ومراجعة ملفات مخاطر العملاء. وبشكل موازٍ سيتم استكمال العمل على تطوير العملية الائتمانية لقطاع الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وتطوير نماذج قياس المخاطر الائتمانية للعملاء (Risk Rating).

– استمرار البنك بالارتقاء بمستوى الموارد البشرية وزيادة كفاءتها وتنمية قدراتها ومهاراتها الفنية والشخصية، واستكمال مشاريع الموارد البشرية وتطوير أنظمة وسياسات الموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية الحديثة في الأردن والفروع الخارجية والشركات التابعة. بالإضافة إلى مواصلة العمل على تطوير العملية التدريبية من خلال طرح برامج تطويرية متخصصة يتم بناؤها استناداً إلى مفهوم الجدارات.

– الاستمرار في تعزيز الصورة الإيجابية لبنك الأردن وعلامته التجارية لدى كافة فئات المجتمع وتميزها في السوق المصرفي، وإبراز اسم البنك ودوره في خدمة المجتمع من خلال التوجه للأنشطة والمشاريع التي تُعنى بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى التنوع في الأنشطة التي يدعمها ويرعاها البنك والتي تشمل مجالات التعليم، الرياضة، الصحة، الأنشطة الخيرية والبيئية والاجتماعية والثقافية.

البيانات والإيضاحات المالية 2012

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة الدخل الموحد

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
جبل عمان ، الدوار الخامس
١٩٠ شارع زهران
ص.ب ٢٤٨
عمان ١١١١٨ ، الأردن

هاتف: ٦٥٥٠٢٠٠ (٠) ٩٦٢+
فاكس: ٦٥٥٠٢٢١٠ (٠) ٩٦٢+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/ ٨٥٧٢

إلى السادة مساهمي بنك الأردن
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى .

مسؤولية الادارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية الموحدة ، تستند الاجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الادارة وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة .

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الـــــــرأي

في رأينا ، ان القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي الموحد لبنك الاردن كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ واداءه المالي الموحد ، وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة عليها .

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٧ كانون الثاني ٢٠١٣

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن

عاصم فوليب حداد
إجازة رقم (٥٨٨)
ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

Member of Deloitte Touche Tohmatsu Limited

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة أ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن		دينار أردني	
	إيضاح	31 كانون الأول	
		2012	2011
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	247,117,221	187,834,046
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	248,205,341	294,292,533
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	8,862,500	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7	789,767	800,290
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	8	43,688,161	35,937,138
مشتقات أدوات مالية	37	1,823,196	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	9	930,627,322	1,046,500,369
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10	415,833,645	378,726,204
استثمارات في شركات حليفة	11	2,732,903	2,747,017
ممتلكات ومعدات – بالصافي	12	37,770,885	42,916,974
موجودات غير ملموسة	13	2,259,515	2,683,432
موجودات ضريبية مؤجلة	19/ب	14,151,149	7,402,232
موجودات أخرى	14	62,766,320	53,017,808
مجموع الموجودات		**2,016,627,925**	**2,052,858,043**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15	35,036,790	133,418,617
ودائع عملاء	16	1,552,599,693	1,497,999,648
تأمينات نقدية	17	84,671,584	102,026,407
مخصصات متنوعة	18	7,799,896	6,964,931
مخصص ضريبة الدخل	19/أ	17,367,872	10,728,749
مطلوبات ضريبية مؤجلة	19/ب	5,882,960	3,604,494
مطلوبات أخرى	20	22,492,347	20,807,091
مجموع المطلوبات		**1,725,851,142**	**1,775,549,937**
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	21	155,100,000	155,100,000
الاحتياطي القانوني	22	48,583,716	43,295,048
الاحتياطي الاختياري	22	13,735,305	8,928,707
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	22	11,076,830	10,876,048
احتياطي خاص	22	1,788,281	1,112,803
فروقات ترجمة عملات أجنبية	23	(4,524,549)	(3,657,895)
احتياطي القيمة العادلة بالصافي	24	6,880,281	1,649,820
أرباح مدورة	25	43,869,842	41,889,198
مجموع حقوق الملكية – مساهمي البنك		276,509,706	259,193,729
حقوق غير المسيطرين		14,267,077	18,114,377
مجموع حقوق الملكية		**290,776,783**	**277,308,106**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**2,016,627,925**	**2,052,858,043**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الدخل الموحد

قائمة ب

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	إيضاح	دينار أردني للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2012	2011
الفوائد الدائنة	27	120,476,452	111,176,081
الفوائد المدينة	28	33,168,822	30,318,522
صافي إيرادات الفوائد		87,307,630	80,857,559
صافي إيرادات العمولات	29	17,319,145	16,297,450
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		104,626,775	97,155,009
أرباح عملات أجنبية	30	3,202,712	6,253,004
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	31	16,440	4,050,011
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		3,093,482	1,735,928
إيرادات أخرى	32	6,331,020	3,361,396
إجمالي الدخل		117,270,429	112,555,348
نفقات الموظفين	33	27,266,464	24,606,370
استهلاكات وإطفاءات	13,12	6,217,556	5,859,017
مصاريف أخرى	34	17,568,390	16,552,492
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	9	18,162,709	14,422,057
مخصصات متنوعة	18	1,818,982	1,427,946
إجمالي المصروفات		71,034,101	62,867,882
الربح من التشغيل		46,236,328	49,687,466
حصة البنك من (خسائر) شركة حليفة	11	(14,114)	(13,503)
الربح قبل الضرائب		46,222,214	49,673,963
(ينزل): ضريبة الدخل	19	(13,032,648)	(13,103,262)
الربح للسنة – قائمة (ج) و (د)		33,189,566	36,570,701
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		36,289,465	36,043,069
حقوق غير المسيطرين		(3,099,899)	527,632
		33,189,566	36,570,701
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)			
أساسي	35	0.234	0.252
مخفض	35	0.234	0.252

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة ج

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	دينار أردني للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2012	2011
الربح للسنة – قائمة (ب)	33,189,566	36,570,701
بنود الدخل الشامل الآخر :		
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(1,788,864)	(7,381,373)
أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	102,514	809,569
التغير في إحتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة	5,230,461	1,649,820
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (د)	36,733,677	31,648,717
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى :		
مساهمي البنك	40,580,977	34,885,585
حقوق غير المسيطرين	(3,847,300)	(3,236,868)
	36,733,677	31,648,717

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة د

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن

البيان	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	علاوة إصدار	الاحتياطيات					أرباح مدورة	التغير المتراكم في القيمة العادلة – صافي	احتياطي القيمة العادلة – صافي	فروقات ترجمة عملات أجنبية	إجمالي حقوق مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق الملكية
			قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة	خاص								
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012														
الرصيد في بداية السنة	155,100,000	-	43,295,048	8,928,707	10,876,048	1,112,803		41,889,198	-	1,649,820	(3,657,895)	259,193,729	18,114,377	277,308,106
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	-	(4,583)	(8,136)	(2,264)	-		(159,826)	-	-	(866,654)	(1,041,463)	(747,401)	(1,788,864)
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-		36,289,465	-	-	-	36,289,465	(3,099,899)	33,189,566
أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-		102,514	-	-	-	102,514	-	102,514
التغير في إحتياطي القيمة العادلة – صافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-		-	-	5,230,461	-	5,230,461	-	5,230,461
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)	-	-	(4,583)	(8,136)	(2,264)	-		36,232,153	-	5,230,461	(866,654)	40,580,977	(3,847,300)	36,733,677
المحول إلى الإحتياطيات	-	-	5,293,251	4,814,734	203,046	675,478		(10,986,509)	-	-	-	-	-	-
الأرباح الموزعة *	-	-	-	-	-	-		(23,265,000)	-	-	-	(23,265,000)	-	(23,265,000)
الرصيد في نهاية السنة	155,100,000	-	48,583,716	13,735,305	11,076,830	1,788,281		43,869,842	-	6,880,281	(4,524,549)	276,509,706	14,267,077	290,776,783
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011														
الرصيد في بداية السنة	100,000,000	-	38,373,895	24,731,661	9,736,920	504,471		33,290,553	7,635,938	-	134,706	214,408,144	21,351,245	235,759,389
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	-	(10,137)	(10,136)	-	-		196,001	-	-	(3,792,601)	(3,616,873)	(3,764,500)	(7,381,373)
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-		36,043,069	-	-	-	36,043,069	527,632	36,570,701
أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	-	-	-	-	-	-		7,635,938	(7,635,938)	-	-	-	-	-
أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-		809,569	-	-	-	809,569	-	809,569
التغير في إحتياطي القيمة العادلة – صافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-		-	-	1,649,820	-	1,649,820	-	1,649,820
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)	-	-	(10,137)	(10,136)	-	-		44,684,577	(7,635,938)	1,649,820	(3,792,601)	34,885,585	(3,236,868)	31,648,717
المحول إلى الإحتياطيات	-	-	4,931,290	8,888,124	1,139,128	608,332		(15,566,874)	-	-	-	-	-	-
الزيادة الأولى في رأس المال **	10,000,000	16,400,000	-	-	-	-		-	-	-	-	26,400,000	-	26,400,000
الزيادة الثانية في رأس المال ***	45,100,000	(16,400,000)	-	(24,680,942)	-	-		(4,019,058)	-	-	-	-	-	-
الأرباح الموزعة	-	-	-	-	-	-		(16,500,000)	-	-	-	(16,500,000)	-	(16,500,000)
الرصيد في نهاية السنة	155,100,000	-	43,295,048	8,928,707	10,876,048	1,112,803		41,889,198	-	1,649,820	(3,657,895)	259,193,729	18,114,377	277,308,106

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ أول آذار 2012 تقرر توزيع ما مقداره 15% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 23,265,000 دينار.

** بموجب قرار الهيئة العامة للبنك في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 22 كانون الثاني 2011، تمت الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ 10 ملايين دينار من خلال طرح 10 ملايين سهم قيمة السهم الإسمية دينار واحد، على أن يتم تغطيتها من خلال إصدار خاص (غير عام) يخصص لمستثمرين استراتيجيين وبعلاوة إصدار بواقع 1.64 دينار للسهم وبإجمالي علاوة إصدار 16,400,000 دينار، علماً أنه قد تم تغطية قيمة الإكتتاب بالكامل وإستكمال إجراءات تسجيل الزيادة لدى مراقب الشركات وهيئة الأوراق المالية.

*** بموجب قرار الهيئة العامة للبنك في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 12 آذار 2011، تمت الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ 45,100,000 دينار وذلك من خلال رسملة كل من رصيد علاوة الإصدار والبالغ 16,400,000 دينار، ومبلغ 24,680,942 دينار من الإحتياطي الإختياري ومبلغ 4,019,058 دينار من الأرباح المدورة، علماً أن البنك قد استكمل كافة الإجراءات المتعلقة بهذه الزيادة لدى مراقب الشركات وهيئة الأوراق المالية بتاريخ 6 نيسان 2011.

**** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والإحتياطي الخاص الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 14,151,149 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2012 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع الا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً، إضافة إلى 890,541 دينار يمثل أرباح تقييم شركة حليفة وذلك إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 5,227,172 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إضافة إلى مبلغ 8,277 دينار يمثل أرباح فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لا يمكن التصرف به إستناداً لتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- يحظر التصرف بإحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة هـ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن		دينار أردني	
	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2012	2011
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:			
الربح قبل الضرائب – قائمة (ب)		46,222,214	49,673,963
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات	12 و 13	6,217,556	5,859,017
تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	9	18,162,709	14,422,057
خسائر (أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	32	577,949	(1,262)
(أرباح) خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل غير متحققة	31	(8,277)	865
تأثير تغير في أسعار الصرف	30	(3,617,673)	(5,739,722)
مخصصات متنوعة	18	1,818,982	1,427,946
خسارة تدني عقارات وأراضي برسم البيع	32	265,160	26,815
حصة البنك من خسائر شركة حليفة	11	14,114	13,503
أخـــرى		193,620	77,915
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		69,846,354	65,761,097
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
النقص في أرصدة مقيدة السحب		144,386	427,721
(الزيادة) النقص في الايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		(8,862,500)	3,975,910
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		18,800	2,957,153
النقص (الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة		97,710,338	(99,758,943)
(الزيادة) النقص في الموجودات الأخرى		(10,013,672)	2,470,639
الزيادة في ودائع العملاء		54,600,045	15,263,434
(النقص) الزيادة في تأمينات نقدية		(17,354,823)	356,216
الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى		2,316,590	(1,617,895)
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		118,559,164	(75,925,765)
صافي التدفق النقدي من (الإستخدام في) عمليات التشغيل قبل الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوعة		188,405,518	(10,164,668)
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوعة		(984,017)	(1,056,637)
الضرائب المدفوعة	19	(13,336,062)	(15,161,730)
صافي التدفق النقدي من (الإستخدام في) عمليات التشغيل		174,085,439	(26,383,035)
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار:			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(274,757,764)	(187,562,000)
بيع / استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		237,650,323	75,439,190
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		(514,347)	(2,056,458)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		374,764	2,072,645
(شراء) مشتقات مالية		(1,823,196)	-
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(4,679,458)	(5,993,965)
بيع ممتلكات ومعدات		3,688,178	3,307,851
(شراء) موجودات غير ملموسة	13	(234,219)	(1,180,128)
صافي (الإستخدام النقدي في) عمليات الإستثمار		(40,295,719)	(115,972,865)
التدفق النقدي من عمليات التمويل:			
الزيادة في رأس المال		-	26,400,000
فروقات ترجمة عملات أجنبية		(1,788,864)	(7,381,373)
أرباح موزعة على المساهمين		(23,896,333)	(15,613,528)
صافي (الإستخدام النقدي في) التدفق من عمليات التمويل		(25,685,197)	3,405,099
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	30	3,617,673	5,739,722
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		111,722,196	(133,211,079)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		335,253,080	468,464,159
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	36	446,975,276	335,253,080

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1- معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة اردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الاردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لاحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس مال البنك عدة مرات حتى العام 2011 بحيث أصبح رأس مال البنك المصرح به والمكتتب به والمدفوع 155/1 مليون دينار بقيمة اسمية مقدارها دينار للسهم الواحد.

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (67) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (14) فرعاً والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن – سورية وشركة تفوق للإستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي).

- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (559) بتاريخ 27 كانون الثاني 2013 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعه له وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الاردني.

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011 باستثناء أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة كما يرد في إيضاح (46/أ) ولم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي أثر جوهري على المبالغ أو الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة.

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعـــة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من انشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة .

- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنه المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2012 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3.5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن – سورية *	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 أيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	10 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.
* نظراً لان البنك لديه القدرة للسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سوريا ، تم توحيد حسابات بنك الأردن – سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة.
- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة .

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي تفيد بأنه يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم إستخدامها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الإئتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الإئتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد .
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سورية وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد .
- يتم شطب التسهيلات الإئتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي (إن وجد) الى قائمة الدخل الموحد، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة:

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد.

مشتقات مالية للتحوط

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

- التحوط للقيمة العادلة:

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم تسجيل الارباح والخسائر الناتجة عن تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحد.

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل اية ارباح او خسائر ناتجة عن اعادة تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات او المطلوبات في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.

- التحوط للتدفقات النقدية:

- هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها اجراء التحوط على قائمة الدخل الموحد

- التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لاداة التحوط في قائمة الدخل في نفس السنة.
- يتم تسجيل الارباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل الموحد. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الملكية في بند إحتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد.

موجودات مالية وفق الكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

- يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ، وتطفأ العلاوة / الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، قيداً على أو لحساب الفائدة ، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه ، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.

- يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق الكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل الموحد في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحد عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد.

- يتم أخذ الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحد.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

- تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

- يتم اثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية المباعة مباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحد.

- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
- يتم أخذ الارباح الموزعة في قائمة الدخل الموحد.

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للادوات والمشتقات المالية التي لها اسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الموجودات والمشتقات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.
- تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم/ العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في قائمة الدخل الموحد.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الادوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي الموحد لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

استثمارات في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالا على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها) والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين 20% الى 50% من حقوق التصويت، وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بطريقة حقوق الملكية.

- يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات فيما بين البنك والشركات الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركات.

الممتلكات والمعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية السنوية التالية:

	%
مباني	2 - 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد.
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للمتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبليه متوقعه من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص ترك الخدمة عند دفعها، وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة عن المخصص المستدرك في قائمة الدخل الموحد عند دفعها. ويتم أخذ مخصص الالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحد.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية.

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك .

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئيا او كليا.

رأس المال

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد) . إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحد.

- اسهم الخزينة

لا يتم الاعتراف بالربح او الخسارة الناتجة عن بيع اسهم الخزينة في قائمة الدخل الموحد انما يتم اظهار الربح في حقوق الملكية ضمن بند علاوة/خصم اصدار اسهم، اما الخسارة فيتم قيدها على الارباح المدورة في حال استنفاذ رصيد علاوة اصدار اسهم خزينة.

حسابات مداره لصالح العملاء

- تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.
- يتم اظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد.
- يتم إعداد مخصص مقابل إنخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الايرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة .
- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق .
- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها ، ويتم الاعتراف بارباح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الإعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

الموجودات المالية المرهونة

- هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن). يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي ، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد . يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الموجودات غير الملموسة

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج يتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر زمني محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد.
- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.
- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

- فيما يلي السياسه المحاسبيه لبنود الموجودات غير الملموسة لدى البنك :

برامج الحاسـوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء ، ويتم اطفاء قيمتها بنسبة 15% - 20% سنوياً .

العملات الاجنبية

- يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات .
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية باسعار العملات الاجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني ومصرف سورية المركزي وسلطة النقد الفلسطينية .
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الاجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة .
- يتم أخذ الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحد .
- يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة .
- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الاساسية) الى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الايرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع احدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الاجنبية المتعلق بها ضمن الايرادات/ المصاريف في قائمة الدخل الموحد.

النقد وما في حكمه

- هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

3- التقديرات المحاسبية

إن اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات و اجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات و المطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات و الاجتهادات تؤثر في الايرادات و المصاريف والمخصصات وكذلك إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام و اجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية و أوقاتها . إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن و إن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع و ظروف تلك التقديرات في المستقبل.

تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص لقاء التسهيلات الائتمانية اعتمادا على اسس وفرضيات معتمدة من قبل ادارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الاسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك والشركة التابعة له ويتم اعتماد النتائج الاكثر تشددا بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الاعمار الانتاجية للاصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم اخذ خسارة التدني في قائمة الدخل الموحد.
- تقوم الادارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير اي تدني في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني في قائمة الدخل الموحد للسنة.
- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.
- يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل عن ارباح السنة الحالية، والتقديرات الضريبية المستحقة والمتوقعة عن السنة السابقة عن المخصص المقتطع في حالة الوصول الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن السنة السابقة.
- مستويات القيمة العادلة: يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

4- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزينة	58,179,704	54,261,699
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
- حسابات جارية وتحت الطلب	52,290,594	47,850,966
- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار *	49,339,476	11,483,862
- متطلبات الاحتياطي النقدي	87,307,447	74,237,519
	247,117,221	187,834,046

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي 3,894,976 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (4,039,362 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

* يشتمل هذا البند 7,444,500 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر (7,444,500 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

5- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانـــون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانـــون الأول		المجمـوع 31 كانـــون الأول	
	2012	2011	2012	2011	2012	2011
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	21,915,024	28,225,483	21,915,024	28,225,483
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشـهر أو أقل	24,983,200	63,243,467	201,307,117	202,823,583	226,290,317	266,067,050
	24,983,200	63,243,467	223,222,141	231,049,066	248,205,341	294,292,533

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 18,593,556 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (10,676,781 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 1,971,020 دينار كما في 31 كانون الاول 2012 (1,971,020 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

6- إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانـــون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانـــون الأول		المجمـوع 31 كانـــون الأول	
	2012	2011	2012	2011	2012	2011
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشـهر إلى 6 أشـهر	-	-	1,772,500	-	1,772,500	-
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشـهر إلى 9 أشـهر	-	-	7,090,000	-	7,090,000	-
	-	-	8,862,500	-	8,862,500	-

لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الاول 2012 و2011.

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة*	694,148	704,242
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	95,619	96,048
	789,767	800,290

8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	34,862,108	27,050,012
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	8,826,053	8,887,126
	43,688,161	35,937,138

9- تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
الإفراد (التجزئة)	**230,287,521**	**213,291,163**
حسابات جارية مدينة	7,585,873	6,887,244
قروض وكمبيالات*	211,435,435	194,817,953
بطاقات الائتمان	11,266,213	11,585,966
القروض العقارية	**174,818,183**	**172,797,187**
الشركات:	**538,883,274**	**656,672,082**
الشركات الكبرى	401,263,334	488,881,844
حسابات جارية مدينة	81,425,855	99,100,147
قروض وكمبيالات*	319,837,479	389,781,697
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	137,619,940	167,790,238
حسابات جارية مدينة	49,271,501	53,401,091
قروض وكمبيالات*	88,348,439	114,389,147
الحكومة والقطاع العام	**84,103,745**	**82,906,712**
المجمـوع	**1,028,092,723**	**1,125,667,144**
ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(84,700,678)	(67,128,120)
ينزل: فوائد معلقة	(12,764,723)	(12,038,655)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	930,627,322	1,046,500,369

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 9,877,628 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (15,353,888 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 113,116,625 دينار أي ما نسبته (11%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (110,612,979 دينار أي ما نسبته (9.8%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 100,371,465 دينار أي ما نسبته (9.88%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (98,736,828 دينار أي ما نسبته (8.87%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 56,627,112 دينار أي ما نسبته (5.5%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (45,250,000 دينار أي ما نسبته (4%) في نهاية السنة السابقة)، كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 27,476,633 دينار (37,656,712 دينار في نهاية السنة السابقة).

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

	الأفراد	الشركات		القطاع العام	الإجمالي
		القروض العقارية	الكبرى	المتوسطة والصغيرة	
2012	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	14,891,588	4,121,466	39,368,724	8,746,342	-	67,128,120
فرق عملات أجنبية	(246,163)	(65,608)	(171,559)	(106,821)	-	(590,151)
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	2,378,519	1,448,752	11,920,036	2,415,402	-	18,162,709
الرصيد في نهاية السنة	17,023,944	5,504,610	51,117,201	11,054,923	-	84,700,678

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

	الأفراد	الشركات		القطاع العام	الإجمالي
		القروض العقارية	الكبرى	المتوسطة والصغيرة	
2011	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	10,681,172	2,847,836	31,876,094	7,484,148	-	52,889,250
فرق عملات أجنبية	(45,692)	(341)	(105,145)	-	-	(151,178)
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	4,288,117	1,273,971	7,597,775	1,262,194	-	14,422,057
مخصص ديون مشطوبة	(32,009)	-	-	-	-	(32,009)
الرصيد في نهاية السنة	14,891,588	4,121,466	39,368,724	8,746,342	-	67,128,120

كما بلغت المخصصات المحتسبة على أساس العميل الواحد، وعلى أساس المحفظة وغير المبلغ عنها كما يلي:

			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2012	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	16,591,372	5,464,142	50,592,535	10,681,284	-	83,329,333
على أساس المحفظة	432,572	40,468	524,666	373,639	-	1,371,345
الرصيد في نهاية السنة	17,023,944	5,504,610	51,117,201	11,054,923	-	84,700,678

			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2011	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	14,471,749	4,097,653	38,794,453	8,544,383	-	65,908,238
على أساس المحفظة	419,839	23,813	574,271	201,959	-	1,219,882
الرصيد في نهاية السنة	14,891,588	4,121,466	39,368,724	8,746,342	-	67,128,120

وبلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 23,995,062 دينار كما في 31 كانون الاول 2012 (5,062,156 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي
2012	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,441,866	712,507	7,006,486	1,877,796	12,038,655
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	1,489,127	129,157	1,818,554	928,194	4,365,032
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(1,128,178)	(1,617)	(2,263,080)	(157,567)	(3,550,442)
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(29,459)	-	(20,238)	(38,825)	(88,522)
الرصيد في نهاية السنة	2,773,356	840,047	6,541,722	2,609,598	12,764,723

الفوائد المعلقة

			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي
2011	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,295,728	499,199	4,884,011	1,617,360	9,296,298
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	491,832	213,308	2,926,728	464,456	4,096,324
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(339,073)	-	(650,041)	(171,330)	(1,160,444)
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(6,621)	-	(154,212)	(32,690)	(193,523)
الرصيد في نهاية السنة	2,441,866	712,507	7,006,486	1,877,796	12,038,655

10- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية:		
سندات مالية حكومية وبكفالتها	379,292,245	291,064,484
سندات وأسناد قرض شركات	18,115,791	25,323,290
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	397,408,036	316,387,774
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية:		
أذونات خزينة حكومية وبكفالتها	18,425,609	62,338,430
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	18,425,609	62,338,430
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	415,833,645	378,726,204

– تحليل السندات والأذونات:

	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	390,897,145	348,579,647
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	24,936,500	30,146,557
	415,833,645	378,726,204

تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي:

لغاية شهر	أكثـر مـن شهـر إلى 3 شهـور	أكثـر مـن 3 شهـور إلى 6 شهـور	أكثـر مـن 6 شهـور إلى سنـــة	أكثـر مـن سنـــة إلى 3 سنـوات	أكثـر مـن 3 سنـوات
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
3,001,130	22,958,022	19,463,877	47,799,578	310,835,886	11,775,152

منها مبلغ 392,408,745 دينار تسدد عوائدها بموجب دفعات نصف سنوية ومبلـغ 23,424,900 دينار تسدد بموجب دفعات سنوية او دفعة واحدة عند الاستحقاق.

11- استثمارات في شركات حليفة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة:	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	2,747,017	2,760,520
حصة البنك من (خسائر) الشركة الحليفة	(14,114)	(13,503)
الرصيد في نهاية السنة*	2,732,903	2,747,017

*** إن حصة البنك من موجودات ومطلوبات وإيرادات الشركات الحليفة هي كما يلي:**

	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
مجموع الموجودات	2,749,820	2,750,175
مجموع المطلوبات	(16,917)	(3,158)
صافي الموجودات	2,732,903	2,747,017
صافي (الخسارة) للسنة	(13,315)	(11,855)

تم احتساب حصة البنك والبالغة 26.97% من موجودات ومطلوبات شركة الشمال الصناعية للعام 2012 والظاهرة أعلاه وفق آخر قوائم مالية مدققة متوفرة بتاريخ 31 كانون الأول 2011، أما ما يخص شركة الصناعات الوطنية فهي شركة موضوعة تحت التصفية وقد تم أخذ مخصص لكامل قيمة الاستثمار فيها.

إن تفاصيل الاستثمارات في الشركات الحليفة هي كما يلي:

اسم الشركة	نسبة التملك	القيمة أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك من (الخسائر)	طبيعة النشاط
		31 كانون الأول 2012				
		الكلفة				
	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركات أردنية:						
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46,74	1	-	1	-	صناعية
شركات فلسطينية:						
شركة الشمال الصناعية	26,97	2,747,016	-	2,732,902	(14,114)	صناعية
		2,747,017	-	2,732,903	(14,114)	

اسم الشركة	نسبة التملك	القيمة أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك من (الخسائر)	طبيعة النشاط
		31 كانون الأول 2011				
		الكلفة				
	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركات أردنية:						
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46.74	1	-	1	-	صناعية
شركات فلسطينية:						
شركة الشمال الصناعية	26.97	2,760,519	-	2,747,016	(13,503)	صناعية
		2,760,520	-	2,747,017	(13,503)	

- إن حق البنك في التصويت على قرارات الهيئة العامة لهذه الشركات هو حسب نسبة التملك في كل شركة.

12- ممتلكات ومعدات - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات وديكورات	المجموع
2012	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	4,197,058	21,069,798	21,615,113	1,470,616	14,080,822	19,580,657	82,014,064
إضافات	1,603	-	2,440,628	-	1,085,052	2,432,658	5,959,941
(استبعادات)	-	(51,716)	(2,550,594)	(72,800)	(2,006,324)	(1,179,435)	(5,860,869)
فروقات عملات أجنبية	(242,213)	(2,302,691)	(495,957)	(35,704)	(185,769)	(650,807)	(3,913,141)
الرصيد في نهاية السنة	3,956,448	18,715,391	21,009,190	1,362,112	12,973,781	20,183,073	78,199,995
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	5,595,336	13,541,194	841,163	10,083,755	12,494,146	42,555,594
استهلاك السنة	-	309,776	1,940,809	170,464	1,243,859	1,894,512	5,559,420
(استبعادات)	-	(51,714)	(2,238,370)	(41,860)	(1,922,784)	(827,959)	(5,082,687)
فروقات عملات أجنبية	-	(70,442)	(121,051)	(12,781)	(59,833)	(161,089)	(425,196)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	5,782,956	13,122,582	956,986	9,344,997	13,399,610	42,607,131
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	3,956,448	12,932,435	7,886,608	405,126	3,628,784	6,783,463	35,592,864
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	1,124,979	318,150	-	-	734,892	2,178,021
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,956,448	14,057,414	8,204,758	405,126	3,628,784	7,518,355	37,770,885
2011							
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	4,106,086	21,055,439	20,658,126	1,589,606	13,389,957	18,128,444	78,927,658
إضافات	341,742	1,987,432	1,758,780	1,885	1,103,865	2,395,078	7,588,782
(استبعادات)	-	-	(397,901)	(83,880)	(243,750)	(464,010)	(1,189,541)
فروقات عملات أجنبية	(250,770)	(1,973,073)	(403,892)	(36,995)	(169,250)	(478,855)	(3,312,835)
الرصيد في نهاية السنة	4,197,058	21,069,798	21,615,113	1,470,616	14,080,822	19,580,657	82,014,064
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	5,321,343	12,249,367	724,228	9,016,044	11,137,049	38,448,031
استهلاك السنة	-	331,911	1,644,220	195,371	1,297,818	1,834,029	5,303,349
(استبعادات)	-	-	(313,820)	(70,744)	(196,669)	(397,976)	(979,209)
فروقات عملات أجنبية	-	(57,918)	(38,573)	(7,692)	(33,438)	(78,956)	(216,577)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	5,595,336	13,541,194	841,163	10,083,755	12,494,146	42,555,594
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	4,197,058	15,474,462	8,073,919	629,453	3,997,067	7,086,511	39,458,470
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	237,957	524,947	-	-	2,695,600	3,458,504
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	4,197,058	15,712,419	8,598,866	629,453	3,997,067	9,782,111	42,916,974

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية لاقتناء ممتلكات ومعدات 513,902 دينار لسنة 2012 حيث يتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات.

- تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 23,593,942 دينار لسنة 2012 (21,124,390 دينار لعام 2011).

13- موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب تفاصيلها كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	2,683,432	2,058,972
إضافات خلال السنة	234,219	1,180,128
الإطفاء للسنة	(658,136)	(555,668)
رصيد نهاية السنة	2,259,515	2,683,432

14- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
معاملات في الطريق	630,578	-
فوائد وإيرادات برسم القبض	8,669,812	6,346,050
مصروفات مدفوعة مقدماً	1,553,022	2,193,252
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون*	29,072,991	21,633,040
موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون	6,935,000	6,862,000
شيكات مقاصة	5,471,505	12,301,657
مدينون وأرصدة مدينة أخرى**	10,433,412	3,681,808
	62,766,320	53,017,808

*** فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءٍ لديون هالكة:**

	عقـــارات مستملكـــة	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	21,633,040	22,486,744
إضافات	8,829,768	632,248
استبعادات	(1,124,657)	(1,459,137)
(خسارة) التدني – إيضاح (32)	(265,160)	(26,815)
رصيد نهاية السنة	29,072,991	21,633,040

– بموجب قانون البنوك الأردني ، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ إستملاكها، وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى.

** يشمل هذا البند على مبلغ 4,509,912 دينار يمثل الدفعات المقدمة لقاء إستملاك أراضي وعقارات (341,226 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

15- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول 2012			31 كانـــون الأول 2011		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجمـوع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	396,857	396,857	28,430	1,066,017	1,094,447
ودائع لأجل	10,000,000	24,639,933	34,639,933	10,000,000	122,324,170	132,324,170
المجمـــوع	10,000,000	25,036,790	35,036,790	10,028,430	123,390,187	133,418,617

16- ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول 2012				
	أفـراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـــة والقطاع العام	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	224,573,211	61,438,341	71,859,839	20,696,716	378,568,107
ودائع التوفير	515,163,287	1,074,595	14,865,726	241,881	531,345,489
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	237,574,961	107,355,116	61,256,477	128,308,842	534,495,396
شـهادات إيداع	104,723,479	91,344	3,375,878	-	108,190,701
المجمـــوع	1,082,034,938	169,959,396	151,357,920	149,247,439	1,552,599,693

	31 كانـــون الأول 2011				
	أفـراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـــة والقطاع العام	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	213,579,523	73,587,503	52,183,594	25,032,296	364,382,916
ودائع التوفير	470,338,472	729,852	12,370,113	202,396	483,640,833
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	291,711,634	174,428,167	28,156,499	94,690,437	588,986,737
شـهادات إيداع	57,852,858	1,542,344	1,593,960	-	60,989,162
المجمـــوع	1,033,482,487	250,287,866	94,304,166	119,925,129	1,497,999,648

– بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام الأردني داخل المملكة 133,769,158 دينار أي ما نسبته 8.6% من إجمالي الودائع للسنة (119,925,129 دينار، أي ما نسبته 8% في السنة السابقة).

– بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 594,415,758 دينار أي ما نسبته 38.29% من إجمالي الودائع للسنة (523,801,664 دينار أي ما نسبته 34.97% في السنة السابقة).

– بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 2,161,731 دينار أي ما نسبته 0.14% من إجمالي الودائع للسنة (1,987,219 دينار أي ما نسبته 0.13% في السنة السابقة).

– بلغت الودائع الجامدة 49,358,669 دينار للسنة (45,119,796 دينار في السنة السابقة).

17- تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	64,179,624	78,319,209
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	20,491,960	23,707,198
المجموع	84,671,584	102,026,407

18- مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة
2012	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	6,232,391	1,792,821	(933,503)	-	7,091,709
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	650,969	-	(37,699)	-	613,270
مخصصات متنوعة	81,571	26,161	(29,169)	16,354	94,917
	6,964,931	1,818,982	(1,000,371)	16,354	7,799,896
2011					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	6,014,027	1,103,779	(885,415)	-	6,232,391
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	570,652	250,000	(169,683)	-	650,969
مخصصات أخرى	8,943	74,167	-	(1,539)	81,571
	6,593,622	1,427,946	(1,055,098)	(1,539)	6,964,931

19- ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	10,728,749	13,524,475
ضريبة الدخل المدفوعة	(13,336,062)	(15,161,730)
ضريبة الدخل المستحقة	19,975,185	12,366,004
رصيد نهاية السنة	17,367,872	10,728,749

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل الموحد ما يلي:	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	19,975,185	12,366,004
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة - إضافة	(7,719,082)	(992,973)
إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	776,545	1,730,231
	13,032,648	13,103,262

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الأردن على البنوك 30%، علماً أن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها 16% وفي سورية (شركة تابعة) 25% .
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2010، كما قد قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للعام 2011، وهو بصدد التوصل لتسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن ذلك العام.
- تقدم بنك الأردن – فروع فلسطين بكشف التقدير الذاتي عن عامي 2008 و2009 وتم رصد المخصصات اللازمة. أصدرت دائرة ضريبة الدخل اشعارات تقدير عن عامي 2008 و2009 عدلت بموجبه الضريبة لتبلغ 3,125,000 دينار أردني نتيجة رد كامل نفقة الفوائد والعمولات المدفوعة ومساهمة البنك في صندوق الإدخار وجانب من نفقة الإيجارات بسبب عدم إقتطاع البنك ضريبة الخصم بالمصدر من المستفيدين في حين يعتقد البنك أن ضريبة الدخل المستحقة عن تلك السنوات يجب الا تزيد عن مبلغ 1,805,000 دينار أردني وهو ما تم تخصيصه في سجلات البنك المحاسبية وما تم تسديده فعلياً قبل التوجه للقضاء . هذا وما زالت القضية منظورة أمام المحاكم المختصة.
- حصل البنك على مخالصات ضريبية نهائية من دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن الأعوام 2010 و2011.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوق للإستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2010، كما قامت الشركة بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للعام 2011، وهي بصدد التوصل لتسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ذلك العام.

ب- موجودات/مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2012			2011		
	رصيد بداية السنة	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة	رصيد بداية السنة	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة
أ - موجودات ضريبية مؤجلة	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مخصص ديون غير عاملة	-	17,000,000	17,000,000	-	-	-
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة	7,660,458	-	4,793,659	7,660,458	(5,100,000)	2,560,458
مخصص تعويض نهاية الخدمة	6,232,391	1,792,821	7,091,709	6,232,391	(1,583,343)	4,649,048
فوائد معلقة	590,246	483,588	1,066,776	590,246	(352,495)	237,751
مخصص قضايا مقامة على البنك	650,969	-	613,270	650,969	(187,399)	463,570
تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك	73,527	265,160	338,687	73,527	(104,813)	(31,286)
تدني موجودات متوفرة للبيع	7,097,890	-	7,079,808	7,097,890	(2,123,942)	4,973,948
مخصصات أخرى	3,862,284	2,661,570	6,523,854	3,862,284	(2,485,865)	1,376,419
	26,167,765	23,203,139	47,927,369	26,167,765	(14,151,149)	12,776,216
ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة						
أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	7,295,727	-	7,237,256	2,188,718	(2,171,177)	58,471
إحتياطي تقييم موجودات مالية	3,387,552	7,242,711	10,549,593	1,415,776	(3,711,783)	11,630,934
	10,683,279	7,242,711	17,786,849	3,604,494	(5,882,960)	11,630,934

- تشمل المطلوبات الضريبية المؤجلة 3,711,783 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (1,415,776 دينار للسنة السابقة) تمثل إحتياطي تقييم موجودات مالية في حقوق الملكية بمعدل ضريبة دخل 30%، علماً بأن هذه الارباح لا تخضع للضريبة القيمة ضمن الأرباح المدورة نتيجة التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

- إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

	2012		2011	
	موجـــودات	مطلوبـــات	موجـــودات	مطلوبـــات
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	3,604,494	7,402,232	8,217,405	2,989,127
المضاف خلال السنة	3,249,255	7,719,082	992,973	615,367
المطفأ خلال السنة	(970,789)	(776,545)	(1,730,231)	-
فرق عملات أجنبية	-	(193,620)	(77,915)	-
رصيد نهاية السنة	5,882,960	14,151,149	7,402,232	3,604,494

ج- فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:		
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
الربح المحاسبي	46,222,214	49,673,963
أرباح غير خاضعة للضريبة	(7,000,518)	(11,363,335)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	20,973,007	2,287,774
الربح الضريبي	60,194,703	40,598,402
نسبة ضريبة الدخل	%33.2	%30.45
	19,975,185	12,366,004

- إن ضرائب الدخل المؤجلة البالغة 14,151,149 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 الناجمة عن الفروقات الزمنية للمخصصات الخاصة للديون غير العاملة ومخصص تعويض ترك الخدمة وصافي الفوائد المعلقة والمخصصات الأخرى والمحملة على قائمة الدخل الموحد في السنوات السابقة محتسبة على أساس متوسط معدل ضريبة 29.53% وترى الإدارة بأنه سوف يتم الاستفادة من هذه المنافع الضريبية من الأرباح المتوقع تحققها في المستقبل.

20- مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	7,747,595	6,614,039
شيكات مقبولة الدفع	5,159,044	7,195,583
أمانات مؤقتة	5,637,085	1,755,009
أرباح مساهمين غير موزعة	1,079,722	1,711,055
تأمينات صناديق حديدية	143,681	137,609
تأمينات عقارات مباعة	-	8,000
مطلوبات أخرى*	2,725,220	3,385,796
	22,492,347	20,807,091

* إن تفاصيل بند المطلوبات الأخرى هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
معاملات في الطريق	-	508,447
أمانات الضمان الاجتماعي	221,655	226,133
ضريبة الدخل	1,280,391	538,701
مصروفات مستحقة	896,619	1,622,303
حوالات واردة	127,550	290,052
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرباح مشتقات مالية غير متحققة	-	14,670
أرصدة دائنة أخرى	144,005	130,490
	2,725,220	3,385,796

21- رأس المال المكتتب به

- يبلغ رأس المال المكتتب به (155.1) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (155.1 مليون كما في 31 كانون الأول 2011).

- يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (155.1) مليون دينار موزعاً على (155.1) مليون سهم قيمة السهم الواحد الاسمية دينار.

22- الاحتياطيات

- **احتياطي قانوني**

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- **احتياطي اختياري**

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال العام 2012 (20% خلال العام 2011 والأعوام السابقة). يستخدم الاحتياطي الاختياري في الاغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

- **احتياطي مخاطر مصرفية عامة**

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية الأخرى .

- **احتياطي خاص**

يمثل هذا البند احتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين.

- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	المبلغ دينـار	طبيعة التقييد
احتياطي قانوني	48,583,716	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	11,076,830	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	1,788,281	متطلبات السلطات الرقابية

23- فروق ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند فرقاً ناتجاً عن ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:		
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
رصيد في بداية السنة	(3,657,895)	134,706
التغير في ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة خلال السنة*	(866,654)	(3,792,601)
الرصيد في نهاية السنة	(4,524,549)	(3,657,895)

* يشمل هذا البند صافي حصة البنك من القطع البنيوي للإستثمار في رأس مال بنك الأردن – سورية للعام 2012.

24- احتياطي القيمة العدالة بالصافي

أ- إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	1,649,820	-
أرباح غير متحققة / أسهم - بالصافي	7,526,468	3,065,596
مطلوبات ضريبية مؤجلة	(2,296,007)	(1,415,776)
الرصيد في نهاية السنة	6,880,281	1,649,820

* يظهر احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد تنزيل المطلوبات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2012.

25- أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	41,889,198	33,290,553
أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	-	7,635,938
أرباح موزعة على المساهمين	(23,265,000)	(16,500,000)
أرباح السنة	36,289,465	36,043,069
المحول إلى الاحتياطيات	(10,986,509)	(15,566,874)
أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	102,514	809,569
زيادة رأس المال	-	(4,019,058)
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(159,826)	196,001
الرصيد في نهاية السنة*	43,869,842	41,889,198

* يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 14,151,149 دينار مقيد التصرف فيه مقابل منافع ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2012 (7,402,232 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 890,541 دينار يمثل أرباح تقييم الشركة الحليفة، وبموجب طلب البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها لحين تحققها.

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 5,227,172 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9)، إضافة إلى مبلغ 8,277 دينار يمثل أرباح فروقات إعادة تقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه.

26- أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة توزيع أرباح ما نسبته 15% من رأس المال نقداً على المساهمين أي ما يعادل 23,265,000 دينار، وهذا خاضع لموافقة الهيئة العامة للمساهمين في حين تم في السنة 2011 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 15% بمبلغ 23,265,000 دينار.

27- الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للافراد (التجزئة):	26,258,279	26,200,303
حسابات جارية مدينة	736,452	378,653
قروض وكمبيالات	21,280,649	21,664,990
بطاقات الائتمان	4,241,178	4,156,660
القروض العقارية	14,384,303	11,765,192
الشركات:	47,880,607	51,774,044
الشركات الكبرى:	32,342,272	39,356,763
حسابات جارية مدينة	6,143,181	7,654,687
قروض وكمبيالات	26,199,091	31,702,076
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	15,538,335	12,417,281
حسابات جارية مدينة	4,695,824	3,904,913
قروض وكمبيالات	10,842,511	8,512,368
الحكومة والقطاع العام	5,670,163	2,555,140
أرصدة لدى بنوك مركزية	420,574	607,090
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3,273,949	2,816,096
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	22,588,577	15,458,216
المجموع	120,476,452	111,176,081

28- الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,726,061	1,929,432
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	213,696	118,782
ودائع توفير	2,113,023	2,016,623
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	21,866,588	20,686,283
شهادات إيداع	3,853,336	1,939,556
تأمينات نقدية	1,310,839	1,624,548
رسوم ضمان الودائع	2,085,279	2,003,298
	33,168,822	30,318,522

29- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
عمولات دائنة:		
عمولات تسهيلات مباشرة	5,985,917	5,462,455
عمولات تسهيلات غير مباشرة	3,090,212	3,501,050
عمولات أخرى	8,651,268	7,614,384
ينزل: عمولات مدينة	(408,252)	(280,439)
صافي إيرادات العمولات	17,319,145	16,297,450

30- أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
ناتجة عن التداول/ التعامل	(414,961)	513,282
ناتجة عن التقييم	3,617,673	5,739,722
	3,202,712	6,253,004

31- أرباح وعوائد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أرباح متحققة	أرباح (خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
2012	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أسهم شركات	94	8,277	8,069	16,440
	94	8,277	8,069	16,440

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أرباح متحققة	أرباح (خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
2011	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أسهم شركات	3,762,725	(865)	288,151	4,050,011
	3,762,725	(865)	288,151	4,050,011

32- إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
ايرادات مستردة من سنوات سابقة	409,945	662,465
أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك	1,509,579	571,293
ايرادات البريد والهاتف وسويفت	530,565	391,365
ايجارات مقبوضة من عقارات البنك	76,803	106,982
(خسائر) أرباح بيع ممتلكات ومعدات	(577,949)	1,262
فوائد معلقة معادة للايرادات	3,550,442	1,160,444
(خسارة) التدني في قيمة أراضي وعقارات برسم البيع	(265,160)	(26,815)
ايرادات أخرى	1,096,796	494,400
	6,331,021	3,361,396

33- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	21,907,321	20,167,363
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	1,815,309	1,591,506
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,367,966	1,089,385
نفقات طبية	1,244,126	1,086,244
تدريب الموظفين	400,333	168,605
مياومات سفر وتنقلات	531,409	503,267
	27,266,464	24,606,370

34- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
إيجارات	2,940,831	2,689,272
قرطاسية ومطبوعات	1,063,278	1,017,567
بريد وهاتف وسويفت	1,684,905	1,519,747
صيانة وتصليحات وتنظيفات	2,146,975	1,938,404
رسوم ورخص وضرائب	2,416,132	3,106,670
اعلانات واشتراكات	2,227,340	2,727,235
رسوم تأمين	903,087	717,147
انارة وتدفئة	1,974,472	1,170,661
تبرعات واعانات	213,746	393,130
ضيافة	215,291	273,370
أتعاب مهنية وقانونية	1,042,564	380,473
متفرقة أخرى	684,769	563,816
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	55,000	55,000
	17,568,390	16,552,492

35- حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة (مساهمي البنك)	36,289,465	36,043,069
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	155,100,000	142,786,301
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
أساسي	0.234	0.252
مخفض	0.234	0.252

36- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	239,672,721	180,389,546
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	248,205,341	294,292,533
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(35,036,790)	(133,418,617)
أرصدة مقيدة السحب	(5,865,996)	(6,010,382)
	446,975,276	335,253,080

37- مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3-12 شهر	المجموع
2012	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
– عقود شراء عملات أجنبية	1,893,886	70,690	60,996,134	60,669,134	-	60,669,134
المجموع	1,893,886	70,690	60,996,134	60,669,134	-	60,669,134
إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3-12 شهر	المجموع
2011	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
– عقود شراء عملات أجنبية	-	14,670	3,313,738	3,311,369	2,369	3,313,738
المجموع	-	14,670	3,313,738	3,311,369	2,369	3,313,738

تدل القيمة الاعتبارية (الاسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

38- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركة الحليفة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة ذات العلاقة تعتبرعاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:

	الجهة ذات العلاقة						المجموع 31 كانـــون الأول	
	كبار المساهمين	اعضاء مجلس الإدارة	المدراء التنفيذيين	صندوق ادخار موظفي البنك	أطراف أخرى		2012	2011
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد:	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار		دينـــار	دينـــار
تسهيلات ائتمانية	1,253,096	3,097,024	567,664	-	5,545,482		10,463,266	7,673,478
ودائع	586,415	393,777	1,405,314	110,335	924,902		3,420,743	15,323,975
التأمينات النقدية	16,248	22,545	-	-	13,995		52,788	9,300
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:								
كفالات	115,084	3,000	-	-	70,904		188,988	1,350,685
عناصر قائمة الدخل الموحد:	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار		دينـــار	دينـــار
فوائد وعمولات دائنة	154,989	43,375	29,107	-	303,474		530,945	975,756
فوائد وعمولات مدينة	19,695	2,651	16,041	35,902	42,159		116,448	190,337

المجموع للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول: 2012 دينـــار 530,945 | 2011 دينـــار 975,756

وقد كان أدنى سعر فائدة بنسبة 4.9% على سلف وقروض إسكان الموظفين في حين بلغ أدنى سعر فائدة على القروض لذوي العلاقة بنسبة 3.61% وأعلى سعر فائدة مقبوضة 10% على القروض أما أعلى نسبة فائدة مدفوعة لذوي العلاقة هي 6.5% وأدنى سعر فائدة مدفوعة 0.025% .

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومكافآت	1,872,931	1,489,494
تنقلات وأمانة سر	36,000	36,000
المجموع	1,908,931	1,525,494

39- إدارة المخاطر

أولاً: الإفصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها ، ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لافضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ).

شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية لتتولى تحليل ودراسة ومراقبة المخاطر أولاً بأول ورفع تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

تتولى اجهزة ادارة المخاطر مسؤولية ادارة مختلف انواع المخاطر من حيث:

– اعداد السياسات واعتمادها من مجلس الادارة.

– تحليل جميع انواع المخاطر (ائتمان، سوق، عمليات).

– تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر.

– تزويد مجلس الادارة والاداره العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

قام البنك بإعداد متطلبات احتساب مقررات بازل III وتقييم اثرها على البنك وكذلك إجـــراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى الحاق خسائر مالية للبنك.

وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1- مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقله لإدارة مخاطر الائتمان وكما يلي:

– دائرة ائتمان الشركات (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات).

– دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة (SME'S) "تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة".

– دائرة ائتمان الأفراد (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للأفراد).

2- الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

3- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.

4- نظام تصنيف ائتماني للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء إلى عشرة مستويات وفقاً لما يلي:

– تصنيف مخاطر المقترض (القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبرة... الخ).

– تصنيف مخاطر الائتمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).

– تصنيف الضمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانه المقدمة).

5- تحديد التركزات الائتمانية على مستوى (نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية... الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كلٌ ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات.

6- نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
يعتمد بنك الأردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

7- تحديد اساليب تخفيف المخاطر:

يتبع بنك الأردن أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
– تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
– التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
– استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
– دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
– التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوح أولاً بأول.
– لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.

8- دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

9- تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (Crems,E-loan).

10- دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

11- لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية ولجنة لإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات واستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.

12- تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآليه تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

13- تحليل التقلبات الاقتصادية والتغيّرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

14- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing):
(بهدف اختبار قدرة البنك لمواجهة سيناريوهات مفترضة تتصف بأنها قاسية وذات احتمالية حدوث قليلة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية وتم احتساب تأثيرها على الوضع المالي للبنك ونسبة كفاية رأس المال).

– تعثر التسهيلات الممنوحة لتمويل التجارة العامة بنسبة 15% وتعثر التسهيلات الممنوحة لتمويل قطاع السياحة بنسبة 15%، ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لتمويل قطاع الصناعة 25%، تعثر التسهيلات الممنوحة لقطاع الانشاءات 10%.

– تعثر أكبر ثلاثة مقترضين ضمن القطاعات التالية (السياحة، الصناعة، الانشاءات، التجارة العامة) وذلك بتصنيف تسهيلاتهم غير عاملة.

15- التقارير الرقابية:
تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية:

– المراقبة اليومية:
التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة،... وغيرها.

– مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية.

– تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات، اتجاهات جودة الأصول الائتمانية،..... وغيرها.

– مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العميل، المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، تاريخ الاستحقاق، نوع الضمان،..... وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل شهري إلى لجنة إدارة المخاطر/ الإدارة التنفيذية، وبشكل دوري إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، أما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية، وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ سنة 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية منذ ذلك التاريخ وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1- إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE).
3- إنشاء Risk Profile يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.
4- تتولى إدارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول.
5- التقييم المستمر لـ Risk Profile:
تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
6- بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الأخطاء ونوعيتها إلى لجنة إدارة المخاطر / الإدارة التنفيذية.
7- تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن أسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.
8- بناء وتحديد مؤشرات الأداء Key Risk Indicators على مستوى البنك.
9- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
10- تزويد لجنة إدارة المخاطر المختلفة سواء على مستوى الإدارة التنفيذية او مجلس الإدارة بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي، نصف سنوي، سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

مخاطر الامتثال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنيه والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الآلية وأناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:
- اعداد سياسة الامتثال واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تتضمن اسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر.
- تطبيق نظام آلي لادارة مخاطر الامتثال.
- تقييم واعتماد كافة سياسات واجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات الناظمة لاعمال البنك.
- اعتماد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تتضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها لدائرة الامتثال بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة.
- دراسة وتقييم وتحليل شكاوي العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوي وتركزها وتأثيرها.
- تطبيق وتعميم دليل السلوك المهني على كافة موظفي البنك.
- اعداد وتطبيق آلية إدارة تعارض المصالح.
- التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك.
- تزويد مجلس الادارة والادارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحده من وحدات البنك.

اما بخصوص مكافحة عمليات غسل الاموال، فقد تم تأسيس وحدة مستقله ضمن دائرة الامتثال وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال ويتولى البنك إدارة وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب ضمن الأسس التالية:

1- إعداد سياسة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب واعتمادها من قبل مجلس الادارة وبما يتوافق مع تعليمات مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (51) لسنة 2010 وتطبيقها على أرض الواقع.
2- تطبيق نظام آلي للتحقق من كافة العمليات اليومية للعملاء.
3- تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر.
4- التحقق الآلي والدوري من عدم إدراج عملاء البنك ضمن القوائم المحظور التعامـــل معها.
5- التحقق الدوري من العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.
6- التوعية والتثقيف لكافة موظفي البنك كل ضمن اختصاصه.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر، وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعة مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.

- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:

• إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

• لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

• خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:

• تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.

• مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.

• تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.

• مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.

• المواءمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

• اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر / التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

ثانياً: الإفصاحات الكمية:

(39/أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).	2012	2011
	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي		
أرصدة لدى بنوك مركزية	188,937,517	133,572,347
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	248,205,341	294,292,533
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,862,500	-
التسهيلات الائتمانية:	930,627,322	1,046,500,369
للافراد	210,490,221	195,957,709
القروض العقارية	168,473,526	167,963,214
الشركات	467,559,830	599,672,734
الشركات الكبرى	343,604,411	442,506,634
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	123,955,419	157,166,100
للحكومة والقطاع العام	84,103,745	82,906,712
موجودات مالية بالقيمة العادلة	44,477,928	36,737,428
مشتقات أدوات مالية	1,823,196	-
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)	415,833,645	378,726,204
الموجودات الاخرى	36,426,232	34,131,785
بنود خارج قائمة المركز المالي		
كفالات	87,036,385	85,017,577
اعتمادات	33,872,793	66,555,912
قبولات	17,622,662	23,801,141
سقوف تسهيلات غير مستغلة	95,018,224	102,821,092
الاجمالـــي	2,108,743,745	2,202,156,388

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي:

- استيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والأسهم،هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الائتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الاختصاص.

- نظام تصنيف ائتماني لعملاء البنك والاعتماد على التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات.

- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تفعليتها للائتمان الممنوح أولاً بأول.

- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الأنظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لأعمال البنك.

- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

توزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:	31 كانـــون الأول 2012							
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	481,821,599	188,937,517	670,759,116
مقبولة المخاطر	220,343,503	133,432,192	387,305,391	100,244,454	-	264,375,485	1,105,701,025
منها مستحقة (*):							
لغاية 30 يوم	4,291,245	1,360,706	18,507,194	1,835,690	-	-	25,994,835
من 31 لغاية 60 يوم	1,942,740	240,125	2,766,247	209,280	-	-	5,158,392
تحت المراقبة	3,442,688	4,462,429	56,240,966	18,936,233	-	-	83,082,316
غير عاملة:	23,292,798	36,807,053	34,461,012	18,555,762	-	-	113,116,625
دون المستوى	2,421,676	8,660,245	3,600,758	1,756,475	-	-	16,439,154
مشكوك فيها	2,729,161	4,663,121	8,633,351	4,858,161	-	-	20,883,794
هالكة	18,141,961	23,483,687	22,226,903	11,941,126	-	-	75,793,677
المجموع	247,078,989	174,701,674	478,007,369	137,736,449	481,821,599	453,313,002	1,972,659,082
يطرح: فوائد معلقة	(2,773,356)	(840,047)	(6,541,722)	(2,609,598)	-	-	(12,764,723)
يطرح: مخصص التدني	(17,023,944)	(5,504,610)	(51,117,201)	(11,054,923)	-	-	(84,700,678)
الصافي	227,281,689	168,357,017	420,348,446	124,071,928	481,821,599	453,313,002	1,875,193,681

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

	31 كانـــون الأول 2011						
			الشـركـــات				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	436,309,626	133,572,347	569,881,973
مقبولة المخاطر	187,392,429	163,391,281	455,709,427	141,599,577	-	300,014,208	1,248,106,922
منها مستحقة (*):							
لغاية 30 يوم	1,853,136	1,007,704	3,252,286	365,658	-	-	6,478,784
من 31 لغاية 60 يوم	928,209	495,466	790,313	2,529,470	-	-	4,743,458
تحت المراقبة	7,043,334	1,861,222	46,593,209	19,027,802	-	-	74,525,567
غير عاملة:	19,400,703	9,679,658	65,706,960	15,825,658	-	-	110,612,979
دون المستوى	1,967,197	1,261,859	1,081,195	1,277,455	-	-	5,587,706
مشـكوك فيها	2,655,567	1,740,827	852,440	1,734,401	-	-	6,983,235
هالكة	14,777,939	6,676,972	63,773,325	12,813,802	-	-	98,042,038
المجموع	213,836,466	174,932,161	568,009,596	176,453,037	436,309,626	433,586,555	2,003,127,441
يطرح: فوائد معلقة	(2,441,866)	(712,507)	(7,006,486)	(1,877,796)	-	-	(12,038,655)
يطرح: مخصص التدني	(14,891,588)	(4,121,466)	(39,368,724)	(8,746,342)	-	-	(67,128,120)
الصافي	196,503,012	170,098,188	521,634,386	165,828,899	436,309,626	433,586,555	1,923,960,666

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

	31 كانـــون الأول 2012				
		الشـركـــات			
الضمانات	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	32,593,870	146,797,606	71,576,380	73,671,543	-	324,639,399
تحت المراقبة	137,432	4,596,844	25,479,679	14,648,187	-	44,862,142
غير عاملة:	4,885,936	9,822,773	23,524,809	15,211,881	-	53,445,399
دون المستوى	195,090	891,748	1,925,175	1,444,113	-	4,456,126
مشـكوك فيها	329,196	1,837,409	3,465,210	4,497,113	-	10,128,928
هالكة	4,361,650	7,093,616	18,134,424	9,270,655	-	38,860,345
المجموع	37,617,238	161,217,223	120,580,868	103,531,611	-	422,946,940
منـها:						
تأمينات نقدية	5,207,007	156,248	17,366,065	18,832,266	-	41,561,586
عقارية	15,586,393	161,047,957	77,673,607	71,468,595	-	325,776,552
أسـهم متداولة	533,747	-	18,336,600	3,315,578	-	22,185,925
سيارات وآليات	16,290,091	13,018	7,204,596	9,915,172	-	33,422,877
المجموع	37,617,238	161,217,223	120,580,868	103,531,611	-	422,946,940

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:					
الضمانات	31 كانـــون الأول 2011				
			الشركـات		
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	42,646,568	169,428,211	105,374,646	82,705,968	-	400,155,393
تحت المراقبة	421,435	4,546,251	15,239,322	16,911,358	-	37,118,366
غير عاملة:	3,797,794	8,428,201	44,069,143	10,631,396	-	66,926,534
دون المستوى	386,258	1,245,605	952,330	1,022,825	-	3,607,018
مشكوك فيها	338,200	1,651,490	597,979	1,818,930	-	4,406,599
هالكة	3,073,336	5,531,106	42,518,834	7,789,641	-	58,912,917
المجموع	46,865,797	182,402,663	164,683,111	110,248,722	-	504,200,293
منها:						
تأمينات نقدية	6,195,322	164,642	19,626,757	29,205,374	-	55,192,095
عقارية	12,738,097	182,062,489	79,465,502	72,693,914	-	346,960,002
أسهم متداولة	588,613	-	59,170,612	3,017,727	-	62,776,952
سيارات وآليات	27,343,765	175,532	6,420,240	5,331,707	-	39,271,244
المجموع	46,865,797	182,402,663	164,683,111	110,248,722	-	504,200,293

1) الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ مجموعها 48,430,405 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (3,204,874 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

2) الديون المعاد هيكلتها:

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواءً ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة.

3) سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الإجمالي
		دينـار	دينـار
غير مصنف	-	18,115,791	18,115,791
حكومية	-	350,780,581	350,780,581
أسناد وأذونات مكفولة من الحكومة	-	46,937,273	46,937,273
الإجمالي	-	415,833,645	415,833,645

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ مجموعها 37,667,987 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (5,472,109 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

4) التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

(توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل) / المنطقة الجغرافية	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
البند	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	116,783,716	72,153,801	-	-	-	-	188,937,517
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	24,983,200	122,689,956	91,415,458	823,910	8,236,690	56,127	248,205,341
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	8,862,500	-	-	-	8,862,500
التسهيلات الائتمانية :	765,218,050	162,657,727	2,751,545	-	-	-	930,627,322
الافراد	181,969,623	28,520,598	-	-	-	-	210,490,221
القروض العقارية	161,129,023	7,344,503	-	-	-	-	168,473,526
الشركات	365,492,292	99,315,993	2,751,545	-	-	-	467,559,830
الشركات الكبرى	287,738,156	53,114,710	2,751,545	-	-	-	343,604,411
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	77,754,136	46,201,283	-	-	-	-	123,955,419
الحكومة والقطاع العام	56,627,112	27,476,633	-	-	-	-	84,103,745
موجودات مالية بالقيمة العادلة	39,928,460	4,487,572	61,896				44,477,928
مشتقات أدوات مالية	-	1,823,196	-	-	-	-	1,823,196
سندات واسناد واذونات :							
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	405,198,645	10,635,000	-	-	-	-	415,833,645
الموجودات الاخرى	15,930,698	20,495,534	-	-	-	-	36,426,232
الاجمالي للسنة 2012	1,368,042,769	394,942,786	103,091,399	823,910	8,236,690	56,127	1,875,193,681
الاجمالي للسنة 2011	1,367,489,948	430,642,537	91,836,586	120,342	11,915,456	21,955,797	1,923,960,666

* باستثناء دول الشرق الأوسط

5) التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	إنشاءات	زراعة	سياحة وفنادق ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	الإجمالي
البند	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	188,937,517	-	-	-	-	-	-	-	-	-	188,937,517
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	248,205,341	-	-	-	-	-	-	-	-	-	248,205,341
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,862,500	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8,862,500
التسهيلات الائتمانية :	2,953,333	148,867,436	200,855,182	168,473,526	49,534,663	12,175,511	45,698,997	7,474,708	210,490,221	84,103,745	930,627,322
الافـــراد				-			-	-	210,490,221	-	210,490,221
القروض العقارية	-	-	-	168,473,526	-	-	-	-	-	-	168,473,526
الشركـــات	2,953,333	148,867,436	200,855,182	-	49,534,663	12,175,511	45,698,997	7,474,708	-	-	467,559,830
الشركات الكبرى	2,332,290	115,734,144	138,404,093	-	49,534,663	8,283,849	21,842,844	7,472,528	-	-	343,604,411
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	621,043	33,133,292	62,451,089	-	-	3,891,662	23,856,153	2,180	-	-	123,955,419
الحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	84,103,745	84,103,745
مشتقات أدوات مالية	1,823,196	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,823,196
موجودات مالية بالقيمة العادلة	3,328,131	27,970,845	416,696	7,292,783	106,800	-	5,362,673	-	-	-	44,477,928
سندات وأسناد وأذونات :											
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	2,481,500	10,635,000	16,819,290	-	-	35,118,475	-	-	350,779,380	415,833,645
الموجودات الاخرى	19,843,028	410,274	753,512	45,829	-	41,040	371,211	28,894	8,619,009	6,313,435	36,426,232
الاجمالي/ للسنة 2012	473,953,046	179,730,055	212,660,390	192,631,428	49,641,463	12,216,551	86,551,356	7,503,602	219,109,230	441,196,560	1,875,193,681
الاجمالي/ للسنة 2011	713,859,234	218,004,470	166,547,046	202,628,054	49,561,170	7,672,756	84,720,406	11,402,002	196,986,939	272,578,589	1,923,960,666

39/ب مخاطر السـوق:

الإفصاحات الوصفية:

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم). وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كلاً من المخاطر التاليـــة:

- مخاطر أسعار الفائدة.

- مخاطر أسعار الصرف.

- مخاطر التغير في أسعار الأسهم.

- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق. وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواءً لغرض الاتجار أو التداول.

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق.

- تقلبات أسعار الفائدة.

- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشـراءً.

- تقلبات أسعار العملات الأجنبية.

- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.

- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات، ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة.

يقوم البنك بوضع وتحليل سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة إلى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ إعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لأسعارها.

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.
وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الأقصى لأي عملة.

- يتعين على كل متعامل إغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه إلى الحد الأقصى المسموح به.

- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:

	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
نـوع العملـة	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	(45,189,523)	(1,584,030)
جنيه إسترليني	16,750	(11,095)
يورو	(9,577,969)	414,851
ين ياباني	829,966	73,860
عملات أخرى	4,364,437	1,685,397
	(49,556,339)	578,983

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية واستثمارية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة، وهنالك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها، وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية يناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:

- إعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.

- إعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.

- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
  - القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
  - تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
  - اختبار الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
  - تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limit).
  - تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي،والقطاع الاقتصادي، العملة،الأداة،...الخ).
  - مراقبة السقوف الاستثمارية.
  - مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

الإفصاحات الكمية:

1- مخاطر أسعار الفائدة:

	31 كانـــون الأول 2012		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	(903,790)	-
جنيه إسترليني	%2	335	-
يورو	%2	(191,559)	-
ين ياباني	%2	16,599	-
عملات أخرى	%2	87,289	-

	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	903,790	-
جنيه إسترليني	%2	(335)	-
يورو	%2	191,559	-
ين ياباني	%2	(16,599)	-
عملات أخرى	%2	(87,289)	-

	31 كانـــون الأول 2011		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	(31,681)	-
جنيه إسترليني	%2	(222)	-
يورو	%2	8,297	-
ين ياباني	%2	1,477	-
عملات أخرى	%2	33,708	-

	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	31,681	-
جنيه إسترليني	%2	222	-
يورو	%2	(8,297)	-
ين ياباني	%2	(1,477)	-
عملات أخرى	%2	(33,708)	-

2- مخاطر العمـــلات:

	31 كانـــون الأول 2012		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%5	(2,259,476)	-
جنيه إسترليني	%5	838	-
يورو	%5	(478,898)	-
ين ياباني	%5	41,498	-
عملات أخرى	%5	218,222	-

	31 كانـــون الأول 2011		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%5	(79,202)	-
جنيه إسترليني	%5	(555)	-
يورو	%5	20,743	-
ين ياباني	%5	3,693	-
عملات أخرى	%5	84,270	-

3- مخاطر التغير بأسعار الأسـهم:

	31 كانـــون الأول 2012		
	التغير في المؤشـر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشـر	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بورصة عمان	%5	39,488	1,572,058
بورصة فلسطين	%5	-	171,048

	31 كانـــون الأول 2011		
	التغير في المؤشـر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشـر	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بورصة عمان	%5	40,015	1,196,791
بورصة فلسطين	%5	-	155,710

- فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق وأيهما أقرب	فجـوة إعـادة تسعيـر الفائـدة								
للسنة 2012	أقل من شـهر	من شـهر لغاية 3 شـهور	أكثرمن 3 شـهور إلى 6 شـهور	أكثر من 6 شـهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من (3) سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع	معدل سعر الفائدة
الموجـودات	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	%
نقد وارصدة لدى البنوك المركزية	38,000,000	-	-	-	-	7,444,500	201,672,721	247,117,221	4
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	229,243,690	368,095	-	-	-	-	18,593,556	248,205,341	1.3
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	1,772,500	7,090,000	-	-	-	8,862,500	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	789,767	789,767	4.9
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	43,688,161	43,688,161	
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	-	1,823,196	1,823,196	
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	156,459,724	75,810,886	107,697,017	223,681,306	161,113,595	205,864,794	-	930,627,322	10
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	3,001,130	22,958,022	19,463,877	47,799,578	310,835,886	11,775,152	-	415,833,645	6
استثمارات في شركات حليفه	-	-	-	-	-	-	2,732,903	2,732,903	
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	-	-	-	-	-	37,770,885	37,770,885	
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	2,259,515	2,259,515	
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	14,151,149	14,151,149	
موجودات اخرى	-	-	-	-	-	-	62,766,320	62,766,320	
مجموع الموجودات	426,704,544	99,137,003	128,933,394	278,570,884	471,949,481	225,084,446	386,248,173	2,016,627,925	
المطلوبـــات									
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	19,965,613	8,368,789	519,069	-	-	-	6,183,319	35,036,790	1 .9
ودائع عملاء	188,131,815	159,103,706	28,922,191	100,998,425	252,349,689	228,678,109	594,415,758	1,552,599,693	1.8
تأمينات نقدية	8,458,111	5,131,045	4,489,227	9,132,498	5,723,575	829,089	50,908,039	84,671,584	1.2
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	7,799,896	7,799,896	
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	17,367,872	17,367,872	
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	5,882,960	5,882,960	
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	22,492,347	22,492,347	
مجموع المطلوبات	216,555,539	172,603,540	33,930,487	110,130,923	258,073,264	229,507,198	705,050,191	1,725,851,142	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	210,149,005	(73,466,537)	95,002,907	168,439,961	213,876,217	(4,422,752)	(318,802,018)	290,776,783	
للسنـــــة 2011									
إجمالي الموجودات	329,515,493	316,761,057	170,424,669	269,574,072	288,195,808	341,815,726	336,571,218	2,052,858,043	
إجمالي المطلوبات	188,375,407	577,117,308	180,086,294	124,845,598	79,795,847	4,299,219	621,030,264	1,775,549,937	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	141,140,086	(260,356,251)	(9,661,625)	144,728,474	208,399,961	337,516,507	(284,459,046)	277,308,106	

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	31 كانون الأول 2012					
العملة	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ين ياباني	أخرى	إجمالي
البند	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
موجودات :						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	52,206,916	302,488	5,373,787	6,600	54,375,267	112,265,058
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	141,484,492	13,776,313	11,210,122	828,807	60,580,045	227,879,779
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,862,500	-	-	-	-	8,862,500
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	1,851,051	1,851,051
تسهيلات ائتمانية – صافي	124,764,870	-	4,220,781	-	109,061,307	238,046,958
موجودات مالية (بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة والحليفة)	17,106,502	-	-	-	-	17,106,502
موجودات أخرى	2,145,776	97,538	(894,802)	28	23,609,739	24,958,279
اجمالي الموجودات	346,571,056	14,176,339	19,909,888	835,435	249,477,409	630,970,127
مطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	197,212	-	9,976	242	8,082,319	8,289,749
ودائع العملاء	320,273,537	14,086,217	23,752,095	2,414	205,196,892	563,311,155
تأمينات نقدية	23,907,730	54,153	5,751,150	2,850	6,111,749	35,827,632
مطوبات أخرى	47,382,100	19,219	(25,364)	(37)	25,722,012	73,097,930
اجمالي المطلوبات	391,760,579	14,159,589	29,487,857	5,469	245,112,972	680,526,466
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2012	(45,189,523)	16,750	(9,577,969)	829,966	4,364,437	(49,556,339)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2012	74,702,690	13,669	14,515,868	28,185	41,710,625	130,971,037

	31 كانون الأول 2011					
	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ين ياباني	أخرى	إجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
اجمالي الموجودات	390,522,625	13,673,977	31,445,135	31,701	280,191,895	715,865,333
اجمالي المطلوبات	392,106,655	13,685,072	31,030,284	(42,159)	278,506,498	715,286,350
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2011	(1,584,030)	(11,095)	414,851	73,860	1,685,397	578,983
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2011	98,925,293	165,258	19,596,709	-	41,664,572	160,351,832

مخاطر السيولة: أولاً: ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومه) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2012							
	لغاية شهر	أكثر من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	26,996,858	8,039,932	-	-	-	-	-	35,036,790
ودائع عملاء	513,105,627	221,658,209	129,352,613	144,092,718	273,680,801	221,351,056	49,358,669	1,552,599,693
تأمينات نقدية	18,321,983	9,584,462	16,592,318	13,627,950	8,119,804	18,425,067	-	84,671,584
مخصصات متنوعة	159,917	620,000	405,000	440,000	1,400,000	4,774,979	-	7,799,896
مخصص ضريبة الدخل	16,019,550	-	-	1,348,322	-	-	-	17,367,872
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	100,000	100,000	300,000	5,382,960	-	5,882,960
مطلوبات أخرى	9,783,598	3,541,068	3,240,753	5,893,689	33,239	-	-	22,492,347
مجموع المطلوبات	584,387,533	243,443,671	149,690,684	165,502,679	283,533,844	249,934,062	49,358,669	1,725,851,142
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	651,944,579	112,746,315	131,942,132	288,650,243	561,713,846	229,600,411	40,030,399	2,016,627,925

31 كانون الأول 2011							
	لغاية شهر	أكثر من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	34,705,379	98,713,238	-	-	-	-	-	133,418,617
ودائع عملاء	434,208,951	530,773,633	215,234,505	173,264,265	99,379,260	19,238	45,119,796	1,497,999,648
تأمينات نقدية	18,846,329	16,846,534	11,005,441	19,292,846	12,665,094	23,370,163	-	102,026,407
مخصصات متنوعة	38,692	290,000	550,000	1,100,000	1,100,000	3,886,239	-	6,964,931
مخصص ضريبة الدخل	9,644,394		610,962	473,393	-	-	-	10,728,749
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-		100,000	100,000	300,000	3,104,494	-	3,604,494
مطلوبات أخرى	6,431,632	3,824,887	4,686,092	3,744,887	702,244	1,417,349	-	20,807,091
مجموع المطلوبات	503,875,377	650,448,292	232,187,000	197,975,391	114,146,598	31,797,483	45,119,796	1,775,549,937
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	507,394,442	337,173,512	187,152,531	287,106,053	383,180,676	312,112,423	45,600,406	2,052,858,043

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية – المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

31 كانون الأول 2012		
	لغاية 3 أشهر	الإجمالي
المشتقات للمتاجرة	دينار	دينار
مشتقات العملات:		
تدفق خارج	(58,439,946)	(58,439,946)
تدفق داخل	60,263,142	60,263,142
المجموع	1,823,196	1,823,196

31 كانون الأول 2011		
	لغاية 3 أشهر	الإجمالي
المشتقات للمتاجرة	دينار	دينار
مشتقات العملات:		
تدفق خارج	(3,313,738)	(3,313,738)
تدفق داخل	3,299,068	3,299,068
المجموع	(14,670)	(14,670)

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:

31 كانون الأول 2012			
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الاعتمادات والقبولات	59,618,347	-	-	59,618,347
السقوف غير المستخلة	95,018,224	-	-	95,018,224
الكفالات	87,036,385	-	-	87,036,385
التزامات رأسمالية	1,532,596	-	-	1,532,596
المجموع	243,205,552	-	-	243,205,552

31 كانون الأول 2011			
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الاعتمادات والقبولات	105,714,668	-	-	105,714,668
السقوف غير المستخلة	102,821,092	-	-	102,821,092
الكفالات	85,017,577	-	-	85,017,577
التزامات رأسمالية	2,611,359	-	-	2,611,359
المجموع	296,164,696	-	-	296,164,696

40- التحليل القطاعي

1- معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
- خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الأسهم لحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وإدارة الإصدارات الأولية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:	الخزينة		الوساطة المالية		أخرى		المجموع	
	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	43,800,793	51,210,881	288,477	20,096,954	1,873,324	117,270,429	112,555,348	
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	16,173,691	1,989,018	-	-	-	18,162,709	14,422,057	
نتائج أعمال القطاع	27,627,102	49,221,863	288,477	20,096,954	1,873,324	99,107,720	98,133,291	
المصاريف الأخرى	26,973,090	19,829,859	263,662	4,949,131	855,650	52,871,392	48,445,825	
حصة البنك من (الخسائر) شركة حليفة	-	-	-	(14,114)	-	(14,114)	(13,503)	
الربح قبل الضرائب	654,012	29,392,004	24,815	15,133,709	1,017,674	46,222,214	49,673,963	
ضريبة الدخل	914,539	8,172,625	6,000	3,517,156	422,328	13,032,648	13,103,262	
صافي ربح السنة	(260,527)	21,219,379	18,815	11,616,553	595,346	33,189,566	36,570,701	
معلومات أخرى								
مصاريف رأسمالية	779,935	1,754,810	-	1,164,759	979,954	4,679,458	5,993,965	
استهلاكات واطفاءات	1,351,927	2,366,970	35,480	589,223	1,873,956	6,217,556	5,859,017	
إجمالي الموجودات	601,002,988	398,330,087	3,822,405	850,159,491	163,312,954	2,016,627,925	2,052,858,043	
إجمالي المطلوبات	577,608,026	1,104,002,609	162,292	23,409,763	20,668,452	1,725,851,142	1,775,549,937	

2- معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2012	2011	2012	2011	2012	2011
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	130,945,293	116,003,478	26,853,319	28,463,265	150,425,137	142,860,367
مجموع الموجودات	1,526,440,191	1,512,801,458	656,838,256	711,874,089	2,016,627,925	2,052,858,043
المصروفات الرأسمالية	2,430,254	2,597,788	2,249,204	3,396,177	4,679,458	5,993,965

41- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:	31 كانون الأول 2012		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	239,672,721	7,444,500	247,117,221
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	248,205,341	-	248,205,341
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,862,500	-	8,862,500
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	789,767	-	789,767
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	43,688,161	43,688,161
مشتقات أدوات مالية	1,823,196	-	1,823,196
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	563,648,933	366,978,389	930,627,322
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	93,222,607	322,611,038	415,833,645
استثمارات في شركات حليفة	-	2,732,903	2,732,903
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	37,770,885	37,770,885
موجودات غير ملموسة	-	2,259,515	2,259,515
موجودات ضريبية مؤجلة	590,000	13,561,149	14,151,149
موجودات أخرى	28,468,204	34,298,116	62,766,320
مجموع الموجودات	1,185,283,269	831,344,656	2,016,627,925
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	35,036,790	-	35,036,790
ودائع عملاء	1,008,209,167	544,390,526	1,552,599,693
تأمينات نقدية	58,126,713	26,544,871	84,671,584
مخصصات متنوعة	1,624,917	6,174,979	7,799,896
مخصص ضريبة الدخل	17,367,872	-	17,367,872
مطلوبات ضريبية مؤجلة	200,000	5,682,960	5,882,960
مطلوبات أخرى	22,459,108	33,239	22,492,347
مجموع المطلوبات	1,143,024,567	582,826,575	1,725,851,142
الصافي	42,258,702	248,518,081	290,776,783

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	31 كانـــون الأول 2011		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:	دينـــار	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	176,350,185	11,483,861	187,834,046
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	294,292,533	-	294,292,533
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	800,290	-	800,290
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	35,937,138	35,937,138
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	617,273,877	429,226,492	1,046,500,369
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	197,119,758	181,606,446	378,726,204
استثمارات في شركات حليفة	-	2,747,017	2,747,017
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	42,916,974	42,916,974
موجودات غير ملموسة	-	2,683,432	2,683,432
موجودات ضريبية مؤجلة	1,050,000	6,352,232	7,402,232
موجودات أخرى	25,077,895	27,939,913	53,017,808
مجموع الموجودات	1,311,964,538	740,893,505	2,052,858,043
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	133,418,617	-	133,418,617
ودائع عملاء	1,353,481,354	144,518,294	1,497,999,648
تأمينات نقدية	65,991,150	36,035,257	102,026,407
مخصصات متنوعة	1,978,692	4,986,239	6,964,931
مخصص ضريبة الدخل	10,728,749	-	10,728,749
مطلوبات ضريبية مؤجلة	200,000	3,404,494	3,604,494
مطلوبات أخرى	18,687,498	2,119,593	20,807,091
مجموع المطلوبات	1,584,486,060	191,063,877	1,775,549,937
الصافـــي	(272,521,522)	549,829,628	277,308,106

42- إدارة رأس المال:

مكونات رأس المال:

- رأس المال المدفوع:

يتكون رأسمال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (155.1) مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد، ويحتفظ برأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك، وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي.

- رأس المال التنظيمي:

يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (2) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق، ويتكون رأس المال التنظيمي من:

- (رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، الأرباح المدورة).
- (الاحتياطيات غير المعلنة، واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، الاحتياطي الخاص، الديون المساندة، احتياطي القيمة العادلة الموجب بنسبة 45% ويطرح بالكامل إذا كان الرصيد سالب).
- فروقات ترجمة العملات الأجنبية.

متطلبات الجهات الرقابية:

تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني أما نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات يجب أن لا تقل عن 6%.

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين من خلال النمو في الاحتياطي الإجباري بواقع 10% من الأرباح المتحققة والاحتياطي الاختياري بواقع 20% والأرباح المدورة.

وقد تحقق التغير في رأس المال التنظيمي بالزيادة بمبلغ 7.9 مليون دينار من خلال النمو في الاحتياطيات والأرباح المدورة ، حيث أن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال أصبحت كما يلي:

	بآلاف الدنانيـــر	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
بنود رأس المال الاساسي :		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	155,100	155,100
الإحتياطي القانوني	48,583	43,295
الإحتياطي الإختياري	13,736	8,929
إحتياطيات أخرى	1,788	1,113
الأرباح المدورة	2,687	7,139
يطرح: قيمة الموجودات غير الملموسة	(2,260)	(2,683)
العقارات المستملكة لقاء ديون التي تزيد عن 4 سنوات	(17,410)	(18,423)
50% من الإستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(2,070)	(1,990)
مجموع رأس المال الأساسي	200,154	192,480
بنود رأس المال الإضافي		
ترجمة عملات أجنبية	(4,525)	(3,658)
إحتياطي تقييم موجودات مالية	3,096	743
إحتياطي المخاطر المصرفية	8,781	9,978
يطرح: 50% من الإستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(2,070)	(1,990)
مجموع رأس المال الإضافي	5,282	5,073
مجموع رأس المال التنظيمي	205,436	197,553
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	1,253,709	1,384,422
نسبة كفاية رأس المال (%)	%16.39	%14.27
نسبة رأس المال الأساسي (%)	%15.96	%13.9

* هذا وقد قام البنك بإحتساب كفاية رأس المال التنظيمي متضمناً إحتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل وفقاً للمنهج المعياري اعتباراً من حزيران 2012، وكانت النتائج كما يلي:

	بالألف الدنانير
	2012
	دينـار
مجموع الموجودات المرجّحة بالمخاطر	1,248,278
نسبة كفاية رأس المال (%)	%16.46
نسبة رأس المال الأساسي (%)	%16.03

43- مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة التقييم، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى 1 : الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول أو التزامات متطابقة في أسواق نشطة.
- المستوى 2: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى 1 الذي يتم رصده للأصل أو الالتزام، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).
- المستوى 3: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة).

	31 كانون الأول 2012			
	المستوى 1 دينـــار	المستوى 2 دينـــار	المستوى 3 دينـــار	الإجمالي دينـــار
موجودات أدوات مالية:				
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل	694,148	95,619	-	789,767
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	34,862,108	8,826,053	-	43,688,161
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	415,833,645	-	415,833,645
مجموع موجودات مالية	35,556,256	424,755,317	-	460,311,573

44- ارتباطات والتزامات محتملة

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
اعتمادات	41,995,685	81,913,527
قبولات	17,622,662	23,801,141
كفالات:	87,036,385	85,017,577
- دفع	24,881,111	29,584,880
- حسن تنفيذ	38,737,864	34,468,911
- أخرى	23,417,410	20,963,786
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	95,018,224	102,821,092
المجمـوع	241,672,956	293,553,337

ب- التزامات تعاقدية:

	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
عقود شراء ممتلكات ومعدات	513,902	1,263,461
عقود إيجار تشغيلية ورأسمالية	1,018,694	1,347,898
* المجمـوع	1,532,596	2,611,359

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة.

45- القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لابطال مطالبات البنك على الغير ولغك رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات ، ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 60,690,885 دينار كما في 31 كانون الاول 2012 (49,700,373 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الادارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 613,270 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 (مقابل 650,969 دينار كما في نهاية السنة السابقة)، علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الدخل الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها.

46- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ أو الإفصاحات الواردة في القوائم المالية، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1): التضخم المفرط الحاد (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2011).	توفر هذه التعديلات ارشادات للمنشأت التي تعمل في ظل أنظمة اقتصادية تتميز بالتضخم المفرط الحاد اما للاستمرار في عرض القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية أو لعرض القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1): الغاء التواريخ الثابتة لمطبقي المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2011).	التعديلات المتعلقة بالغاء التواريخ الثابتة والتي قامت بإعفاء المطبقين الجدد للمعايير الدولية للتقارير المالية من اعادة اظهار العمليات التي حدثت قبل تاريخ تحولهم لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لاول مرة.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية / الإفصاحات – نقل الموجودات المالية (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2011).	قامت هذه التعديلات بزيادة متطلبات الافصاح للعمليات المتضمنة تحويل الموجودات المالية، وتهدف هذه التعديلات إلى توفير قدر أكبر من الشفافية حول التعرض للمخاطر عند تحويل الموجودات المالية واحتفاظ الشركة المحولة بمستوى معين من التعرض المستمر لمخاطرهذه الموجودات.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12): الضريبة المؤجلة: إسترداد الموجودات الضمنية (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2012).	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) تفترض بأنه يتم استرداد القيمة الحالية للإستثمارات العقارية والمقيمة وفقا لنموذج القيمة العادلة عند عملية البيع. و نتيجة لهذا التعديل ، فان التفسير رقم (21): ضرائب الدخل والمتعلق باسترداد الاصول المعاد تقييمها وغير القابلة للاسهتلاك لن يطبق على الاستثمارات العقارية المقيمة بالقيمة العادلـة. هذا وستتضمن التعديلات ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) التوجيهات السابقة المتبقية في التفسير رقم (21)، وعليه سيتم سحبها من التفسير.

ب- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يقم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الواردة أدناه، الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكّر، لكن غير سارية المفعول بعد:

	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و (7) والملزم تطبيقها مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والإفصاحات الإنتقالية.	أول كانون الثاني 2015 .
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية الموحدة.	أول كانون الثاني 2013.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): الإتفاقيات المشتركة.	أول كانون الثاني 2013.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.	أول كانون الثاني 2013 .
تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10)، (11)، (12) - القوائم المالية الموحدة والاتفاقيات المشتركة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: ارشادات التحويل.	أول كانون الثاني 2013.
معيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المستقلة (كما عدلت في العام 2011).	أول كانون الثاني 2013.
تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10) ، (12) - القوائم المالية الموحدة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: ارشادات التحويل ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المستقلة (كما عدلت في العام 2011).	أول كانون الثاني 2014.
معيار المحاسبة الدولي رقم (28): الإستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (كما عدلت في العام 2011).	أول كانون الثاني 2013.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13): إحتساب القيمة العادلة.	أول كانون الثاني 2013.
معيار المحاسبة الدولي رقم (19): منافع الموظفين (كما عدلت في العام 2011) .	أول كانون الثاني 2013.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32): الأدوات المالية - تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.	أول كانون الثاني 2014.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1): القروض الحكومية.	أول كانون الثاني 2013.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية / الإفصاحات - تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.	أول كانون الثاني 2013.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض بنود الدخل الشامل.	أول تموز 2012.
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة للاعوام 2009-2011.	أول كانون الثاني 2013.
التفسير رقم (20): تكاليف التعرية في مرحلة الإنتاج لسطح المنجم.	أول كانون الثاني 2013.

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق كل من المعايير والتفسيرات المبنية أعلاه في إعداد القوائم المالية الموحدة عند تاريخ سريان كل منها، دون أن تحدث هذه المعايير والتفسيرات أية أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2012

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة العليا التنفيذية

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2012

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافةً إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي.

ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين 67 فرعاً و13 مكتباً للصرافة في الأردن و14 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين، وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1748 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	781	فرع وادي السير	6	فرع الجاردنز	18	فرع الرابية	10
الإدارة الإقليمية	165	فرع دير أبي سعيد	6	فرع ش. المدينة المنورة	8	فرع عبدون	7
فرع الشميساني	16	فرع صويلح	9	فرع العقبة	14	فرع ش. الحرية/ المقابلين	6
فرع عمان	8	فرع الفحيص	6	فرع البيادر	8	فرع الرونق	10
فرع الكرك	7	فرع أبو نصير	8	فرع المنطقة الصناعية/ البيادر	8	فرع المدينة الرياضية	7
فرع إربد	15	فرع مأدبا	10			فرع تاج مول	12
فرع ش. الحصن	9	فرع الدوار الأول	11	فرع المفرق	11	فرع الهاشمي الشمالي	7
فرع ش. إيدون	7	فرع المطار	23	فرع الأزرق الشمالي	11	فرع رام الله	23
فرع معان	7	فرع ش. حكما/ إربد	9	فرع جبل اللويبدة	9	فرع الخليل	19
فرع الرمثا	16	فرع المدينة الصناعية/ إربد	8	فرع طارق	9	فرع جنين	20
فرع الطرة	5	فرع الزرقاء	8	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	7	فرع نابلس	24
فرع السلط	13	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	9	فرع مرج الحمام	9	فرع غزة	24
فرع جرش	10	فرع الزرقاء الجديدة	8	فرع الجيزة	8	فرع الرام	9
فرع المحطة	7	فرع الشونة الشمالية	9	فرع رأس العين	9	فرع العيزرية	8
فرع ش. اليرموك/ النصر	8	فرع كفرنجة	5	فرع ضاحية الياسمين	9	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	7
فرع ماركا	12	فرع القويسمة	10	فرع الصويفية	11		
فرع عجلون	10	فرع الدوار الثالث	8	فرع الوحدات	9	فرع بيت لحم	10
فرع جبل الحسين	11	فرع ش. مكة	11	فرع الرصيفة	8	فرع طولكرم	10
فرع الخالدي	6	فرع الجامعة الأردنية	7	فرع خلدا	8	فرع عرابة	7
فرع الجبيهة	8	فرع ش. الثلاثين/ إربد	10	فرع أبو علندا	9	فرع قباطية	6
فرع السوق التجاري	8	فرع النزهة	9	فرع سيتي مول	13	فرع رفيديا	7

ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:

276.5 مليون دينار كما في 2012/12/31.

2. الشركات التابعة للبنك:

أ. بنك الأردن - سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن - سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن - سورية	%49
عنوان الشركة	دمشق - ش. بغداد - دوار السبع بحرات ص. ب. 8058 دمشق - سورية هاتف: 00963-11-22900100 فاكس: 00963-11-2315368
عدد الموظفين	216 موظفاً
عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع	**فرع أبو رمانة** دمشق - أبو رمانة - ساحة الجامعة العربية هاتف: 00963-11-3354500 فاكس: 00963-11-3354506 ص. ب. 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 10 **فرع ش. الفيصل / حلب** حلب - المنطقة العقارية الثانية - ش. الملك فيصل هاتف: 00963-21-2228070 فاكس: 00963-21-2228081 ص. ب. 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 7 **فرع البارون / حلب** حلب - ش. البارون هاتف: 00963-21-2126996 فاكس: 00963-21-2125985 ص. ب. 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 7 **فرع حرستا** حرستا - ريف دمشق - مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة هاتف: 00963-11-5376711 فاكس: 00963-11-5376717 ص. ب. 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 4 **فرع حمص** حمص- دوار 94 - ش. أبو تمام هاتف: 00963-31-2220605 فاكس: 00963-31-2222305 ص. ب. 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 7 **فرع اللاذقية** اللاذقية - ش. الكورنيش الغربي هاتف: 00963-41-457166 فاكس: 00963-41-456768 ص. ب. 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 10 **فرع صحنايا** ريف دمشق - أوتستراد درعا - مقابل كازية المدينة المنورة هاتف: 00963-11-63900333 فاكس: 00963-11-8140614 ص. ب. 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 5 **فرع ش. بغداد** دمشق - ساحة السبع بحرات هاتف: 00963-11-22900100 فاكس: 00963-11-2317730 ص. ب. 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 10 **فرع العباسيين** دمشق - ساحة العباسيين - بجانب صيدلة فادي عبدالنور هاتف: 00963-11-4645322 فاكس: 00963-11-4645326 ص. ب. 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 7 **فرع حلب - العزيزية** حلب - منطقة العزيزية - ش. سينما الزهراء هاتف: 00963-21-2122667 فاكس: 00963-21-2125672 ص. ب. 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 8 **فرع طرطوس** طرطوس - ش. الثورة هاتف: 00963-43-313733 فاكس: 00963-43-313793 ص. ب. 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 10 **فرع الحمدانية** حلب - الحمدانية - فندق المارتيني هاتف: 00963-21-5120152 فاكس: 00963-21-5120156 ص. ب. 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 4 **فرع جرمانا** ريف دمشق - ساحة السيد الرئيس هاتف: 00963-956001616 ص. ب 8058 دمشق- سورية عدد موظفي الفرع: 7
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / بنك الأردن – سورية

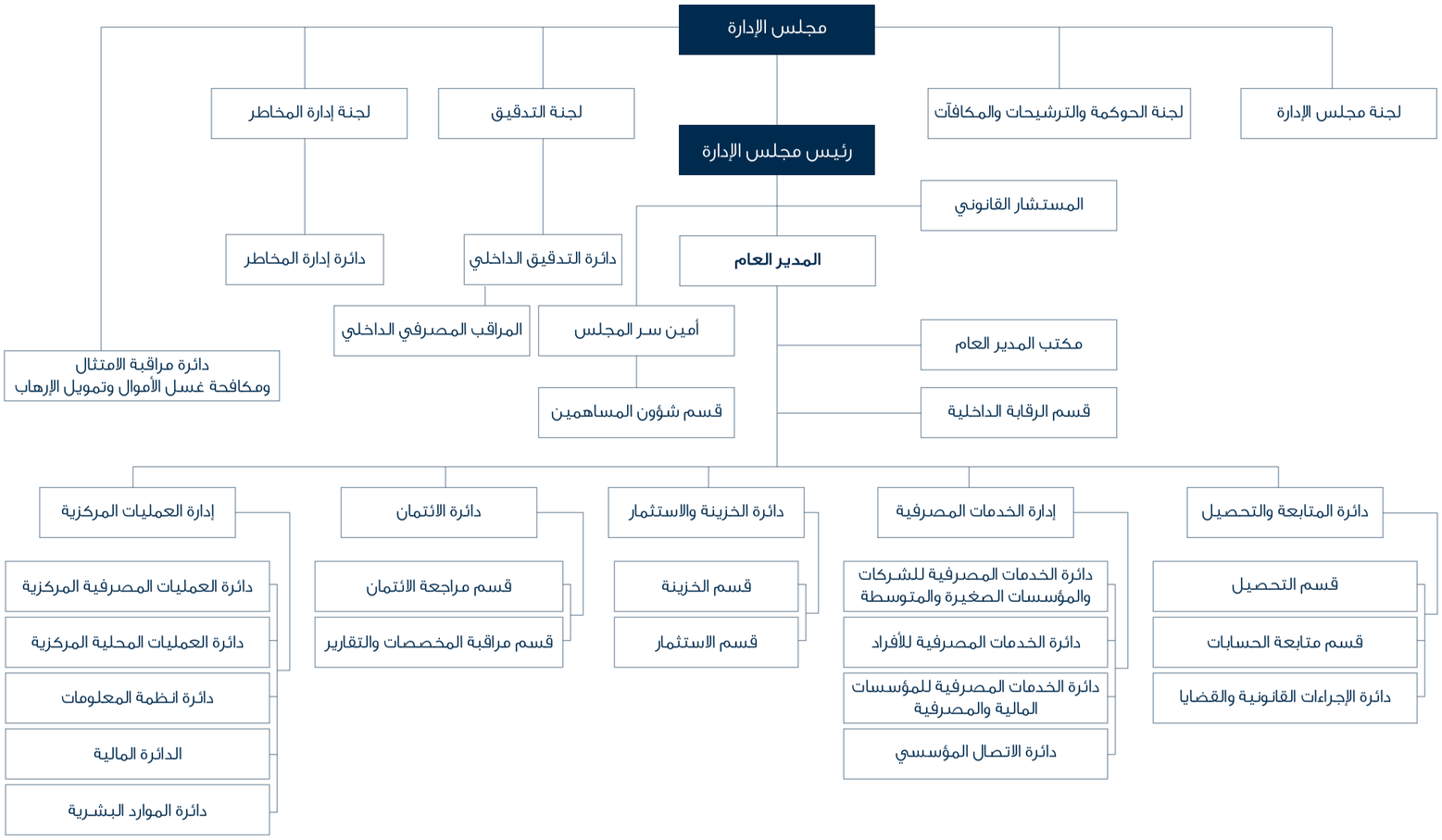

ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	10,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان – ش. مكة – بناية رقم: 165 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: 5542695 فاكس: 5542698
عدد الموظفين	8 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة الأردن للتأجير التمويلي

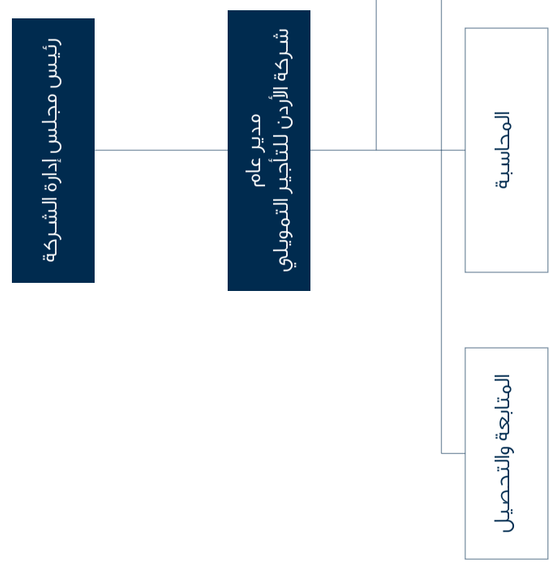

ج. شركة تفوّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان – الشميساني – ملتقى ش. الشريف عبدالحميد شرف مع ش. ابن عبد ربه، بناية رقم: 95 ص.ب 942453 عمان 11194 الأردن هاتف: 5654990 فاكس: 5675951
عدد الموظفين	8 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة تفوّق للاستثمارات المالية

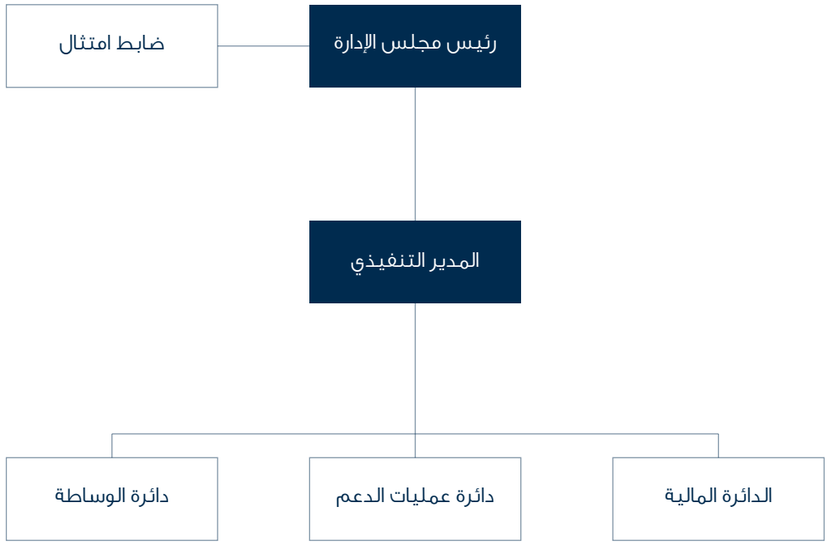

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 **تاريخ التعيين:** 1995/1/21
تاريخ العضوية: 2001/6/14 **طبيعة العضوية:** تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة / المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 – كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
  - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 – كانون الثاني 1993.
  - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 – شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / رام الله – فلسطين.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة اليرموك.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.

الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان
نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1935/2/5 **تاريخ العضوية:** 1997/5/31
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في الاقتصاد سنة 1967 من جامعة فاندر بلت / الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في الاقتصاد سنة 1959 من جامعة فاندر بلت / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1958 من الجامعة الأمريكية / لبنان.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس إدارة بورصة عمان – سابقاً.
- مديراً عاماً للبنك الأهلي الأردني – سابقاً.
- مديراً عاماً للشركة الوطنية العقارية / الكويت – سابقاً.
- مديراً عاماً لدائرة الاستيراد والتصدير والتموين / الحكومة الأردنية – سابقاً.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية.
- عضو مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي.
- عضو مجلس إدارة في البنك الأهلي الأردني.
- عضو لجنة إدارة بنك الأردن والخليج سابقاً (البنك التجاري الأردني حالياً).
- عضو مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1972/2/12 **تاريخ العضوية:** 2005/2/17

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University / لندن.
- بكالوريوس Science Marketing سنة 1992 من جامعة Western International University / لندن.

الخبرات العملية:

- رئيس تنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن منذ سنة 2007.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية / جدة اعتباراً من 2009/9/6.
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 – 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 – 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 – أيلول 1999.
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 – نيسان 1999.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للنقل الدولي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة النقليات السياحية (جت)، شركة اليرموك للتأمين، شركة الاتحاد العربي للتأمين، بنك الإنماء الصناعي وشركة الإقبال للطباعة والتغليف.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:

- خبرة 17 سنةً في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.

السيد يحيى زكريا محمد القضماني

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1957/1/1 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1979 من جامعة مينيسوتا / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- مديراً لشركة السياحة للأراضي المقدسة، وكلاء عامون إليطاليا / الأردن من سنة 1979 - 2004.
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة النقليات السياحية الأردنية "جت" من سنة 1981 – 1999.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للطباعة والتغليف.

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1955/7/6 **تاريخ العضوية:** 2008/10/22

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن / المملكة المتحدة.
- الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة / المملكة المتحدة.
- بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.

الخبرات العملية:

- مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.
- طبيب أخصائي في القطاع الخاص منذ 1992.
- محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 – 2000 على فترات.
- رئيس لجمعية اختصاصيي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى 2012.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري).

الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1956/12/13 **تاريخ العضوية:** 2008/10/22

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية / مصر.

السيد جان جوزيف عيسى شمعون

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1951/1/1 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- إدارة الأعمال من معهد PIGIER / لبنان سنة 1973.

الخبرات العملية:

- رئيس هيئة المديرين لشركة ضانا للتجارة العامة والوكالات / ذات مسؤولية محدودة منذ 18 آذار 2009 حتى الآن.
- رئيس هيئة المديرين لشركة الفارس للمنتجات الزراعية / ذات مسؤولية محدودة منذ 10 أيار 2006 حتى الآن.
- رئيس هيئة المديرين لمؤسسة النهرين التجارية (وكلاء سيارات SEAT) من سنة 1994 - 1999.
- مؤسس وشريك ورئيس هيئة المديرين للشركة العربية الاستشارية للتجارة منذ سنة 1993.
- مؤسس وشريك في شركة شمعون وكاليس للتجارة من سنة 1981 - 1993.
- مديراً عاماً لشركة ليون التجارية من سنة 1978 - 1981.
- شريكاً في شركة جوزيف شمعون وأولاده من سنة 1973 - 1978.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة في الاتحاد العربي الدولي للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في مستشفى عمان الجراحي.

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/6 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 ولغاية الآن.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من 2007/2/1 – 2009/12/31.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج / قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 – كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 – أيلول 2002.
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 – أيلول 2000.
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 – تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB).
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC).
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.
- عضو مجلس أمانة عمان الكبرى.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة مؤتة من 2009/11 - 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 – آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 – أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 – تشرين ثاني 2003.

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

تاريخ الميلاد: 1950/9/17 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس هندسة السيارات سنة 1975 من جامعة تشيلسي / بريطانيا.

الخبرات العملية:

- رئيس هيئة مديري مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير – سابقاً.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس هيئة مديري شركة تلال اللويبدة للمطاعم السياحية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للعلوم والتكنولوجيا.
- عضو مجلس إدارة شركة ألفا للتعدين والتكنولوجيا.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو في لجنة تأسيس مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير.
- عضو في مجلس إدارة متحف السيارات الملكي.
- نائب رئيس مجلس إدارة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة (SOFEX).
- عضو في الهيئة العليا لرياضة السيارات.
- رئيس مجلس إدارة شركة سي إل إس الأردن (CLS Jordan).
- رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية الدولية للحماية (JoSecure International).
- رئيس مجلس إدارة (Jordan Electronic Logistics Support).

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة

تاريخ الميلاد: 1960/5/1 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن سنة 2007.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة كوارتز الإلكتروميكانيكية – رأس الخيمة / الإمارات العربية المتحدة سنة 2006.
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر سنة 2001.
- رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ سنة 1999.
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن منذ سنة 1994 – 1997.
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية – الأردن من كانون ثاني 2004 – تموز 2004.
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 – 1990.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي – فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة الصقر للتأمين.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:

- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 25 سنةً في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:

- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1968/12/16 **تاريخ العضوية:** 2011/6/16

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس حقوق سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:

- يزاول مهنة المحاماة من سنة 1994 حتى تاريخه.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد نقولا يوسف نقولا بهو
مساعد المدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية

تاريخ الميلاد: 1965/7/17 تاريخ التعيين: 2005/5/3

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة المؤسسات سنة 2006 من جامعة UK / Durham University.
- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية سنة 2004 من جامعة عمان الأهلية / الأردن.
- دبلوم علوم مالية ومصرفية سنة 1987 من معهد الدراسات المصرفية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مساعداً للمدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية في بنك الأردن منذ 2005/5/3.
- عمل في بنك HSBC في عدة مناصب إدارية وتنفيذية من سنة 1983 – 2005.
- عضو في معهد الإدارة البريطاني Chartered Management Institute of London.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة في شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة في شركة النقليات السياحية الأردنية (جت).

السيد سليمان عياش أحمد الزعبي
مساعد المدير العام / تنمية الأعمال المصرفية

تاريخ الميلاد: 1957/1/31 تاريخ التعيين: 1977/8/6

الخبرات العملية:
- مديراً إقليمياً في بنك الأردن من 2007/1/1 – 2007/6/4.
- مديراً تنفيذياً في بنك الأردن من 2000/1/1 – 2006/12/31.
- شغل مناصب مالية ومصرفية متقدمة في بنك الأردن منذ سنة 1977.
- شارك في عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال العمل المصرفي محلية وخارجية.

السيد جوني سمير حنا زيدان
المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1967/7/20 تاريخ التعيين: 2008/4/7

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1990 من جامعة بيت لحم / فلسطين.

الخبرات العملية:
- مدير عام في شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، من كانون الثاني 2006 – نيسان 2008.
- مدير تطوير القطاع الخاص في USAID، من تشرين الأول 1996 – كانون الثاني 2006.
- رئيس قسم الرقابة المالية في البنك الأهلي الأردني / فلسطين، من شباط 1996 – تشرين الأول 1996.
- مدير دائرة الإقراض في UNRWA، من نيسان 1992 – شباط 1996.
- رئيس قسم تأمين عام في الوكالة العربية للتأمين / فلسطين، من نيسان 1991 – نيسان 1992.
- مراقب تكاليف في فندق النوتردام – القدس، من أيلول 1989 – نيسان 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في فلسطين.
- عضو مجلس إدارة معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية في فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.

السيد أسامة سميح أمين سكري
المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27 تاريخ التعيين كمستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية: 1994/4/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.

السيد صالح رجب عليان حماد
المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر
أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 تاريخ التعيين: 1994/12/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل II والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية: CCO, CORE.
- مبرمج ومحلل أنظمة آلية في بنك القاهرة عمان من 1987/11/1 – 1994/11/30.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية م.ع.م.

السيد سلامة محمود عبدالفتاح أبو نصير
المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1954/10/14 تاريخ التعيين: 2009/11/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1978 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- مدير إقليمي – إدارة ومراقبة ائتمان الشركات الكبرى والتجارية وتمويل المشاريع في بنك الإسكان من سنة 2006 – تشرين الأول 2009.
- مدير إقليمي – إدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الإسكان من سنة 1999 – 2005.
- مدير إقليمي مساعد لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات في البنك الأهلي التجاري / السعودية من سنة 1994 – 1999.
- رئيس قسم التسليف والتسويق وعلاقات العملاء في البنك الأهلي التجاري / السعودية من سنة 1985 – 1994.
- محاسب ومدقق داخلي في البنك الأهلي التجاري / السعودية من سنة 1978 – 1985.
- اجتاز بنجاح العديد من البرامج المهنية وورش العمل المتخصصة.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- الشركة الدولية لإنتاج الأقمشة ممثلاً لبنك الإسكان.
- الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب ممثلاً لبنك الإسكان.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور
المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 تاريخ التعيين: 1994/11/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:
  - مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن اعتباراً من 2007/12/24.
  - مدير فرع عمان في بنك الأردن من 2006/4/25 – 2007/12/23.
  - مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 – 2006/4/25.
  - مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمان من 1987/1/1 – 1994/10/30.
  - خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات من أبرزها مكتب شاعر للتدقيق.
  - محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
  - حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

4. مساهمات كبار المساهمين التي تزيد عن 5% لسنة 2012 والمقارنة مع السنة السابقة 2011 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2012	النسبة 2012	عدد الأسهم 2011	النسبة 2011
السيد توفيق شاكر خضر فاخوري	أردنية	36,286,204	%23.4	36,286,204	%23.4
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	أردنية	19,958,077	%12.9	19,989,744	%12.9
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	أردنية	15,328,427	%9.9	11,828,427	%7.6
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	أردنية	9,489,347	%6.1	9,490,041	%6.1

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:
وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2012 (صفحة 18).

6. لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات.

7. – لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
– لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. – لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
– يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
– لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:
– ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 134).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) (صفحة 111).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 112).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوّق للاستثمارات المالية) (صفحة 113).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن – سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوّق للاستثمارات المالية
دكتوراه	2	-	-	-
ماجستير	91	7	2	3
دبلوم عالي	5	1	-	-
بكالوريوس	1,096	160	4	4
دبلوم	279	36	1	-
ثانوية عامة	100	7	-	1
دون الثانوية	175	5	1	-
المجموع	**1,748**	**216**	**8**	**8**

ج- برامج التدريب لسنة 2012 تفاصيلها كما يلي:		
البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التدريب في البنك)	362	7,845
الدورات الخارجية	41	177
المجموع	**403**	**8,022**

مجالات الدورات التدريبية تفاصيلها كما يلي:		
الموضوع	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
البرنامج التعريفي للموظفين الجدد	76	1,518
مصرفية	143	2,930
إدارة المخاطر والامتثال	81	1,503
إدارية	22	383
التسويق ومهارات البيع	49	1,402
مالية وتدقيق ورقابة	3	4
حاسوبية	5	131
أخرى	24	151
المجموع	**403**	**8,022**

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 23)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

• مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

• مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة، أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

• مخاطر الامتثال:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

• مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.

• مخاطر السوق:

هي مخاطر تعرّض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلّب الأسعار في السوق. وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلّب أسعار الفائدة، وعن تقلّب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول.
تنشأ مخاطر السوق من: التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق، تقلّبات أسعار الفائدة، تقلّبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً، تقلّبات أسعار العملات الأجنبية، الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير، وحيازة المراكز غير المغطّاة.

• مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

• مخاطر العملات الأجنبية:

تنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات. ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

• مخاطر أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2012:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 17)، مدعّمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2012.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2012 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2008 - 2012:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2008 - 2012) المبلغ بآلاف الدنانير							
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة		
2008	179,604	11,561	44,297	15,000	%15	-	2.20
2009	192,668	21,455	36,909	15,000	%15	-	2.15
2010	214,408	21,351	45,427	16,500	%15	45,100	2.96
2011	259,194	18,114	49,674	23,265	%15	-	2.05
2012	276,510	14,267	46,222	23,265	%15	-	2.30

2006	تم توزيع أسهم منحة بنسبة 16.279% من رأس المال في 2007/4/4
2010	تم توزيع أسهم منحة بنسبة 41% من رأس المال بتاريخ 2011/4/6

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2012:

أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 31)، وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2012	2011
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%13.55	%15.22
2	العائد على رأس المال	%21.40	%23.58
3	العائد على متوسط الموجودات	%1.63	%1.82
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	18,987 دينار	20,431 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.92	%5.53
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.63	%1.51
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.29	%4.02
8	نسبة التسهيلات غير العاملة / إجمالي التسهيلات	%9.88	%8.87

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:

التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2013 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 40).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	126,017
بنك الأردن – سورية	21,846
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	5,246
شركة الأردن للتأجير التمويلي	1,166
المجموع	**154,275**

كما بلغت أتعاب الاستشارات الضريبية لمدققي حسابات بنك الأردن– سورية 9,588 ديناراً أردنياً.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك:

أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2012	عدد الأسهم 2011
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	أردنية	7,050	7,050
آية شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,979	5,754
تالا شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,979	5,754
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,979	5,754
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	1,072	847
تماره شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	2,725	2,500
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	91,031	91,031
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	أردنية	8,196	8,196
السيدة شذا عبدالمجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	286	286
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	16,400	16,175
مريم وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	32,721	32,496
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	5,795	5,570
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	4,875	4,650
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	أردنية	920,000	867,150
السيدة آمال أمين عزيز الترك	الزوجة	أردنية	200,000	190,350
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	أردنية	107,050	102,470
الدكتورة فريهان فخري حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	39,347	39,347
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	أردنية	228,775	208,775
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	أردنية	316,414	316,414
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	أردنية	25,847	25,847
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	19,958,077	19,989,744
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	43,203	43,203
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	أردنية	15,328,427	11,828,427
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	ممثل الشركة	أردنية	-	-

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2012	عدد الأسهم 2011
السيد محمد أنور مفلح حمدان	نائب المدير العام لغاية 2012/6/30	أردنية	42,835	37,835
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية	أردنية	95,000	37,000
السيد سليمان عياش أحمد الزعبي	مساعد المدير العام / تنمية الأعمال المصرفية	أردنية	535,000	514,000
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	أردنية	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	18,741	16,691
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	84,600	84,600
السيد عصام محمود عبدالفتاح أبو السعود	المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الأفراد لغاية 2012/4/10	أردنية	8,601	8,601
السيد صالح محمود أحمد جربوع	المدير التنفيذي / الدائرة المالية لغاية 2012/12/24	أردنية	60,000	50,000
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر أمين سر المجلس	أردنية	13,755	13,755
السيد سلامة محمود عبدالفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين	أردنية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	20,000	5,000

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2012 و2011:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2012	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2011
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	2,483	2,483
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية	-	-
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	شركة ضانا للتجارة العامة والوكالات	-	-
		الشركة العربية الاستشارية للتجارة	-	-
		شركة الفارس للمنتجات الزراعية	-	-
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة	الشركة الدولية للعلوم والتكنولوجيا	-	-
		شركة ألفا للتعدين والتكنولوجيا	-	-
		شركة تلال اللويبدة للمطاعم السياحية	-	-
السيد أسامة سميح أمين السكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة السكري وشركاه/ محامون	-	-

لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم.

18. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2012:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	270,000	18,000	485,000	773,000
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	-	24,000	5,000	29,000
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	-	18,000	5,000	23,000
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	-	18,000	5,000	23,000
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	-	18,000	5,000	23,000
المجموع		**270,000**	**204,000**	**535,000**	**1,009,000**

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا التنفيذية لسنة 2012:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر المجلس (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد محمد أنور مفلح حمدان	نائب المدير العام لغاية 2012/6/30	88,741	37,104	-	125,845
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام/ إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية	179,934	37,124	-	217,058
السيد سليمان عياش أحمد الزعبي	مساعد المدير العام/ تنمية الأعمال المصرفية	138,750	29,492	-	168,242
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين	121,883	7,661	-	129,544
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	108,705	24,718	-	133,423
السيد عصام محمود عبد الفتاح أبو السعود	المدير التنفيذي/ دائرة ائتمان الأفراد لغاية 2012/4/10	17,175	19,516	-	36,691
السيد صالح محمود أحمد جربوع	المدير التنفيذي/ الدائرة المالية لغاية 2012/12/24	77,126	18,789	-	95,915
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة	62,823	10,970	18,000	91,793
السيد سلامة محمود عبد الفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي/ دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين	68,397	13,451	-	81,848
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي	50,670	9,902	-	60,572
المجموع		**914,204**	**208,727**	**18,000**	**1,140,931**

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع:

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 239.7 ألف دينار، وتفاصيلها كما يلي:

الجهة/ مجال التبرع	المبلغ (دينار)
تبرع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	40,397
دعم المتحف الوطني للأطفال	30,000
مبادرة بنك الأردن التعليمية / اتفاقية الشراكة مع "حكايات سمسم"	25,992
دعم شركة النشامى للألعاب والخدمات الترفيهية / رعاية بطولة الشركات	25,000
تبرع لمؤسسة التعاون الدولية / فلسطين	25,000
دعم مؤسسة الحسين للسرطان	18,000
دعم الجمعيات والأنشطة الخيرية والاجتماعية	30,022
دعم التعليم	12,428
دعم الأنشطة الرياضية	10,564
دعم الأنشطة الثقافية	8,085
دعم الأنشطة البيئية	6,200
متفرقات	8,050
المجموع	**239,738**

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

تقوم شركة تفوّق للاستثمارات المالية، وهي شركة تابعة للبنك، بتنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية لصالح محفظة البنك في بورصة عمان استناداً إلى قرارات لجنة الاستثمار المعتمدة في البنك مقابل العمولات التي تتقاضاها عن كل عملية بيع أو شراء. ولا توجد أي عقود أخرى تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (38) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، كما إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:

استمر البنك في خدمة الأنشطة البيئية بتقديم الدعم للعديد من الجهات التي تُعنى بهذا الجانب، حيث بلغت قيمة الدعم المقدم للأنشطة البيئية حوالي 6.2 ألف دينار، وكان أبرزها دعم الملتقى الوطني للتوعية والتطوير والذي يهدف إلى تعزيز الثقافة السياحية، البيئية والمرورية لأبناء الوطن وزوار الأردن من خلال المبادرات التي يطلقها، ودعم الجمعية الأردنية لتنمية وتطوير الموارد الطبيعية.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

استمر البنك بدعم ورعاية العديد من الأنشطة والفعاليات الوطنية والرسمية والشعبية. ويعدّ دعم هذه الأنشطة وسيلةً رئيسةً لتفاعل البنك مع مختلف الفئات والشرائح في المجتمع. إن أبرز إنجازات البنك في خدمة المجتمع اشتملت على استمرار بنك الأردن في تركيزه على قطاع التعليم من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمسم"، كما استمر البنك بتقديم الدعم لمتحف الأطفال الأردني للسنة الرابعة على التوالي، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي لمبادرة الأيام المفتوحة، كما قام البنك بتقديم الدعم للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، ولمؤسسة الحسين للسرطان، ولجمعية الخير والعطاء، وفي سياق تركيزه على المساهمة في دعم الأنشطة الرياضية والشباب، فقد قام البنك بدعم شركة النشامى للألعاب من خلال رعايته لبطولة الشركات.

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 29).

ج. البيانات المالية السنوية 2012

البيانات المالية السنوية 2012 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط – الأردن) والمقارنة مع السنة السابقة 2011، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 44).

د. تقرير مدققي حسابات البنك

تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة ديلويت آند توش حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2012 (صفحة 43).

هـ. الإقرارات

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2013.

2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2012 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعّال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	

3. يقر رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام والمدير المالي بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2012.

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
شاكر توفيق شاكر فاخوري

المدير المالي
مدير وحدة المحاسبة المركزية والإدارية
نبيل محمود يوسف علي خليفة

شبكة فروع بنك الأردن

فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمان/ الشميساني

www.bankofjordan.com

هاتف: 5696277 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة عمان

الفرع الرئيسي/ الشميساني

ش. الشريف عبدالحميد شرف/ رقم البناية: 15

هاتف: 5696329 فاكس: 5696092 ص. ب. 941133 عمان 11194 الأردن

فرع عمان/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 35

هاتف: 4624348 فاكس: 4657431 ص. ب. 890 عمان 11118 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79

هاتف: 4617003 فاكس: 4624498 ص. ب. 7486 عمان 11118 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبدالله

هاتف: 4655707 فاكس: 4651728 ص. ب. 4045 عمان 11131 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر

هاتف: 4910037 فاكس: 4910038 ص. ب. 426137 عمان 11140 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2

هاتف: 4625131 فاكس: 4653914 ص. ب. 3080 عمان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239

هاتف: 4616528 فاكس: 4656632 ص. ب. 815471 عمان 11180 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52

هاتف: 7 / 4680025 فاكس: 4680028 ص. ب. 815471 عمان 11180 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182

هاتف: 4656004 فاكس: 4653403 ص. ب. 8032 عمان 11121 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98

هاتف: 2 / 5688391 فاكس: 5688416 ص. ب. 961049 عمان 11196 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200

هاتف: 5513953 فاكس: 5514938 ص. ب. 5412 عمان 11821 الأردن

فرع جبل اللويبدة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163

هاتف: 4646980 فاكس: 4615605 ص. ب. 910726 عمان 11191 الأردن

فرع طارق/ ش. طارق/ رقم البناية: 75

هاتف: 5053898 فاكس: 5053908 ص. ب. 222 عمان 11947 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 2 / 4893581 فاكس: 4894341 ص. ب. 15150 عمان 11134 الأردن

فرع القويسمة/ ش. مأدبا/ رقم البناية: 82

هاتف: 4778626 فاكس: 4745301 ص. ب. 38328 عمان 11593 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77

هاتف: 4164204 فاكس: 4162697 ص. ب. 38328 عمان 11593 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 2

هاتف: 5852009 فاكس: 5815391 ص. ب. 141640 عمان 11814 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر ش. الصناعة/ رقم البناية: 101

هاتف: 5861057 فاكس: 5813642 ص. ب. 141362 عمان 11814 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين/ رقم البناية: 15

هاتف: 5349823 فاكس: 5342318 ص. ب. 84 عمان 11910 الأردن

فرع الفحيص/ دوار شاكر الطعيمة

هاتف: 4720832 فاكس: 4720831 ص. ب. 80 الفحيص 19153 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هداية

هاتف: 5237481 فاكس: 5249080 ص. ب. 540549 عمان 11937 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري

هاتف: 4645933 فاكس: 4645934 ص. ب. 211950 عمان 11121 الأردن

فرع وادي السير/ ش. عراق الأمير/ رقم البناية: 40

هاتف: 5814255 فاكس: 5816552 ص. ب. 10 عمان 11810 الأردن

فرع راس العين/ ش. القدس/ رقم البناية: 138

هاتف: 4748314 فاكس: 4786311 ص. ب. 710289 عمان 11171 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات

هاتف: 4392693 فاكس: 4391242 ص. ب. 710289 عمان 11171 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد

هاتف: 5713568 فاكس: 5713569 ص. ب. 739 عمان 11732 الأردن

فرع الصويفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22

هاتف: 6 / 5861235 فاكس: 5861237 ص. ب. 851510 عمان 11185 الأردن

فرع الوحدات/ ش. المثنى بن حارثة (صحابي)

هاتف: 4780281 فاكس: 4778982 ص. ب. 16047 عمان 11152 الأردن

فرع ش. مكة/ ش. عبدالله غوشة

هاتف: 38 / 5826647 فاكس: 5826649 ص. ب. 3322 عمان 11821 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65

هاتف: 5534367 فاكس: 5534593 ص. ب. 3477 عمان 11821 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبدالله/ رقم البناية: 292

هاتف: 5357189 فاكس: 5354739 ص. ب. 1005 عمان 11941 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ حرم الجامعة الأردنية

هاتف: 5355975 فاكس: 5355974 ص. ب. 13067 عمان 11942 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. المدينة الطبية

هاتف: 5823512 فاكس: 5857684 ص. ب. 691 عمان 11821 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبدالله بن رواحة (صحابي)/ رقم البناية: 14

هاتف: 5523195 فاكس: 5521653 ص. ب. 17540 عمان 11195 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي

هاتف: 5929860 فاكس: 5929872 ص. ب. 852419 عمان 11185 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني

هاتف: 5829503 فاكس: 5829042 ص. ب. 852417 عمان 11185 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين

هاتف: 4203178 فاكس: 4203376 ص. ب. 709 عمان 11623 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش

هاتف: 5159214 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط

هاتف: 5930241 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100

هاتف: 5051398 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك

هاتف: 05/3554901 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 161 السلط 19110 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 92

هاتف: 05/3985091/2 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 5572 الزرقاء 13111 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل

هاتف: 05/3936725 فاكس: 05/3936728 ص. ب. 5760 الزرقاء 13111 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 121

هاتف: 05/3862581 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 12256 الزرقاء 13112 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3826193 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 54 الزرقاء 13134 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3746923 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2102 الرصيفة 13710 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي

هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص. ب. 39005 عمان 11104 الأردن

فرع الجيزة/ أتوستراد عمان – العقبة

هاتف: 4460179 فاكس: 4460133 ص. ب. 140 عمان 16010 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 05/3244081 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 38 مأدبا 17110 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)

هاتف: 02/7242347 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 96 إربد 21110 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبدالله الثاني

هاتف: 02/7279066/5 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 3762 إربد 21110 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد/ ش. شفيق ارشيدات

هاتف: 02/7276403 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 3779 إربد 21110 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ مجمع الروسان

هاتف: 02/7246636 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 4506 إربد 21110 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. حكما

هاتف: 02/7400018 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 1844 إربد 21110 الأردن

فرع المدينة الصناعية/ إربد/ ش. جمال اشقيرات

هاتف: 02/7409863 فاكس: 02/7409864 ص. ب. 1844 إربد 21110 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين

هاتف: 02/6521351 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 28 إربد 21710 الأردن

فرع الرمثا/ ش. المتنبي/ رقم البناية: 72

هاتف: 02/7383706 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 7 الرمثا 21410 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل

هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 9 الرمثا 21310 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420039 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 22 عجلون 26810 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الأمراء
هاتف: 02/6454973 فاكس: 02/6454053 ص. ب. 9 عجلون 26873 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبدالله
هاتف: 02/6351453 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 21 جرش 26110 الأردن

فرع المفرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 17
هاتف: 02/6233317 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 40 المفرق 25110 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587177 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 48 الشونة الشمالية 28110 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد
هاتف: 05/3834308 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 9 الأزرق 41111 الأردن

فروع منطقة الجنوب

فرع الكرك/ ش. النزهة
هاتف: 03/2351043 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 43 الكرك 61110 الأردن

فرع معان/ ش. فلسطين
هاتف: 03/2132090 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 24 معان 71110 الأردن

فرع العقبة/ ش. الحمامات التونسية
هاتف: 03/2013118 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 57 العقبة 77110 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب حدود جابر/ القادمين
هاتف: 02/6254074

مكتب حدود جابر/ المغادرين
هاتف: 02/6254073

مكتب حدود الرمثا/ المسافرين
هاتف: 02/7382425

مكتب الرويشد/ الكرامة
هاتف: 02/6295320

مكتب العمري/ المسافرين
هاتف: 05/3838014

مكتب صالة القادمين والمغادرين/ ميناء العقبة
هاتف: 03/2022702

مكتب ترانزيت/ المطار/ البوابات
هاتف: 4451559 فاكس: 4451156

مكتب ترانزيت/ السوق الحرة/ المطار
هاتف: 4451574 فاكس: 4451156

مكتب جسر الشيخ حسين/ المعبر الشمالي/ المغادرين والقادمين
هاتف: 02/6550473

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين
هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين
هاتف: 05/3539138 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية/ رام الله/ البيرة
هاتف: 0097022952703/2 فاكس: 0097022952705 ص. ب. 1328

فرع رام الله/ ش. المعارف
هاتف: 0097022958686 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1829

فرع نابلس/ ش. الشهيد ظافر المصري
هاتف: 0097092381120/5 فاكس: 0097092381126 ص. ب. 107

فرع جنين/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص. ب. 183

مكتب بلدية جنين/ ش. نابلس
هاتف: 0097042505233 فاكس: 0097042505231 ص. ب. 183

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص. ب. 183

فرع غزة/ ش. عمر المختار
هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص. ب. 528

فرع النصر/ ش. النصر
هاتف: 0097082857230 فاكس: 0097082859258 ص. ب. 528

فرع الخليل/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 494

فرع الرام/ القدس/ الرام
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 148

فرع المنطقة الصناعية/ رام الله/ ش. بيتونيا الرئيسي
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1484

فرع طولكرم/ ش. نابلس
هاتف: 0097092687882 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 18

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749938 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 207

فرع عرابة/ ش. البلدية
هاتف: 0097042469444 فاكس: 0097042469442 ص. ب. 183

فرع رفيديا/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 107